



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج العربي

The Future of Strategic Balances of in the Arabian Gulf

إعداد الطالب

أحمد زعل العنزي

٠٧٢٠٦٠٠٠٩

إشراف الدكتور

علي الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية من معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج العربي
The Future of Strategic Balances of Power in the Arabian Gulf

إعداد الطالب: أحمد زعل العنزي

الرقم الجامعي: ٠٧٢٠٦٠٠٠٩

إشراف الدكتور: علي عواد الشرعة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....	مشرفاً ورئيساً	الدكتور / علي عواد الشرعة
.....	عضوأ	الدكتور / هاني عبد الكريم أخورشيدة
.....	عضوأ	الدكتور / صايل فلاح السرحان
.....	عضوأ	الدكتور / غالب الخالدي(جامعة اليرموك)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٦

الإهداء

إلى والدي ووالدتي

إلى عمي وعمتي

إلى أخوتي وأبناء عمي

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي خالد، دانة، طلال، نوف

إليهم جميعاً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

الشكر لله الذي أعانني على إنجاز هذه الرسالة، ثم إلى أستاذي الفاضل الدكتور علي الشرعة الذي لم يدخل علي من وقته وعلمه، وكان لتواضعه الجم، وحسن المعاملة الأثر الكبير في نفسي فله كل الشكر.

كماأشكر الدكتور هاني أخو رشيدة والدكتور صايل السرحان والدكتور غالب الخالدي الذين شاركوا في مناقشة هذه الرسالة، وكان لملحوظاتهم الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور محمد المقداد، عميد بيت الحكمة، والدكتور فايز زريقات الذين لم يخلوا من علمهم وسعة صدرهم. وأخيراً وليس آخرأأشكر الأخت ساجدة سكريتيرة القسم والأخت أم أحمد العاملة في القسم، على جهودهم الخيرة معى. والشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٣	هدف الدراسة
٤	الأهمية العملية والعلمية للدراسة
٥	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
٧	فرضية الدراسة
٨	مفاهيم الدراسة
١٠	منهجية الدراسة
١١	الدراسات السابقة
١٧	الفصل الأول: مفهوم توازنات القوى الإستراتيجية
١٩	المبحث الأول: توازن القوى الإستراتيجي: مفهومه وأنماطه
٣٨	المبحث الثاني: أنماط توازنات القوى وتطورها التاريخي
٥٥	المبحث الثالث: محددات القوة الإستراتيجية للدولة والتوازن الإستراتيجي
٦٦	الفصل الثاني: تطور توازنات القوى الإقليمية في الخليج منذ الانسحاب البريطاني
٦٨	المبحث الأول: تطور توازنات القوى في الخليج قبل قيام الثورة الإيرانية
٨٣	المبحث الثاني: تطور توازنات القوى في الخليج بعد قيام الثورة الإيرانية
٩٦	المبحث الثالث: توازنات القوى الإقليمية بعد حرب الخليج الثانية

الصفحة	الموضوع
١٠٧	الفصل الثالث: الواقع السياسي والاستراتيجي في الخليج مع بداية القرن الجديد
١٠٩	المبحث الأول: أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الأمن الإقليمي الخليجي
١٢٣	المبحث الثاني: الحرب على العراق وتداعياتها على الأمن الإقليمي الخليجي
١٣٤	المبحث الثالث: ملف التسلح النووي الإيراني وتداعياته
١٥٣	الفصل الرابع: توازنات القوى المستقبلية في منطقة الخليج وتداعياتها
١٥٦	المبحث الأول: دول الخليج العربية ومستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج
١٦٥	المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازنات الإستراتيجية في الخليج
١٧٧	المبحث الثالث: إيران واستراتيجيات توازن القوى المستقبلية في المنطقة
١٨٥	المبحث الرابع: العراق الجديد ومستقبل التوازنات الإستراتيجية في الخليج
١٩١	المبحث الخامس: إسرائيل ودورها في التوازنات المستقبلية الخليجية
١٩٨	الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات
٢٠٩	المراجع
٢٢٦	 الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج في ظل الواقع المضطرب الذي تعشه هذه المنطقة، وسعت إلى تقديم رؤية للواقع المستقبلي لتوازنات القوى بين أطراف المعادلة الخليجية حالياً، وهم : إيران التي كانت ولا تزال تمثل أحد أهم أقطاب التوازن العسكري في المنطقة، ودول الخليج سواء على الصعيد الجماعي للدول السنت أو على صعيد كل دولة خليجية بمفردها والتي كانت ولا تزال أيضاً الطرف الأضعف في هذا التوازن الإقليمي، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت منذ عام ١٩٩١ طرفاً فاعلاً في معادلة الأمن الخليجي، وتعزز هذا الدور مع الاحتلال العسكري للعراق عام ٢٠٠٣، إضافة إلى العراق الذي تحول من طرف أساسي في معادلة توازن القوى الإستراتيجية الخليجية في العقود الثلاث الأخيرة، إلى مجرد طرف هامشي تابع للدور الأمريكي بالمنطقة، وأخيراً إسرائيل التي تعتبر أخطر عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط عموماً.

وحافت الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات أهمها:

أولاً: ما أهم ملامح الواقع السياسي والاستراتيجي في الخليج مع مطلع القرن الحادي والعشرين؟

ثانياً: ما أهم العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشكيل الواقع الاستراتيجي الحالي في منطقة الخليج؟

ثالثاً: ما أهم الأطراف المرشحة لتشكيل توازنات القوى الإستراتيجية المستقبلية في الخليج؟

رابعاً: ما أهم ملامح معادلة توازنات القوى المستقبلية في الخليج؟

خامساً: ما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه المعادلة الجديدة لتوازن القوى، وهل ستقود إلى إيجاد توازن حرب أم توازن سلام في المنطقة؟

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: تعاني منطقة الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من حالة واضحة من الخلل في توازنات القوة الإقليمية سواء بين دول الخليج العربية وإيران، أو بين إيران وال العراق.

ثانياً: ازداد الاحتلال في موازين القوى الإقليمية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣،

حيث أضحت الولايات المتحدة فاعلاً أساسياً في معادلة توازن القوى الإقليمية.

ثالثاً: تعقدت معادلة توازنات القوى في الخليج مع تطوير إيران قدراتها العسكرية، وسعيها

لاملاك قدرات عسكرية غير تقليدية في ظل الوجود العسكري الأمريكي المكثف في العراق،

وفي ظل حالة الضعف التي تعاني منها دول الخليج العربية عسكرياً واستراتيجياً.

رابعاً: إن مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج وفي ظل حالة التعقيد

والغموض التي تشوب معادلة التوازن الإقليمي يمكن أن تتخذ أحد السيناريوهات التالية:

- **السيناريو الأول:** استمرار الوضع القائم: والذي تهمن فيه قوتان رئيسيتان على معادلة توازن

القوى الإقليمي؛ مما ينبع بالاعتماد على قوتها العسكرية التقليدية ومحاولات تطويرها وكذلك

امتلاك السلاح النووي، والقوة الثانية هي الولايات المتحدة من خلال تواجدها العسكري المباشر

في العراق وبباقي أنحاء الخليج، وبالاعتماد أيضاً على إسرائيل كأداة مساعدة للهيمنة الأمريكية.

- **السيناريو الثاني:** دخول دول الخليج العربية إلى معادلة التوازن: من خلال تطوير قدراتها

السياسية والعسكرية والاقتصادية الذاتية بعيداً عن الولايات المتحدة، وذلك بالاستفادة من عقد

شراكات أمنية مع قوى كبرى مؤثرة في النظام الدولي وفي مقدمتها روسيا والصين وفرنسا

والاتحاد الأوروبي عموماً.

- **السيناريو الثالث:** انسحاب الولايات المتحدة من معادلة التوازن: وذلك من خلال انسحابها من

العراق، وتفكير بعض قواعدها العسكرية الأخرى في أنحاء الخليج، وعودتها لعب دور الموازن

الخارجي، بحيث تعمل على تقوية العراق الجديد باعتباره حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة

وتقديم الدعم العسكري اللازم لإعادة بناء قوة عسكرية عراقية قادرة على تحقيق نوع من

التوازن في مواجهة القوة العسكرية الإيرانية.

- **السيناريو الرابع: التخلّي التام عن توازنات القوى وسياسات التناقض والصراع:** وذلك من خلال سعي جميع الأطراف المعنية في الخليج إلى بلورة صيغة جماعية توافقية لتحقيق الأمن في الخليج، بحيث تراعي هذه الصيغة مصالح مختلف الأطراف وتتبدّل ما يمكن أن يكون لدى بعضها من هاجس ومخاوف مشروعة.

ويرى الباحث أن السيناريو الأول المتمثل باستمرار الوضع القائم واقتصر توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج على كل من الولايات المتحدة وإيران هو السيناريو الذي يمكن أن يحكم التفاعلات الإستراتيجية في منطقة الخليج خلال العقد القادم على الأقل.

وفي نهاية هذه الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

- ١) ضرورة الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي في جميع المجالات.
- ٢) ضرورة العمل على تحويل قوات درع الجزيرة إلى قوة عسكرية خليجية موحدة تشمل جيوش الدول الخليجية الست بالكامل.
- ٣) لجوء دول الخليج العربية إلى بناء تحالفات سياسية وعسكرية مع كل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي.
- ٤) إعادة النظر في طبيعة العلاقات الخليجية الأمريكية، وإعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة وتعديلها بما يتواهم مع مصالح دول الخليج العربية.
- ٥) تفعيل سبل الحوار بين دول الخليج العربي وإيران في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك العسكرية، والعمل على بناء الثقة بين الجانبين.
- ٦) زيادة الاهتمام الخليجي بالعراق الجديد، وتقديم كافة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي له، والمساهمة في جهود الاعمار وإعادة البناء في العراق بشكل أكبر.
- ٧) توطيد علاقات دول الخليج العربية مع محيطها العربي الذي يشكل البعد الإستراتيجي الأوسع لهذه الدول.
- ٨) تعزيز العلاقات الخليجية التركية، وتفعيل مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكرية معها.

المقدمة:

إن موضوع توازن القوى والذي يطاق عليه أحياناً توازن القوى الرئيسي أو توازن القوى المسيطر، باعتباره ينظم علاقات القوى الرئيسية المسيطرة على السياسة العالمية، يعتبر من المواقف المهمة للباحثين في الشؤون السياسية، بحيث أن النظام الدولي وعلى أهميته وشموله يمر في حالة من التحولات الدولية بالإضافة إلى اعتماده على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به وهي ما يطلق عليها (التوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي) وهي أشكال من التوازنات التي تتكون داخل إطار جغرافية محددة تجمع عدداً من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود، وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولاً محددة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة ، بما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلي يتحكم في سلوك وضبط علاقات هذه الدول بعضها مع بعض، فيجري التنافس بين أقطابه أيضاً بالأساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى الدولي، فعليه يصبح من الضروري التركيز على نظام توازن القوى كمصدر للاستقرار الدولي والإقليمي باعتباره أحد ركائز النظام الدولي والإقليمي في السياسة الدولية .

ومن الملاحظ أن توازنات القوى في صيغتها الإقليمية كإقليم الخليج العربي يتعرض للتهديد المستمر وهو بطبعه الحال نظام لا يتصف بالاستقرار وإنما يتحوال ويتغير من توازنات قائمة إلى توازنات تفرضها التفاعلات الدولية والإقليمية المتفاعلة بين عناصر النظام الإقليمي والدولي، أي الدول القومية والمنظمات الدولية والإقليمية ، لذلك تجد أن أكثر المناطق التي تعرضت للتهديد تكون بين دول كبرى أو دول كبيرة المساحة ودول بطبعه الحال صغيرة أو صغيرة المساحة بمعنى أن نظام توازن القوى يتعرض للخلل من طغيان قوى الدولة على حساب

دولة أخرى، أو من خلال انهيار دول كبرى تكون سبباً في بروز وطغيان قوى واعدة تكون وريثة لها.

وقد وجد توازن القوى بصيغته النظرية التي ذكرناها أعلاه، تطبيقاً عملياً واضحاً في النظام الإقليمي الخليجي. فقد شهد هذا النظام تطورات متسرعة منذ سبعينيات القرن الماضي، ساهمت ولا تزال بتغير وتبدل قواعد بناء التوازنات الإستراتيجية في هذا الإقليم الذي يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار، وقد ساهم توازن القوى الذي تشكل مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي والذي كان قطباه الأساسيين العراق وإيران باندلاع أطول حرب شهدتها المنطقة بين هاتين الدولتين واستمرت ثمانية سنوات. لكنها لم تصل إلى حسم نهائي للعبة التوازن في المنطقة فقد انتهت الحرب دون تحديد طرف منتصر وطرف منهزم.

ولكن المغامرة العراقية باحتلال الكويت عام ١٩٩٠، والحرب التي شنتها المنظومة الدولية بقيادة الولايات المتحدة على العراق في بداية العام ١٩٩١. قد ساهم في إخراج العراق من معادلة توازن القوى الإقليمية، تاركةً المجال لإيران بالهيمنة على المنطقة، ولتعيد إلى الأذهان هيمنتها السابقة على المنطقة في عهد الشاه، ولكن مع الاختلاف الكبير في التوجهات السياسية والإستراتيجية الدولية، فيما كانت إيران - في ما يمكن أن نطلق عليه النظام الأحادي القطبية الإيراني في الخليج في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين - تمثل أداة للولايات المتحدة في المنطقة، أصبحت إيران في مرحلة ما بعد احتلال ميزان القوى مع العراق في التسعينيات تشكل خطراً على المصالح الإستراتيجية الأمريكية، وخطراً أوضحاً على أمن دول الخليج العربية، مما استدعي ضرورة تشكيل نظام جديد لتوازن القوى في المنطقة، ورغم وجود إسرائيل (أداة الولايات المتحدة الإستراتيجية في المنطقة)، إلا أن نظام توازن القوى في الخليج ظل غامض الملامح، وخصوصاً مع عدم تدخل الولايات المتحدة مباشرة في هذا التوازن في

حينها، ومع استمرار النظام العراقي رغم الضربة الفاصلة لقوته العسكرية التي تلقاها في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهو الأمر الذي منع التفرد الإيراني الكامل في التوازن الإستراتيجي في الخليج.

إلا أن إصرار الولايات المتحدة على إنهاء النظام العراقي عسكرياً وسياسياً وحتى فكرياً (المشروع القومي العربي)، ساهم في تزايد الدور الإيراني في الخليج، وبدأت إيران تعمل على تعزيز قوتها العسكرية وخصوصاً في الجانب غير التقليدي منها مع التركيز على السلاح النووي. وهو الأمر الذي أوجد إشكالية كبيرة في توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج، فإذا كانت دول الخليج العربية استطاعت عبر إنفاقها المبالغ به على برامج التسلح التقليدية والدعم الأمريكي غير المباشر، من الوصول إلى حالة من التوازن النسبي مع إيران القوة العسكرية التقليدية، إلا أنها لن تتمكن بأي حال من الأحوال أن تجد أي نمط من التوازن الإستراتيجي مع إيران النووية.

أولاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج في ظل الواقع المضطرب الذي تعيشه هذه المنطقة، فلا زالت إيران تسعى إلى زيادة منسوب قوتها العسكرية بشقيه التقليدي وغير التقليدي مستغلة بداية سقوط النظام العراقي الذي شكل هاجساً مؤرقاً لإيران طيلة أكثر من ثلاثة عقود. إضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتهديداته المتكررة والمباشرة للطموحات الإيرانية في المنطقة.

ومن هنا ستسعى الدراسة إلى تقديم رؤية للواقع المستقبلي لتوازنات القوى بين أطراف المعادلة الخليجية حالياً، وهم : إيران التي كانت ولا تزال تمثل أحد أهم أقطاب التوازن العسكري في المنطقة، ودول الخليج سواء على الصعيد الجماعي للدول الست أو على صعيد كل

دولة خلדجية بمفردها والتي كانت ولا تزال أيضاً الطرف الأضعف في هذا التوازن الإقليمي، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت منذ عام ١٩٩١ طرفاً فاعلاً في معادلة الأمن الخليجي، وتعزز هذا الدور مع الاحتلال العسكري للعراق عام ٢٠٠٣، مما أوجد واقعاً جديداً في المنطقة يتمثل بالوجود العسكري الأمريكي سواء في دول الخليج العربية من خلال القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في هذه الدول، أو في العراق الذي تحول من طرف أساسي في معادلة توازن القوى الإستراتيجية الخليجية في العقود الثلاث الأخيرة، إلى مجرد طرف هامشي تابع للدور الأمريكي بالمنطقة، وربما يتحول مستقبلاً إلى أداة عسكرية أمريكية في الخليج، وبالشكل الذي يعيد إلى الأذهان الدور الإيراني في الخليج في السبعينات من القرن الماضي، عندما لعبت إيران دور شرطي المنطقة الموجه أمريكاً بما يتاسب مع مصالح الولايات المتحدة وبما يضمن مواجهة النفوذsovietic في الخليج آنذاك.

ثانياً: الأهمية العلمية والعلمية للدراسة

تنطلق أهمية الدراسات المستقبلية من كونها تساعد على استشراف اتجاه الأوضاع في المستقبل، بكل ما تطرحه من فرص وما تفرضه من قيود، تساند صانع القرار على وضع إستراتيجية محددة للتحرك.. وفي هذا السياق؛ تفقد منطقة الخليج لوجود دراسات مستقبلية تنطلق من الوضع الراهن لاستشراف المستقبل بما يساعد على ترشيد القرارات التي يتم اتخاذها حالياً، ومنح متخذ القرار بدائل عديدة معتمدة على رؤية مستقبلية متكاملة.

ومن هنا يمكن تحديد الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تحاول تقديم رؤية مستقبلية للتقاعلات الإستراتيجية في منطقة الخليج، وخصوصاً فيما يتعلق بتوزنات القوى التي من الممكن أن تتشكل في هذا الإقليم، وما يمكن أن يترتب على هذه التوازنات من تغير في الواقع السياسي والاقتصادي لدول الخليج العربية.

أما من الناحية العلمية فتحاول هذه الدراسة تقديم استعراض أكاديمي متكمال يتضمن رصداً لواقع ومستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج، بحيث يمكن أن تخرج هذه الدراسة بتوصيات واقعية فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الواجب إتباعها من قبل دول الخليج العربية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التغيرات الإستراتيجية في المنطقة ولتقنادي قدر الإمكان الآثار السلبية والتي من الممكن أن تكون مدمرة على الواقع ومستقبل هذه الدول. إضافة إلى تزويد المكتبة الجامعية والערבية عموماً بدراسة مستقبلية تملئ بعض الفراغ الذي تعانيه هذه المكتبة فيما يتعلق بالدراسات المستقبلية وكذلك بما يتعلق بالجانب العملي لتوازن القوى في البيئة العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

من الثابت حالياً في الاستراتيجيات الدولية أن منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموماً تعتبر من أكثر مناطق العالم اضطراباً وعدم استقرار. إضافة بالطبع إلى أهميتها الإستراتيجية العالمية باعتبارها أكبر مصدر للطاقة النفطية العالمية، وهنا فإن استقرار المنطقة لم يعد الأهم الأساسي لدول الإقليم فقط، بل امتد الاهتمام به إلى العديد من القوى الدولية، التي تعتبر أن توازنات القوى في المنطقة تؤثر بالضرورة على استراتيجياتها ومصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة، فأي احتلال في توازن القوى سيؤدي إلى احتلال في الواقع الأمني في المنطقة، وهو الأمر الذي يهدد مصالح هذه القوى والدول الكبرى بشكل مباشر في المنطقة.

كما أن التحولات السياسية الأخيرة والتي تمثلت في انهيار النظام العراقي السابق الذي شكل جزءاً أساسياً في توازن القوى الإقليمي سابقاً، وكذلك الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والسعى الإيراني لامتلاك القرارات العسكرية غير التقليدية مقابل الواقع الضعيف الذي

تعيشه دول الخليج العربية. قد أثرت هذه التحولات في الرؤية المستقبلية لتوازن القوى في المنطقة، مما أثار العديد من التساؤلات حول هذا المستقبل، فهل نحن الآن بصدده تشكل ميزان قوى إقليمي جديد في المنطقة تكون إيران أحد أطرافه والولايات المتحدة الأمريكية طرفه الآخر، وأن تكون دول الخليج العربية الضحية الوحيدة لهذا التوازن، أم يمتد واقع التوازن الإقليمي ليشمل أطراف أخرى مثل إسرائيل وروسيا، وأن يتغير واقع الدول الخليجية بإقامتها لمجموعة من التحالفات الإستراتيجية خارج نطاق الإقليم ومع دول مؤثرة عالمياً مثل الصين وروسيا – وهذا التوجه الذي بدا ظاهراً هذه الأيام مع التوجه الخليجي نحو هذه الدول – إضافة إلى دخول أطراف عربية أخرى في هذه المعادلة مثل سوريا ومصر بحكم التورط الإسرائيلي في لعبة التوازنات الإقليمية، مما يعني وبالضرورة تغيير قواعد ميزان القوى وانتقاله من الصيغة الإقليمية إلى صيغة دولية نوعاً ما.

كما أن التصورات المستقبلية قد تتضمن سيناريوهات للتوازن الإستراتيجي تكتفي فيها الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز القوة العسكرية للدول الخليجية وللعراق الجديد في مواجهة الصعود العسكري الإيراني في المنطقة، مع استمرارية الاعتماد على إسرائيل كورقة أمريكية رابحة في المنطقة لتدبر التفاعل السياسي والاستراتيجي في الخليج بما يتوافق والمصالح الإستراتيجية الأمريكية، ولقطع الطريق أمام تدخل القوى الدولية الأخرى وخصوصاً روسيا والصين، وكذلك لمنع تدخل أطراف أوروبية أكثر اعتدالاً مثل فرنسا وألمانيا في التفاعلات الإستراتيجية في المنطقة.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج وهي:

١- كيف تطورت توازنات القوى الإقليمية في الخليج في العقود الأخيرة من القرن العشرين؟

٢- ما أهم ملامح الواقع السياسي والاستراتيجي في الخليج مع مطلع القرن الحادي والعشرين؟

٣ ما أهم العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشكيل الواقع الاستراتيجي الحالي في منطقة الخليج؟

٤- ما أهم الأطراف المرشحة لتشكيل توازنات القوى الإستراتيجية المستقبلية في الخليج؟

٥- ما أهم ملامح معادلة توازن القوى المستقبلية في الخليج؟

٦- ما دور العامل النووي في المعادلة المستقبلية لتوازنات القوى في الخليج؟

٧- ما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه المعادلة الجديدة لتوازن القوى وهل ستقود إلى إيجاد توازن حرب أم توازن سلام في المنطقة؟

فرضية الدراسة

تطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

((تساهم المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها منطقة الخليج في العقددين الأخيرين في التمهيد لبناء توازنات قوى إستراتيجية جديدة في المستقبل، تختلف أطراف ومكونات هذه التوازنات وكذلك قواعد التفاعل في بينهم عن التوازنات التي شهدتها المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين)).

رابعاً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التغيرات السياسية والإستراتيجية في منطقة الخليج.

المتغير التابع: مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية.

خامساً: مفاهيم الدراسة

١) توازن القوى

تشير الموسوعة السياسية إلى توازن القوى بأنه هو: نظام ونسق في العلاقات الدولية مبني على فرضية أن حفظ السلام الدولي يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة الدول أو التحالفات الأخرى المقابلة لأن ذلك يُعرّي بالهيمنة والعدوان والاستمرار بذلك، وهو مفهوم من خلاله تحرص الدول على البقاء مستقلة وتعمل على منع طرف من السيطرة على النظام كله ، ويفترض توازن القوى توزيع القوة بين الأطراف بحيث لا تكون هناك دولة قادرة على حسم الصراعات مما يضمن السلام وحماية الدول واستقلالها وخصوصاً الدول الصغرى^(١).

٢) التوازن الإستراتيجي

ويقصد به المفهوم الشامل لتوازنات القوى، فهي "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مواجهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار^(٢).

ويتميز التوازن الإستراتيجي بثلاث خصائص محددة:

(١)أنظر: الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٠)، *الموسوعة السياسية*، ج ١ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٧٩٧-٧٩٨ .

(٢)عثمان، كامل (٢٠٠٠)، *توازن القوى و المصالح في ظل النظم العالمية*، مجلة الدفاع، العدد ١٧٠ ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ - ٦٦ .

١. تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمر هذا التكافؤ عُرف بالتوازن الإستراتيجي المستقر، وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو إيجاباً سُمي بالتوازن الإستراتيجي غير المستقر.
٢. إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتفاوت التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال تحالفات وفية تبعي مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لهذا التحالف.
٣. أن هذا التوازن له ثلاثة أبعاد، وهي البعد البنائي ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول، و البعد الثاني وهو سلوكى وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولية أو إقليمية، والبعد الثالث هو بُعد يُقيم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة^(١).

٣) منطقة الخليج العربي

يقصد بمنطقة الخليج بالمعنى الإقليمي، المنطقة التي تضم كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي السنت (ملكة البحرين ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية) بالإضافة إلى كلاً من إيران وال العراق.

ونظراً للتدخل بين العوامل الإقليمية والدولية في منطقة الخليج فإن التوازن الإقليمي في المنطقة يمكن أن يمتد في مفهومه الإجرائي ليشمل الولايات المتحدة الأمريكية بحكم التوأجد العسكري المكثف في المنطقة بما فيه احتلال العراق، كما يمكن أن يمتد ليشمل بعض الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية الأخرى مثل مصر وسوريا والأردن.

(١) انظر: النفورى، أمين (١٩٨١)، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي - عسكري، بيروت: معهد الإنماء العرب، ص ٩-١٢.

سادساً: منهجية الدراسة

ستستخدم الدراسة مجموعة من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية وهي^(١):

١- **المنهج التحليلي:** إن محاولة الفهم الصحيح للتطورات التي رافقت تطور توازن القوى في منطقة الخليج العربي على المستويين الإقليمي والدولي، ودراسة وتحليل المتغيرات والظروف والأزمات التي أصابت النظام الإقليمي في الخليج العربي، ودورها وأثرها في بناء توازنات قوى مستقبلية في المنطقة، فرضت استخدام منهج التحليل العلمي بأداته الاستبطاط والاستقراء، بهدف تمكين الباحث من قراءة الظروف والأزمات والمتغيرات الإقليمية والدولية وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكنه من الوصول إلى فهم دقيق لظاهرة اختلال توازن القوى والاهتزاز الذي أصابه خلال العقود الثلاث الماضية، إضافة إلى تجميع الجزئيات في إطار تحليل كلي لاتخاذ حكم شامل حول مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج العربي .

٢- **منهج النظم:** يعتبر هذا المنهج من أكثر مناهج البحث في العلوم السياسية مصداقية وواقعية حيث يساعد في البحث عن الكيفية التي تتفاعل بها الأنظمة السياسية مع المؤشرات التي تحيط بها وتأثير عليها سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، ويدعو المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات المحيطة بالنظام السياسي، حيث يعرف النظام بأنه عبارة عن كيان عام تتدخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى. وسيتم الاستعانة بهذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت وتأثرت على بناء توازنات القوى في منطقة الخليج، وتحديد المخرجات التي أفرزها هذا التأثير وكيف يمكن أن تساهم التوازنات المستقبلية في التعامل مع هذه المخرجات.

(١) للمزيد حول هذه المناهج في البحث العلمي: انظر: بركات، نظام وأخرون (١٩٨٩)، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٢٠-٢٢. وأنظر أيضاً: إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٠)، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤-٧. المنوفي، كمال (١٩٨٧)، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، الكويت، ص ٩٣-٩٩.

٣- منهج تحليل النظم الإقليمية: يستند هذا المنهج إلى مدرسة علمية ترى أن النظام الإقليمي الفرعي يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية، والنظام الدولي المسيطر من ناحية أخرى ، إذ أن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء أكانت هذه الأنشطة تعاونية أم تنافسية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام الإقليمي، وكذلك فإن السياسة الدولية لا يمكن فهمها بشكل كامل إذا كان التركيز منصبًا فقط على علاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي المسيطر دون اهتمامات بالسياسات والتفاعلات الإقليمية. ويهدف هذا المنهج إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين، والتعرف إلى خصائص وأنماط التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، والعوامل التي تحكم في تلك التفاعلات ومعرفة الكيفية التي ترتبط بها النظم الإقليمية بالنظام العالمي. ومن هنا يساعد منهج تحليل النظم الإقليمية على معرفة إلى أي مدى تتشابه العلاقات الدولية للأقاليم بعضها مع بعض، ولماذا تتميز العلاقات الدولية بين الأقاليم، ولماذا تتميز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى.

سابعاً: الدراسات السابقة :

قام الباحث من خلال زيارته للمكتبات الجامعية والخاصة برصد وجمع والإطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة سواء كانت من الكتب أو الدوريات أو موقع الإنترن트 وباللغتين العربية والإنجليزية، بحيث تم تحديد المحاور الرئيسية التي تتناولتها هذه الدراسات ومدى علاقتها بموضوع الدراسة، واستطاع تحديد مجموعة من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية التي يرى وجود علاقة قوية لها ، وبضرورة الاستناد عليها في بناء وتركيب المحاور الأساسية في هذه الدراسة . وأهم هذه الدراسات:

- دراسة جودت بهجت : **أمن الخليج العربي مع نهاية القرن ، الفرص والتحديات ، مجلة تحليلات دفاعية ، العدد ١٥ ، ربيع ١٩٩٩ .**

- Bahgat, Gawdat, **Persian Gulf Security at the Turn of the Century: Opportunities and Challenges, Defense Analysis, Vol.15, No.1, Spring 1999.**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف بيئة الأمن الوطني في منطقة الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية ، وأهمية التدفقات النفطية على ازدهار الاقتصاد العالمي ، ودور المنطقة في سوق الطاقة العالمية ، مع تركيز الانتباه على تكاثر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وأثر ذلك على الاستقرار والأمن في المنطقة وبالتالي على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط . وقد حاولت الدراسة تقديم تنبؤات لاتجاهات التغيير في القرن الحادي والعشرين ، وتقييم للقدرات العسكرية للاعبين الأساسيين في المنطقة وهم العراق وإيران ودول الخليج العربية وإسرائيل ، مع التركيز على الرابط بين الأمن الإقليمي الخليجي وأمن الشرق الأوسط . وفي استعراض الدراسة دور دول الخليج العربية في الأمن الإقليمي الخليجي ، كان التركيز على دور المملكة العربية السعودية نظراً لكونها تشكل نقل سياسي وعسكري واقتصادي يمكن مقارنته بكل من الدول الأخرى الرئيسية (العراق ، إيران ، إسرائيل) .

وقد خلصت الدراسة إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة يمكنها لعب دور رئيسي في القرن الجديد من خلال التركيز على التطور الاقتصادي والابتعاد عن المواجهات العسكرية ، حيث أن هذه الدول تشتراك بنفس التحديات والاهتمامات ، وبإمكانها من خلال التعاون مع دول الإقليم الأخرى ودول الشرق الأوسط عامة تشكيل عامل استقرار وتوازن في الشرق الأوسط .

- دراسة كولن جrai: **سياسة الردع والصراعات الإقليمية:المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٩ .**

تناقش هذه الدراسة فكرة إعادة النظر في أهمية سياسة الردع في الصراعات الإقليمية، حيث أن سياسة الردع تتصف بالنقلب، وإنها لا تؤدي أي وظيفة، وأن التركيز على العوامل الإقليمية في التحليل الاستراتيجي إضافة إلى الحماس الزائد لسياسة الردع، مما أقوى مبرر يدعو إلى إعادة النظر فيها وتقويمها بقدر من التشكك.

وتوضح الدراسة أن سياسة الردع تعتبر جذابة حين تُقارن ببدائل أخرى كالحرب. أو الاستسلام السياسي، لكن هناك أسباباً تجعلها قابلة لعدم الاعتماد والثقة فيها مثل إساءة فهم النية السياسية وأن تكون التهديدات أو الإنذارات غير مقنعة وعدم كفاية القدرات العسكرية ووجود شخصيات لا تردع عن تنفيذ أعمال عدوانية، إن سياسة الردع لا تتوقف على القدرات العسكرية ولكنها مسألة تتعلق بال الخيار السياسي الذي يتأثر بعدد من العوامل التي تدخل في النطاق الاستراتيجي. ولكي تطبق سياسة الردع فلابد من أن يختار الخصم المحتمل التعاون وأن يقبل أن يرتدع. وتخلص الدراسة إلى استعراض أهم الأسس التي تشكك بقيمة الردع كفكرة وكياستراتيجية، خاصة في الصراعات الإقليمية، وهي أن الردع النووي يفتقد المصداقية، فيما لا يمكن الاعتماد على الردع التقليدي، كما لا يمكن الاعتماد على القوى التي يتوقع أن توفر الردع عند الطلب.

- دراسة عبد الناصر العدوانى : إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي :
مقترنات جديدة رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية ، كلية العلوم
الاجتماعية والإنسانية ، ٢٠٠٣ .

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الخليج العربي باعتبارها من أكثر الأقاليم التي تعرضت لاهتزازات وعدم استقرار في نظام توازن القوى الإقليمي، خاصة منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وما تبعها من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع بين القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى لصالحها على حساب القوى الإقليمية الأخرى .

حيث تميز توازن القوى في منطقة الخليج العربي بمظاهر ومحاولات تثبيت صيغة نظام توازن قوى ينسجم مع مصالح كل القوى الإقليمية ويلبي طموحاتها ، وبعد استتباط الحكم الخميني في إيران ، طرأ تعديل على حجم توازن القوى الإقليمي ومعدله ، مما دعا العراق إلى محاولة تعديله من خلال المواجهة المباشرة مع إيران. الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب الخليج الأولى بين قطبي توازن القوى بالمنطقة. كما أفسحت هذه الحرب المجال أمام إنشاء تحالف إقليمي

خليجي تمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست التي بحث لها عن موقع في توازن القوى الخليجي. لكن دون تأثير يذكر في هذا التوازن، سوى محاولتها الحفاظ على أمنها وسيادتها.

ومع غزو العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية ، جاء تدمير قوة العراق العسكرية والإستراتيجية في المنطقة ليصب في مصلحة إيران ، فيما دخلت الولايات المتحدة معادلة القوى كمدمراً للتوازن الإقليمي الخليجي بما يتلاءم مع مصلحتها وخصوصاً فيما يتعلق بدور العراق وإيران كمراكز قوى لها اعتبارها ، فيما بقي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مركز قوة متقدم تحت المظلة الأمنية الأمريكية ، وجاءت حرب الخليج الثالثة لتعصف بمعادلة التوازن الإقليمي وبشكل نسبي لصالح دول مجلس التعاون الخليجي ، فخرج العراق من معادلة التوازن بعد احتلاله ، فيما ظلت إيران معرضة للتهديد المستمر من قبل الولايات المتحدة تحت ذريعة "محاربة الإرهاب" ، لاسيما وإن إيران الطرف الثاني بعد العراق على أجندـة "محور الشر" الأمريكية .

- دراسة نصرة بستكي : **أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ .**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشروع الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كإطار مشترك يعكس اهتمام دول الإقليم بأمن ومستقبل الخليج ، وذلك من خلال رصد وتحليل الأسباب الموضوعية والذاتية ، الداخلية والخارجية التي أدت إلى فشل مشروع الأداء الأمني لدول المجلس .

وتحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها :

- ١- ما هي إشكالية أمن الخليج، وهل تتعلق فقط بالعلاقات بين كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط ؟
- ٢- ما هي الأسباب التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياته وتوجيهاته وغاياته؟

- ٣- ما مدى تأثير مجلس التعاون الخليجي سواء على مستوى النظام الإقليمي الخليجي الذي يضم في الإطار الأوسع كلاً من العراق وإيران أو على الصعدين العربي والدولي خاصة في ضوء تراكم الثروة النفطية ، وتعاظم المخزون الاحتياطي النفطي لدول المجلس ؟
- ٤- ما هي طبيعة الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي منذ نشاته في ٢٥ مايو ١٩٨١ وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمان ، وذلك في مواجهة التحديات الجسمانية التي واجهها ؟ ولعل أبرز هذه التحديات الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت والغزو السوفيaticي لأفغانستان وغزو العراق .
- ٥- ما هي تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وال الحرب الأمريكية على الإرهاب على أمن الخليج ؟
- ٦- ما حدود الرؤية الأمريكية الجديدة لأنظمة دول الخليج وأمنها ؟
- و تخلص الدراسة إلى التأكيد على أن صيغة مجلس التعاون الخليجي وبعد أكثر من عشرين عام على طرحها كإطار لتحقيق أمن الخليج قد أصبحت محل تساؤل ومراجعة ، ينبغي على دور المجلس القيام بها بشكل يلبي المتطلبات ويرقى إلى مستوى طموحات شعوب وحكومات وقادة دول المجلس ، خصوصاً بعد أن أضحى أمن الخليج بمثابة قشة في مهب الرياح الإقليمية والدولية ومحكوم بمستقبل النظام الدولي أحدي القطبية في ظل الهيمنة الأمريكية .
- دراسة محمد عبد الله عسيري: أثر العامل النووي في بناء توازنات القوى الإقليمية: (شبه الجزيرة الهندية ١٩٧٤-٢٠٠٧: دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العامل النووي في بناء توازنات القوى الإقليمية، من خلال مناقشة التجربة النووية وتحليلها في شبه الجزيرة الهندية التي لعب فيها العامل النووي دوراً أساسياً في بناء استراتيجيات توازن القوى لدى القوتين الرئيسيتين في الإقليم (الهند وباكستان) وصراعها للهيمنة عليه وبسط نفوذها بما يتلاءم مع أهدافها وطموحاتها السياسية.

وقد أجبت الدراسة عن مجموعة من التساؤلات حول ماهية العامل النووي، ومفهوم توازن القوى الإقليمي، والكيفية التي تطور فيها استخدام العامل النووي في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية إضافةً لتوضيح كيفية مساهمة العامل النووي في بناء توازنات القوى في شبه الجزيرة الهندية، بين كل من الهند وباكستان. وأخيراً إلقاء الضوء على مستقبل دور العامل النووي في العلاقات الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سباق التسلح التقليدي بين الهند وباكستان كان قد تطور منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى مستوى السباق في بناء برامج نووية لديهما، انطلاقاً من قناعة مفادها أن التفوق في الأسلحة التقليدية قد يفضي إلى هزيمة الطرف الآخر في أية حرب تتشعب بينهما، في حين أن الاعتماد على إستراتيجية الردع النووي تحقق التوازن من دون حاجة إلى المقارنة الكمية، كما في الإستراتيجيات التقليدية. فضلاً عن كونها تحقق تخفيضاً في تكاليف الإنفاق العسكري، وتمكن الاستمرار في سباق تسلح تقليدي مدمر، فالتفوق الهندي في جميع المجالات كان يحقق اختلالاً في توازن القوى التقليدي بين البلدين؛ إلا أن عامل امتلاك الأسلحة النووية، أدى إلى كسر حلقات هذا التفوق، وإحداث توازن في المستويين: السياسي والعسكري؛ فحال دون تفاصم الأمور ولجوء طرف إلى استخدام قواه النووية ضد الطرف الآخر.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيكمن في كونها تحاول أن تقدم رؤية مستقبلية لتوازنات القوى بمفهومها الإستراتيجي في منطقة الخليج، بحيث تبدأ أو لا من النقطة أو النقاط التي انتهت عنها الدراسات السابقة في تناولها لماضي وحاضر التوازنات العسكرية في منطقة الخليج، ومن ثم تتطرق إلى محاولة قراءة مستقبل هذه التوازنات والتي بدأت تتشكل تحديداً منذ انهيار النظام العراقي عام ٢٠٠٣، وتطور البرنامج النووي الإيراني وإمكانية أن يتحول إلى برنامج عسكري. إضافة إلى التحولات التي أصابت العلاقات الخليجية الأمريكية، والتي كانت تتضمن نوعاً من الحماية الدولية لهذه الدول أمام التموحات الإقليمية الإيرانية ومن قبلها التموحات العراقية.

الفصل الأول

مفهوم توازنات القوى الإستراتيجية

مع تطور المجتمعات البشرية، تظهر القوة بمضمونها الحضاري - كظاهرة تاريخية متواصلة التغير مستمرة النمو، تتطوّي دائمًا على مستوياتها من التطور البطيء لبعض المجتمعات في اتجاهها، ومن البروز المتميّز لدى بعضها الآخر، لأسباب خاصة ولفترة معينة، وممّا تعددت الآراء بشأن دواعي ظهورها وتبالين إيقاعاتها، فإن تجلّيها المبكر في بعض مناطق العالم قد جعل منها ظاهرة حضارية عميقّة الجذور. كما دفع ارتباطها العميق بالسلام وال الحرب معاً، إلى محاولة تحديد شروطها ومقوماتها، خاصة مع تغيير نماذجها من مرحلة تاريخية إلى أخرى، واقتران هذا التغيير بحركتها المكانية أيضًا من منطقة لأخرى، بما يعنيه ذلك من تكرار ظواهر بزوغها وازدهارها وتحللها أو انهيارها على وتيرة متقاربة^(١).

ويُنظر إلى القوة باعتبارها ظاهرة مادية حتى في عناصرها المعنوية، وحركتها وتفاعلها هو تفاعل جلي بين كل عناصر القوة، وهذا التفاعل المادي الجلي المتحرك يأخذ صفة الترابط الضروري بين عناصر القوة، فلا يمكن الفصل بين القوة ومنتجها، وتفاعلها الاجتماعي ولا يمكن الفصل بينها وبين عناصرها، فما هو سياسي يتراّبط مع ما هو اقتصادي، واجتماعي وبشري وعسكري ومحظوظ، وكلما ازداد فهمنا لهذه الترابطات الضرورية، ازداد فهمنا لظاهرة القوة، وهذا ما يتضح عند دراسة عناصر القوة وترتيبها^(٢).

وهذا ما يقودنا إلى مفهوم إستراتيجيات القوة أو القوة بمفهومها الاستراتيجي بالنسبة للدولة، والذي أضحت تمثّل تعبيرًا عن نطاق عام يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية

(١) رجب، السيد (١٩٩٢)، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص ١٠.

(٢) سعدون، شوكت (٢٠٠٧)، عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، عمان، دار ورد للنشر والتوزيع، ص ٤٢.

والعسكرية والاجتماعية والجغرافية للدولة، وبحيث يمكن النظر إلى التوازن بين إمكانيات الدول في هذا المجال باعتباره توازناً استراتيجياً^(١).

وتشير العديد من المراجع المتخصصة، بأن توازن القوى كمفهوم سياسي وعسكري قد ظهر في فترة القرون الوسطى في أوروبا، وبالأخص في الإمارات والدوليات الإيطالية التي كانت العلاقات في بينها تتسم بالصراع والتنافس الدائم، خصوصاً نتيجة تنافس ملكي فرنسا والنمسا على هذه الدوليات، وجاءت فكرة التوازن رغبة في حقن الدماء واستباب السلام بين هذه الدول التي تتمتع بقوى متعادلة تقريباً. حيث أدركت هذه الدوليات أن وجودها لا يقتصر على علاقاتها بغيرها فحسب، لأن الحياة تتوقف وترتبط بالعلاقة بين قوى عامة تجعل كل دولة مضطرة للتدخل في قضايا ومشاكل تجري بعيداً عن حدودها، على الرغم مما يبدو في الظاهر من أن هذه القضايا لا تخصها ولا تعنيها، وهذه العلاقات والمسائل البعيدة تؤثر في توازن القوى، وإن الإخلال في هذا التوازن يعرض الدولة للخطر، ولهذا فعلى كل دولة أن تشهد على حفظ التوازن مع مراعاة بعض الأصول والقواعد الدولية^(٢).

ومن هنا فإن أهمية مفهوم التوازن ترجع إلى أن السمة الأساسية التي تميز بها العلاقات السياسية الدولية على اختلاف الزمان والمكان هي الصراع من أجل القوة. الأمر الذي حدا بعلماء العلاقات الدولية إلى الانطلاق في تحليلهم لتلك العلاقات من مفهوم القوة باعتباره المفهوم الأساس الذي يمكن من خلاله تمثل كافة الظواهر السياسية الدولية التي تنشأ عن علاقات ما بين المجتمعات السياسية باعتبارها "علاقات قوة"^(٣).

(١) انظر: محمد، مصطفى (١٩٩٥)، *التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط*، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٢١.

(٢) النوري، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي - عسكري، مرجع سابق، ص ٩. وأنظر أيضاً: Sheehan, Michael J., (1996), *The balance of power: history and theory*, London, Routledge, p32-34.

(٣) منصور، ممدوح محمد مصطفى، (١٩٩٧). *سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية*، الإسكندرية، مكتبة المدبولي، ص ١.

المبحث الأول

توازن القوى الإستراتيجي: مفهومه وأنماطه

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم توازن القوى الدولي يعتبر من أكثر مفاهيم علم السياسة غموضاً وإرباكاً، إذ لا يكاد يوجد اتفاق على مفهومه، وإذا كان هناك خلاف على المفهوم، فإن هناك اتفاقاً على العوامل التي تؤثر على التوازن الدولي، وبرز هذه العناصر هي: نمط الاستقطاب الدولي للدول الداخلة في عملية التوازن، والمقدرات النسبية لتلك الدول، التشابه والتفاوت التقافي والحضاري بين تلك الدول. ثم إدراك القيادات والنخب السياسية للمشكلات الأساسية ومصادر التهديد^(١).

وإذا ما ربطنا بين مفهوم التوازن الدولي وبين مفهوم الإستراتيجية فإننا نصبح أمام حالة يمكن وصفها بأنها الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية، والسلوكية، والقيمية لدولة ما منفردة، أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة، رد أو مواجهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات، للعودة إلى هذه الحالة عند اختلالها لتحقيق الاستقرار^(٢).

ومن هنا فإن تحديد مفهوم توازن القوى الإستراتيجي يتطلب الإلمام بمفهوم القوة سواء ببعده السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، ومن ثم توضيح توازن القوى كمفهوم سياسي تطور مع تطور العلاقات الدولية عبر العصور، إضافة لتحديد مفهوم الإستراتيجية وعناصرها وكيفية التي تتشكل بها إستراتيجية الدولة، والآليات التي تساهم بها العناصر الإستراتيجية للدولة في دعم توازنات القوى.

(١) حماد، مجدي وآخرون، (١٩٨٥). *التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ٤.

(٢) محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢١.

مفهوم القوة

يؤكد علم السياسة أن معظم سياسات الدول الكبرى تُبني على ترسير مبدأ العلاقات الدولية بصورة تناهية للاستحواذ على كل ما تستطيع الوصول إليه من الثروات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً، ومن أجل تحقيق هذا المبدأ تتسابق الدول الكبرى على بناء جيش قوي له القدرة على تحقيق أمني ومتطلبات الدولة وطموحاتها الإقليمية والدولية. أما الدول الصغيرة فهي أيضاً تبني علاقاتها مع بعضها على أساس التنافس ولكن بصورة مختلفة عن الدول الكبرى، فهي تسعى لبناء قوة عسكرية تحافظ من خلالها على الأمن الداخلي وضمان استمرار نظام الحكم^(١).

وقد أصبحت "القوة الدولة" من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوستراتيجية، وذلك باعتبارها المحصلة الأخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية+ فعاليتها الاقتصادية+ بنيتها السكانية والت الثقافية+ نظمها السياسية والإدارية+ علاقاتها الدولية+ قوتها العسكرية+ عناصر أخرى)، وليس المحصلة مجرد مجرد مجموع العناصر في حد ذاتها، بل وأيضاً فيما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات، وما يتداعي عن تفاعلاتها- داخلياً وخارجياً- من نتائج واحتمالات، وغير ذلك مما يتصل بآلاف من العناصر التفصيلية والمتغيرات شبه اليومية^(٢).

ومن هنا أضحى مفهوم القوة القومية (National Power) من المفاهيم الرئيسية في علم العلاقات الدولية، حيث يكاد يكون هناك إجماع عام بين المهتمين بالعلاقات الدولية على أن ركيزتها الأساسية تتمثل في القوة، ويرى هانس مورجانثاو "Morgenthau" أن السياسة الدولية شأنها شأن السياسة العامة، هي صراع من أجل القوة، وأن القوة تمثل الهدف المباشر الذي

(١) المؤمني، محمد أحمد (٢٠٠٦). استراتيجيات سياسة القوة : مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية ، دار الكتاب الثقافي ، اربد ، ص ٣٣ .

(٢) رجب، قوة الدولة: دراسات جيو استراتيجية، مرجع سابق، ص ٣.

تسعى الدول إلى تحقيقه بغض النظر عن أهدافها البعيدة، ومهما حاولت أن تغطي هذا الهدف

الرئيسي بواجهات مثالية أو أخلاقية أو دينية^(١).

والقوة قد تكون أداة أو دافع أو محصل، فقد تكون أداة لتحقيق الأهداف مثل تحقيق

مشروع نهضوي لدولة من الدول أو أمة من الأمم، أو دافع للحصول على مزيد من الفوة، أو

محصلة لتحقيق النفوذ على المستوى الإقليمي أو الدولي، أو أن القوة قد تكون جميع ذلك كلها،

أداة ودافع ومحصلة، كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

ورغم أن كلمة القوة بالمعنى السياسي قد ظهرت لأول مرة في بدايات القرن الثامن مع

احتدام الصراع السياسي وظهور الدولة القومية في أوروبا، إلا أن مفهوم القوة لاقى تطوراً

كبيراً مع ظهور نظريات القوة أو النظريات الواقعية في بدايات القرن العشرين والتي فرضت

نفسها على اتجاهات التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية وخصوصاً في فترة ما بعد الحرب

العالمية الأولى نتيجة تفاقم الصراعات الدولية واتجاه بعض القوى الكبرى إلى خلق مراكز قوة

تستطيع ببنائها وتأثيرها أن تصنع واقعاً دولياً يلتقي مع مصالحها ويحقق لها التفوق على

خصوصيتها^(٣).

وهناك مجال واسع لتعريف القوة، وهناك من يعرف القوة بالإطار الضيق المحصور

بأداء فعل معروف ومعين ويهدف للحصول على نتيجة محددة، وهناك من يربطها بالسياسة

ويربط القوة السياسية بالذئاب والأفراد، وهناك من يربط تعريفها بالاقتصاد، إلا أن السائد في

تعريف القوة هو الانطلاق من التعريف البسيط والتوضع بعد ذلك باتجاهات مختلفة، والوصول

(١) منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨. وأيضاً:

- Williams, Michael J., (2007), **Power in world politics**, London, Routledge, p49.

(٢) سعدون، عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) بلال، محمد، (١٩٩٠). القوة في العلاقات الدولية ، جدلية العنف ، و المصلحة في السياسة، مجلة الوحدة، المجلد (٧)، العدد (٧٤)، ص ١٢٧.

حتى مستوى القوة القومية وقوة الدولة، بل ويتعدى البعض ذلك إلى ربط قوة الدولة بمدى فاعليتها بالنظام الدولي السائد^(١).

وتعرف الموسوعة السياسية القوة بأنها: مجموع أدوات الضغط والإكراه والتخدير والبناء التي تستخدمها الإرادة والذكاء السياسيان المرتكزان على مؤسسات وجماعات من أجل السيطرة على قوى أخرى وإرغامها على القبول بنظام معين أو من أجل كسر مقاومة، أو تهديد ما، أو مقاومة قوى عدوة أو الوصول أيضاً إلى تسوية أو تحقيق توازن بين القوى الموجودة على الساحة^(٢).

ويرى ماكس فيبر أن القوة هي "احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال"، في حين يرى هانز موجانثو أن "القوة هي قدرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين"، أما بيتر بلاو فيشير إلى أن "القوة هي مقدرة فرد أو جماعة من الأفراد أن تفرض رغبتهما على الآخرين بالرغم من معارضتهم"^(٣).

ويرى جوزيف ناي أن "القوة هي قدرتك على التأثير في المحسولات التي تريدها، وأن تغيير سلوك الآخرين عند الضرورة"^(٤).

وفي تعريف آخر يشير ستونسنجر إلى أن القوة: "هي قدرة الشعب على استخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنه من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى"^(٥).

(١) سعدون، عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) الكiali، عبد الوهاب وآخرون، (١٩٩٠). الموسوعة السياسية، ج ٤ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٨٢٤.

(٣) أحمد، فاروق يوسف (١٩٨٥)، القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص ١٥.

(٤) ناي، جوزيف، (٢٠٠٣) مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق الجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، ص ٢٧.

(٥) السماسك، محمد زهر (١٩٨٨)، الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات، بغداد، مديرية الكتب والطباعة والنشر، ص ٢٧.

كما يشير ويليه إلى "إن القوة هي الكيفية أو الطريقة التي تتبعها الدولة للوصول إلى هدف معين أو نهاية مرسومة"^(١).

وفي تعريف آخر "القوة تعني مقدار قوة أو ضعف الدولة، والقوة هي قدرة الدولة القومية ذات السيادة على ممارسة مصالحها الوطنية"^(٢).

كما يمكن تعريف القوة في العلاقات الدولية بأنها: "القدرة على تغيير سلوك الآخرين بالإمكانات المتاحة والقوة الفعلة هي محصلة الأشكال المختلفة للفورة العسكرية من جهة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية والدينية والعقائدية ... الخ ، والتي يطلق عليها البعض القوة السياسية من جهة أخرى"^(٣).

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها تقوم على تحديد القوة بأنها:

- إحداث التأثير وفقاً لرغبة من وجود مقاومة الطرف الآخر الذي يرفض ممارسة أو إحداث التأثير عليه، أي التناقض بين نقبيتين، من يرغب ومن يرفض.
- إحداث التأثير وممارسته على الطرق الآخر، رغمما عنه، لا يتم ذلك إلا في إطار اجتماعي، أي أن القوة لا تمارس إلا في إطار اجتماعي.
- هدف القوة هو التغيير في سلوك وتفكير وأفعال الآخرين.
- إظهار مقدار، وهذا يعني أن هذا المقدار يمكن قياسه وأن هذا المقدار إذا توفر يعني القوى أو الضعف.
- القوة لا توجد إلا في إطار القوة القومية.

(١) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) صالح، حسن عبد القادر (١٩٧٦)، *المظهر الجغرافي لقوة الدولة*، الجامعة الأردنية، عمان، ص ٣.

(٣) العبد الله، رضوان، (١٩٩٤). *الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي* ، في : *العرب في الاستراتيجيات العالمية* ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان، ص ٦٠.

- إن القوة رغم وجودها في إطار الدولة القومية فإنها لا تستطيع ممارستها إلا في إطار السيادة القومية للدولة.

- إن قوة الدولة في إطار سيادتها هي القدرة على ممارسة المصالح الوطنية للدولة^(١). ويفسر علماء السياسة التقليديون القوة بمفهومها العام وهي أنها غاية ووسيلة. وحسب هذا التفسير فان القوة تعني إمكانية طرف على حمل الطرف المقابل على الطاعة وتلخص هذه النظرة حياة المجتمع بأنها تقوم على أساس الفعل ورد فعل القوة في المجالات المختلفة والنتيجة العملية لهذه النظرية هي عدم وجود قوّة تحكم العلاقات الدولية أو على الأقل عدم اعتراف الدول بشرعية ورسمية أية قوّة — سلطة — فوق سلطتها^(٢).

وتتميز الموسوعة السياسية بين مفهوم القوة ومفهوم القدرة، حيث تشير إلى أن القوة عادة تقاس بما هو جاهز ومتهيء وحاضر وقابل للاستخدام، فالجند في تكتانهم والدبابات والطائرات في قواuderها هي قوّة موجودة لكنها غير مستخدمة، والقوة بهذا المعنى هي شيء كمي قابل للعد ويُخضع للحساب بينما القدرة هي شيء غير مرئي وغير محصور، والالتباس بينهما يعود إلى أن القوة تحتاج إلى إرادة تسيرها والإرادة ليست آلة وإنما هي قدرة، وذلك يعني أنه بأقل قدر ممكن من القوات المستخدمة يمكن القضاء على قوة أخرى أكثر عدداً وعدة، من هنا فلا قدرة بدون قوّة ولا قوّة بدون قدرة، لأن القدرة تضيق إلى الأدوات المادية القابلة القياس الذكاء والسلطة والنفوذ وحسن اتخاذ القرار والصلابة، فهي باختصار القوة المنظمة والمعبأة^(٣). وتشير بعض المراجع أيضاً إلى الجدل حول ما إذا كان من الممكن اعتبار القوة هدفاً في حد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقه لذاته؟ أما أنها تعتبر وسيلة لتحقيق هدف أبعد؟ ويمكن القول

(١) سعدون، عناصر قوّة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) الكiali، عبد الوهاب وأخرون، (١٩٩٠). الموسوعة السياسية، ج ٤ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٨٢٣-٨٢٤.

بأن الخلاف بين هذين الاتجاهين إنما ينشأ نتيجة عدم الاتفاق على مدلول مفهوم القوة عند كل فريق، فإذا كان المقصود بالقوة القومية هو أن تكون الدولة في حالة من الشعور بالأمن والقدرة على صيانة استقلالها السياسي وحماية كيانها الإقليمي وتوفير قدر مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها بما يكفل لها المنعة والازدهار، فلا مانع من اعتبار القوة – في هذه الحالة- هدفاً مرجواً لذاته، أما إذا كان المقصود بالقوة هو "عوامل أو "أسباب" القوة كعدد السكان أو مهاراتهم أو موقع الدولة أو درجة الاستعداد العسكري أو كفاءة الأجهزة الدبلوماسية أو مستوى التقدم التكنولوجي وما إلى غير ذلك من العوامل التي تشكل مركبات قدرة الدولة، فيمكن في هذه الحالة النظر إلى القوة باعتبارها "وسيلة" لتحقيق أهداف أبعد^(١).

وإذا كان سعي الدول إلى زيادة قوتها هو انعكاس لرغبتها وسعيها الدائمين إلى الحصول على المزيد من القوة ، فليس من المتصور أن يتم تحجيم هذه الرغبة أو ضبطها من جانب الدول صاحبة هذه الرغبة ذاتها وإنما يكون احتواء هذه القوة أو ضبطها من خلال العمل على إقامة قوى معادلة لها، ولعل في ذلك ما يتفق مع فكرة مونتسكيو عن أنه "لا يوقف القوة إلا القوة"^(٢).

ويقسم جوزيف الناي القوة إلى قسمين:

(١) القوة الناعمة: وهو ما يعني "جعل الآخرين ي يريدون ما تريده أنت" ، حيث ترتكز على وضع جدول أعمال سياسي بطريقة تشكل تفضيلات الآخرين، حيث يتم اجتذابهم بدون استخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد باستخدامها. كما تستند القوة الناعمة على الاقتداء والتقليد، فهي تتضمن القدرة على الإغراء والجذب وكثيراً ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد. وهناك ارتباط كبير بين القوة الناعمة والقوة الثقافية والسياسات الداخلية والخارجية، حتى

(١) منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠.

أن ناي يذهب إلى أن القوة الناعمة تنشأ من (قيمنا إلى حد كبير، وهي قيم تعبر عن ثقافتنا والسياسات التي تتبعها داخل بلادنا، والطريقة التي نتصرف بها وندير أمورنا دولياً) ^(١).

٢) القوة الصلبة: ويعتبر ناي أن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معاً مثالان على القوة الصلبة، والتي ترتكز على اعتبار القوة الصلبة طريقة مباشرة لممارسة القوة، كما تستند على الإقناع بهدف التغيير في سلوك الآخرين فالقوة الصلبة هي الطريق المباشر (الإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم)، ومن هنا فهو لا يهدف للتأثير بسلوك الآخرين بل تغييره. ويمكن أن تجمع القوة الصلبة بين محاولات الإقناع والتهديد بنفس الوقت أو ما يطلق عليه (سياسة العصا والجزرة) (التهديدات والمكافآت) ^(٢).

مفهوم توازن القوى

بالرغم من أن تعبير التوازن يعد من أكثر التعبيرات انتشاراً واستخداماً، في مختلف العصور، وفقاً لاختلاف وتطور الفكر والنظريات في كل عصر، إلا أن مفهوم هذا التعبير قد ظل من أكثر المفاهيم غموضاً، إذ لا يكاد يوجد اتفاق على مفهومه، بل لعله لا يكون من المبالغة القول بأنه لا يوجد تعريف مانع جامع لهذا التعبير. وقد استمد مفهوم كلمة التوازن أصوله الفكرية من النظريات المختلفة في شتى العلوم، التي تم التوصل إليها في عصر النهضة الأوروبية وما تلاها، دون تحديد معين لتعريف مفهوم التوازن ^(٣).

حيث يرتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه العالم الفيزيائي نيوتن والخاص بالتوازن في الكون، ومن المعروف أن النظريات الاجتماعية تعمل على الإفادة من النظريات العلمية في العلوم التطبيقية أو تتأثر بالتطور في إحدى هذه النظريات، وفي الحقيقة

(١) ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٨. وأيضاً:
- Nye, Joseph Samuel., (2002), **The paradox of American power : why the world's only superpower can't go it alone**, Oxford : Oxford University Press, cop, p12.

(٢) المرجع اسماً، ص ٣٩.

(٣) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٥.

فإن مفهوم التوازن يعد أهم المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم، فعلم الأحياء يحذر من نشاطات بشرية تهدد التوازن الطبيعي، والباحث السياسي يحل غالباً تفاعلاً تفاعل المصالح بين الجماعات أو المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أساس المنافسة والتوازن، ويستخدم باحثو الواقع الاجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لنظم علاقات القوى بين الدول، حيث أن هذه العلاقة القائمة تستبدل بالبحث من قبل هذه الدول عن الأمان من خلال توازن القوى^(١).

ويشير محمد سيد سليم أن مفهوم التوازن في العلوم الاجتماعية، وفي الأدبيات السياسية قد استخدم بأربعة معانٍ مختلفة على الأقل، حيث اعتبر الفريق الأول من الباحثين أن التوازن مرادف لحالة الاستقرار، والميل إلى العودة إلى هذه الحالة إذا احتل هذا التوازن. في حين استخدم فريق آخر من الباحثين تعبير التوازن على أنه مرادف لحالة التعادل أو التكافؤ بين قوى متضادة بينها قدر من الترابط، أي أنهم جمعوا بين التعادل والاستقرار ليعرفوا مفهوم التوازن، فيعرف الاقتصاديون التوازن بأنه حالة الاستقرار الناشئ عن تعادل قيم متضادة، فعلى سبيل المثال، تنشأ حالة الاستقرار في السوق المحلية لدولة ما، عندما يتحقق التعادل بين العرض والطلب، أي التوازن في هذه الحالة هو "الوضع الأمثل الناشئ من تعادل قيم متماثلة في العرض والطلب". أما الفرق الرابع من الباحثين فيقدم مفهوماً للتوازن باعتباره مرادفاً للاعتماد المتبادل بين الظواهر، وقد يكون الاعتماد المتبادل سكونياً بمعنى أن وجود ظواهر معينة يؤدي بالضرورة إلى وجود ظواهر أخرى، أو يكون الاعتماد المتبادل حركياً بمعنى أن وجود أي تغير أو تفاعل في ظواهر معينة، يؤدي إلى تغيير ظواهر أخرى، فعلى سبيل المثال فإن إقامة علاقة محددة من الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق الاجتماعي، تؤدي إلى وجود حالة من "الانتظام في حركة هذا النسق"^(٢).

(١) دورتي، جيمس وبالسغراف، روبرت، (١٩٨٥)، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للترجمة والنشر، ط١، ص ٢٨-٢٩.

(٢) سليم، محمد السيد، (١٩٨٩). *مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية*، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، المجلد ١٧ ، الكويت، ص ١٥٥.

أما على صعيد السياسة الدولية، فقد دخل مفهوم التوازن إلى علم السياسة منذ أوائل القرن التاسع عشر وأصبح بمثابة المفهوم المركزي لتحليل العلاقات الدولية، وذلك على يد المفكر السياسي بارسونز الذي كان أول من تعرض لتحديد المقصود بالتوازن الدولي بصفة عامة ، حيث أوضح أن التوازن الدولي يتحقق إذا ما توافرت شروط أهمها ، وجود قيم مشتركة بين مختلف وحدات النسق الدولي ، ووجود اتفاق بين الوحدات حول الإجراءات التي تتبع لتسوية المنازعات الدولية ، وأخيراً وجود قدر من التمايز الجمعي بين مصالح الشعوب ، بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات دولية متباعدة^(١).

ويرى إسماعيل صبري مقدار أن الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية استند إلى الطابع الصراعي للعلاقات الدولية، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فإنه سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها. وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول محدودة القوة إلى مواجهة القوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلافات قوى مضادة ، أو بعبارة أخرى فإن محاور القوة المضادة المتعادلة أو شبه المتعادلة لا تتمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها معتقدة بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة، ومن هنا يتحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين مهمين يتعلق أولهما بحفظ السلام الدولي بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذا المحور والتكتلات^(٢).

(١) القحطاني، شيخة غانم (١٩٩٧)، *توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي* ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ١٦٩-١٦٨.

(٢) مقدار، إسماعيل صبري (١٩٨٥)، *العلاقات السياسية الدولية*، الكويت، منشورات ذات السلسل، ص ٢٦٥.

وتؤكدأ على الفكره السابقة نشير إلى ما ذهبت إليه الموسوعة السياسية في تعريفها لتوزن القوى، حيث تعرفه بأنه": نظام ونسق في العلاقات الدولية مبني على فرضية أن حفظ السلام الدولي يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة الدول أو التحالفات الأخرى المقابلة لأن ذلك يُغري بالهيمنة والعدوان والاستمرار بذلك، وهو مفهوم من خلاله تحرص الدول على البقاء مستقلة وتعمل على منع طرف من السيطرة على النظام كله ، ويفترض توازن القوى توزيع القوة بين الأطراف بحيث لا تكون هناك دولة قادرة على حسم الصراعات مما يضمن السلام وحماية الدول واستقلالها وخصوصاً الدول الصغرى^(١).

أما الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) فتعرف ميزان القوى بأنه: "مصطلح يستخدم في القانون الدولي ليشير إلى نوع من العلاقات الدولية ، حيث تعمل دولة أو مجموعة من الدول لحماية نفسها من أمة أو مجموعة من الأمم من خلال امتلاكها قوة تعادل قوة الطرف الآخر"^(٢).

كما تشير موسوعة جامعة كولومبيا الأمريكية (Columbia Encyclopedia) إلى توازن القوى بأنه: " نظام من العلاقات الدولية، حيث تبحث فيه الأمم للحفاظ على توازن قوة تقريبي بين العديد من المنافسين، وهذا يمنع رجحان كفة إحدى الدول على الدول الأخرى، والمسألة الحاسمة في هذا النظام هي ميل أو رغبة بعض الحكومات الوطنية لتغيير التحالفات حسب متطلبات النظام للحفاظ على التوازن"^(٣).

(١) الكiali، عبد الوهاب وآخرون، (١٩٩٠). الموسوعة السياسية، ج ١ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٧٩٧-٧٩٨.

(٢) Encyclopedia Britannica,2003:

<http://www.britannica.com/>

(٣) Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, 2001:

<http://encyclopedia.com/html/T/ThirdW1or.asp>

أما الكتاب والباحثين العرب فقد قدموا مجموعة من التعريفات لتوزن القوى من أبرزها

تعريف محمد طه بدوبي لميزان القوى حيث يرى أنه : " يعني في الاصطلاح التعبير المجازي عن كل توازن دولي، ومن ثم تعني كل نسق دولي في حالة توازن، وهو بصفة عامة يحمي الوضع القائم كما هو ويبعد سلوكيات الدول عندما تشذ فيها عن القاعدة، ومن هنا يجب النظر إلى ميزان القوى باعتباره تعبيراً عن حالة الاتزان بين محورين أو أكثر من محاور القوى المتصادمة^(١).

أما إسماعيل صبري مقدار فيري أن توازن القوى: "ينشأ في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليس الطريقة الوحيدة وهي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية"، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعني بظاهرة القوة، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة فإن رائدتها في ذلك هو تحقيق توازن القوى وهو في الوقت ذاته سلاح في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها"^(٢).

أما مصطفى كامل محمد فيري أن مفهوم توازن القوى يمكن تحديده وتعريفه بأنه: "ظاهرة متعددة الأبعاد، وأن هناك علاقة من الترابط، أو الاعتماد المتبادل بين هذه الأبعاد، وأن

(١) بدوبي، محمد طه، (١٩٧٦). مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، ص ٢٤٧.

(٢) مقدار، إسماعيل صبري، (١٩٨٥). الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ٣٧٢ .

هناك تعادلاً أو تكافؤاً بينها، بمعنى أنه لا يمكن تصور حدوث حالة التوازن خارج حدود هذه الأبعاد، ومن غير المتصور حدوث حالة التوازن في غياب علاقة الترابط، أو الاعتماد المتبادل بين هذه الأبعاد، أي أن تحدث بين متغيرات منقطعة الصلة بمدى تحقيقها لحالة الاستقرار، وكذا بإمكانية ميلها إلى العودة إلى حالة التعادل والتكافؤ لهذه الأبعاد، وبالتالي قد يؤدي التوازن بهذا المفهوم إلى تحقيق حالة الاستقرار (توازن مستقر) أو لا يتحققها (توازن غير مستقر)". وبالتالي يمكن اختصار هذا المفهوم بتصور توازن القوى على أنه : "حالة تعادل وتكافؤ جميع القوى المتضادة المؤثرة على جسم ما والتي يسعى هذا الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية ، سواء أثناء الثبات أم الحركة ، وقدرتها على العودة إلى هذه الحالة التعادلية، عندما تتغير إحدى هذه القوى المؤثرة عليه سلباً أو إيجاباً لتحقيق حالة استقراره ^(١).

ويصف إبراهيم أبو خزام توازن القوى بأنه ليس مجرد مفهوم فقط بل هو أيضاً (سياسة) ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة^(٢). أما خليل الحديثي فيرى: "إن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة فإن رائدتها في ذلك هو تحقيق توازن القوى وهو في الوقت عينه سلاحها في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها"^(٣).

أما أشهر التعريفات التي قدمها الكتاب والباحثين الغربيين للتوازن القوى، فقد جاءت من خلال أحد أهم منظر النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وهو هانس مورجانثو الذي حدد عنصرين أساسيين يرتكز عليهما مفهوم توازن القوى، الأول، مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية. والثاني، إدراكي خاص

(١) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) أبو خزام، إبراهيم، (١٩٩٩). الحرب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٥٣.

(٣) الحديثي، خليل إسماعيل، (١٩٩١). الوسيط في القانون الدولي، جامعة بغداد ، بغداد، ص ٣١.

بتوافر إدراكٍ، لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، باعتباره الوسيلة المثلثة لحفظ على الأمن، ولدى الدول الأخرى بأهمية استمراره، وإذا ما توافر العنصر المادي دون الإدراكي صعب الحفاظ على الأمن. وبذلك يقدم مورجانثو تعريفاً أكثر اكتمالاً لتوازن القوى وهو: "نظام يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق أي عنصر للتفوق على العناصر الأخرى ، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه ، فضمان الاستقرار ليس هو وحده هدف التوازن ، فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها ، فهدف التوازن هو الاستقرار مضاد إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام" ^(١).

أما المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي فقد عرف توازن القوى: " بأنه نظام من الديناميكيات السياسية التي تتفاعل في المجتمعات التي يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة ، وبطريقة تهدف إلى الإبقاء على مستوى محدد من القوى السياسية المتاحة لكل منها . وفي الأحوال التي تتجه فيه إحدى هذه الدول لتجاوز ذلك المستوى المحدد المسموح به ، تتولد ضغوط تلقائية تدفع الآخرين إلى مقاومة ذلك التهديد ، وتكون هذه الضغوط أعنف ما تكون بالنسبة للدول التي تشكل محور هذا التوازن وتقع في مركزه منه بالنسبة للأطراف الأخرى التي تقع على هوا مسه" ^(٢).

وبسبب هذا التباين والاختلاف بتحديد مفهوم توازن القوى كأحد النظريات الفاعلية في العلاقات الدولية، قام إبراهيم أبو خزام بذكر مجموعة من الدلالات الإجرائية لتعريف توازن القوى، وهي:

(١) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) مقد، إسماعيل صبري (١٩٨٢)، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت، ص ٧٩.

- ١) إن ميزان القوى هو تعبير عن أية صورة من صور توزيع القوة في المجال الدولي. فقد يكون ميزان القوى مائلاً لصالح قوة ما، ومع ذلك فإن فكرة التوازن تظل قائمة.
- ٢) توازن القوى قد يعني تعبيراً عن وضع من أوضاع التعادل أو التكافؤ في القوة. بحيث لا تتفوق دولة ما إلى حد يمكنها من تهديد الدول الأخرى.
- ٣) قد ينصرف معنى ميزان القوى إلى معنى الهيمنة، أي تحقيق دولة ما لها م疵 من التفوق ، فالدول لا تسعى للتوازن، ولكنها تتزع للتفوق.
- ٤) قد ينصرف معنى التوازن إلى التعبير عن حالة الاستقرار والسلام ، ذلك أن كثيراً من المفكرين يربط بين توازن القوى والسلام ، فتوازن القوى هو أداة تثبيت السلام والاستقرار.
- ٥) على العكس فإن ميزان القوى قد ينصرف إلى التعبير عن عدم الاستقرار وال الحرب، فيرى عدد من المفكرين أن توازن القوى غالباً ما يكون مدعاه لعدم الاستقرار ونشوب الحروب.
- ٦) قد ينصرف معنى التوازن إلى (سياسة القوة)، فيما أن البيئة الدولية قائمة على الصراع فإن كل دولة تسعى إلى زيادة قوتها ، لأن الصراع يجري من أجل القوة.
- ٧) قد ينصرف معنى توازن القوى إلى اعتباره (قانوناً طبيعياً) للعلاقات الدولية . فيذهب بعض المفكرين إلى أن توازن القوى هو قانون تاريخي يحكم تطور الدول والمجتمعات السياسية.
- ٨) قد ينصرف معنى توازن القوى إلى أنه نسق أو موجه لسياسات الدول فالعلاقات الدولية عبارة عن مباراة أو لعبة بين الدول يتوجب وضع قواعد لتنظيمها ، ويعتبر توازن القوى هو القاعدة الرئيسية الموجهة لسلوك الدول ، والمرشد لصانعي السياسة الخارجية^(١).

(١) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ - ٦٠.

توازنات القوى الإستراتيجية

يعتبر مفهوم "الإستراتيجية" من المفاهيم الكثيرة التداول في العلوم الاجتماعية إذ يستخدم هذا التعبير استخداماً واسعاً للدلالة على أكثر من معنى، سواء في الشؤون العسكرية أو السياسية و الاقتصادية دون تعريف واضح لمعناه أو تحديد دقيق لأبعاده. وقد استمد هذا التعبير أصوله الفكرية من الكلمة اليونانية "Stretegos" بمعنى قائد، وينظر إليها البعض باعتبارها علم فن القيادة، على حين يرى الآخرون أن الإستراتيجية تعني فن قيادة القوات الذي مارسه بعض القادة العسكريين القدماء مثل الإسكندر الأكبر، وبيوليوس قيصر وغيرهما، ثم أصبح هذا الفن يمارس في العصور الوسطى بواسطة الأمير أو الحاكم، الذي كان يجمع بين السلطة السياسية وقيادة الجيش وكذلك الإمكانيات الاقتصادية اللازمة للإنفاق على هذا الجيش، ومن ثم نشأت العلاقة بين السياسة والإستراتيجية^(١).

ويجري تعريف الإستراتيجية في أدبيات كثيرة على أنها فن توظيف عناصر القوة للأمة أو الأمم لتحقيق أهداف الأمة أو التحالف في السلم وال الحرب، وهو أيضاً فن القيادة العسكرية في ساحة المعركة، ومن هنا نجد الربط بين الإستراتيجية وقوة الدفاع. كما ينظر للإستراتيجية على أنها نظرة عمل لتصميم وبناء حاضر يتيح إنجاز أهداف في المستقبل، بمعنى أنها تستوعب مستقبلها فتشريع إليه من حاضرها، فهي عملية بإيجاد معطيات الواقع^(٢).

وفي مجال علم السياسة وال العلاقات الدولية يستخدم التعبير للدلالة على كيفية مواجهة أو إدارة صراع بين قوتين متضادتين، أو كيفية استغلال كل طرف لعناصر قوته، ولعناصر ضعف خصمه لتحقيق النصر. ويستخدمها آخرون للإشارة إلى جدلية الإرادات المقابلة التي تستخدم

(١) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٨-١٩ . وأيضاً : - Souza, Philip De., (2006), **War and peace in ancient and medieval history**, Cambridge: Cambridge Univ. Press, p32.

(٢) جلال، محمد نعمان، (٢٠٠٤)، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ١١١، ١٦٤.

القوة بمعناها الشامل، الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدعائية والنفسية... الخ، لفض ما ينشأ بين الدول من نزاعات، أو لتحقيق الأهداف القومية.

ومن الواضح أن هذا الفهم يشير إلى ما يسمى بالإستراتيجية القومية أو الكلية. كما يستخدم بعض دارسي السياسة الدولية وصف (استراتيجي) للدلالة على العامل أو العنصر الذي يزيد من مجمل قوة طرف ما، في صراعه مع طرف آخر، أو يقلل من قوة الخصم، وأنها "تحقيق الأهداف الأساسية للدولة عن طريق بعض السياسات"^(١).

وبعد أن اتسع مجال الإستراتيجية واشتمل نطاقها على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، احتلت الحيز الأول من اهتمام القيادات العليا في الدولة، وقد تم تعريفها بأنها : "علم وفن استخدام القدرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والنفسية لدولة أو مجموعة من الدول، لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدعم للسياسات التي تتخذها في زمن الحرب والسلم"^(٢).

أي أنها تُعني باستخدام كل قوى الدولة في ظروف الحرب والسلم لتحقيق الأهداف القومية للدولة، بمعنى آخر فإنها تُعني بتوجيه الاستراتيجيات المختلفة: (السياسة والدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية)، والتنسيق فيما بينها في وقت السلم، وال الحرب على حد سواء، لتحقيق الأهداف القومية التي تحدها القيادة السياسية للدولة، ومن ثم يتضح الفرق كما يشير محمد سيد سليم بين السياسة والإستراتيجية، فإذا كانت السياسة هي التي تحدد الأهداف، فإن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وتحديد البذائل بتعبيء الموارد المتاحة واستخدامها أفضل استخدام لتحقيق هذه الأهداف^(٣).

(١) طلاس، مصطفى وآخرون (١٩٩١)، الإستراتيجية السياسية العسكرية، الجزء الأول، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ص ٨٥ .

(٢) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٠ .

(٣) سليم، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية، مرجع سابق، ص ١٥٨ .

وبالتسيق بين مفهومي التوازن والإستراتيجية، يمكن وضع تصور محدد لمفهوم التوازن الاستراتيجي، بحيث يمكن تعريفه بأنه: "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار^(١).

ومن هنا يمكن تحديد ثلاثة خصائص لتوازن القوى الإستراتيجي وهي:

أولاً: تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمر هذا التكافؤ عُرف بالتوازن الإستراتيجي المستقر، وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو إيجاباً سُمي بالتوازن الإستراتيجي غير المستقر.

ثانياً: إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال تحالفات وفية تبعيًّا لقوى دول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لها هذا التحالف.

ثالثاً: أن هذا التوازن له ثلاثة أبعاد، وهي البعد الثنائي ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول، و البعدين الثاني وهو سلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولية أو إقليمية، والبعد الثالث هو بُعد يُقيِّم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة^(٢).

وخلال هذه القول أن التوازن الاستراتيجي يعبر عن العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقتها دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطى مفهوم الميزان العسكري شائع الاستخدام، ويتضمن

(١) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية ، إضافة إلى بعد العسكري، فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما مقارنة بقياس نفس العناصر لدى الطرف الآخر، بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقتها الثانية ومتحدة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتميان إليه.

ويكتسب هذا المفهوم أهميته في مجال إدارة الصراع تحديدا ، فالصراعات هي مواجهة شاملة بين دولتين أو مجتمعين متقابلين، يستخدم كل منهما في إدارتها عناصر قوته الشاملة، وليس قوته العسكرية فقط، وحتى في حالة نشوب حرب ، فإن نتيجة الحرب لا تتوقف فقط على موازين القوة المسلحة في مسرح العمليات ، وإنما علاقات القوة الشاملة بين الجانبين^(١).

ويرتبط ذلك المفهوم بمفهومين فرعيين يعبران عن حالة الميزان الإستراتيجي، وتتحدد من خلالهما الخيارات والبدائل المتاحة لكل دولة في إدارتها لتفاعلاتها مع الدول الأخرى . فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى تخلق موقفاً من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكانية المناورة والمساومة ، وتوجد فرصاً وبدائل متعددة ، أما حالة الاختلال الإستراتيجي، فإنها تخلق وضعاً مختلفاً، فيها يشعر أحد الأطراف أن بوسعيه حسم الأمور بالقوة ، وأن الطرف/ الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح ، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقاً ، أما ذلك الطرف الآخر ، فإنه يجد نفسه في مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء في اللعبة في إطاره، بأقل خسائر ممكنة. وبينما تؤدي حالة التوازن إلى نوع من الردع المتبادل والحسابات الدقيقة لكل طرف قبل الإقدام على خطوة حادة ، فإن حالة الاختلال تفتح الطريق إلى احتمالات عدم الاستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة ، ومقاومة الطرف الآخر لذلك^(٢) .

(١) أنظر: رجب، قوة الدولة: دراسات جيو استراتيجية، مرجع سابق، ص ٥٠-٥٢.

(٢) أنظر: سويم، حسام (٢٠٠٠)، التوازن الإستراتيجي: ماذا يعني؟ و ما أبعاد الخلل فيه بين العرب وإسرائيل؟: بعد الجيوسياسي و البشري للتوازن الإستراتيجي، مجلة الحرس الوطني، المجلد ٢١، العدد ٢١٥، ص ٤٠-٣٥.

المبحث الثاني

أنماط توازنات القوى وتطورها التاريخي

تتعدد أنماط وصور توازن القوى ولا تقتصر على نمط أو صورة واحدة كما يشير

إبراهيم أبو خرام، فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوى بين الأطراف الدولية،

إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص، ففي أثناء الصراع قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة

من التعادل النسبي في القوة فيتشكل بينها توازن للقوى يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية، وقد

أطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن المتعدد الأقطاب الدولية) وأحياناً التوازن المعقد بحكم

تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم، وقد يسيطر على توازن القوى

دولتان قويتان أو كتلتان دوليتان فيصبح التوازن ثنائياً للأطراف، وقد أطلق على هذا التوازن

(التوازن البسيط)، فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين، وتتأتي البساطة من طبيعة

العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين، فخطوط العلاقات الدولية تصبح

هنا أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى^(١).

ومن هنا تتعدد مظاهر توازن القوى أو أنماطه أو صوره، ويمكن تقسيم هذه المظاهر

إلى ما يلي:

١. **مظاهر توازن القوى البسيطة:** ويقوم هذا التوازن بين دولتين متباينتين ومتعادلتين في القوة

أو بين مجموعتين من القوى المتعددة ، لكي تسود فيما بينهما حالة من المساواة والتعادل في

القوى ، ويهدف إلى مجابهة أية محاولة من قبل هذه القوى لتهديد أنها وسلمتها القومية .

(١) أبو خرام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٨٧ . وأيضاً:

- Little, Richard., (2007), **The balance of power in international relations : metaphors, myths, and models**, Cambridge, UK : Cambridge University Press, p134.

وهناك أمثلة متعددة في التاريخ القديم والحديث عن مظاهر توازن القوى البسيطة ، فمثلاً التحالف بين المدن اليونانية ضد الإمبراطورية الفارسية أو التحالف الفرنسي الروسي في عام ١٨٩٣ م ضد التحالف الثلاثي المكون من ألمانيا والنمسا وإيطاليا وغيرها ، فهذه التحالفات كانت تقوم على تحقيق ظاهرة التوازن فقط دون أن تقوم على روابط سياسية أو قومية أو أيديولوجية .

٢ . مظاهر توازن القوى المتعددة: وتكون من تجميع عدد كبير وغير محدد من القوى الموجودة في المجتمع الدولي، وتهدف إلى قيام توازن فيما بينها ، وتحقيق هذا النوع من التوازن لا يرتبط بعدد متساوي من الدول بل بتعادل في القوى الفعلية الموجودة^(١).

وهناك أمثلة مختلفة عن مثل هذا النوع من التوازن مثلاً التوازن الذي قام في القارة الأوروبية في أواسط القرن الثامن عشر ، وتمثلت الأطراف الرئيسية في عملية التوازن آنذاك في بريطانيا من جهة وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى وبروسيا من جهة روسيا وتركيا من جهة أخرى ، وكانت الأطراف السابقة تشكل العناصر الرئيسية في عملية التوازن وإلى جانبها كانت مجموعة من الدول المختلفة في طبيعة قوتها وتأثيرها في المسرح الدولي ، إلا أنها تتم مظهر التوازن في القوى الموجودة^(٢).

ذلك هي الصور الرئيسية للتوازن القوى ، لكن هذين الشكلين قد ينتجان أنواعاً أخرى ، فهناك الأطر العامة للتوازن والتي يمكن تقسيمها إلى توازن قوى إقليمي وتوازن قوى دولي ، وهناك التوازن المرن والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة وتوازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة والأنظمة الثورية، وهذه الأشكال من التوازنات هي مجرد أوصاف

(١) شدود، ماجد محمد (٢٠٠١)، العلاقات السياسية الدولية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص ٢٦٢-٢٦١.

(٢) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨.

ملحقة بالنط الأصلي للتوازن، فقد يكون التوازن البسيط توازناً إقليمياً أو دولياً، مرتناً أو جاماً، معتملاً أو ثورياً، قائماً بين أنظمة متجانسة أو متنافرة، وهكذا فإن هذه الأوصاف تلتحق أيضاً بالتوازن المتعدد الأطراف، والتوازن مهما كان شكله ليس من طبيعة واحدة، فطبيعة التوازن، كما يقول "ريمون آرون" لا تتبع فقط من عدد الأطراف بل تخضع أيضاً لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرؤن على السلطة^(١).

أولاً: توازن القوى المتعدد الأقطاب

يعرف توازن القوى المتعدد الأقطاب بأنه: "التوازن الذي يتكون من مجموعة قوى كثيرة، وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها مع بعض ، وليس هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى"^(٢).

ويشرح هانس مورجانشو صورة هذا التوازن، حيث يرى أنه توازن لا نقل أطرافه عن ثلاثة يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدهما ضعيفاً، فبافتراض وجود الدول (أ) و (ب) و (ج) فإن الدولة (أ) أو الدولة (ب) لا تستطيعان السيطرة على الدولة (ج) لأن القوة التي تحتاج إليها أي منها للسيطرة على (ج) تتوافق مع قوة الدولة الأخرى فيتحقق الاستقرار وحماية استقلال الدولة (ج) الذي هو ثمرة علاقة السلطات القائمة بين الدولتين الآخريين، لكن إذا تفوقت إحدى القوتين بشكل واضح فإن استقلال (ج) يتعرض للخطر بحكم زوال مسألة التوازن، لكن التوازن في نظر مورجانشو يتطلب وجود طرفين في أية حالة، دولة إمبريالية ذات طموحات توسيعية ودولة رادعة هي ما يسميها دولة الوضع القائم أي الدولة الراغبة في الحفاظ على توازن القوى القائم، ويتحقق الاستقرار واستقلال الدولة (ج) في حالتين

(١) المرجع السابق، ص ٨٧-٨٨ .

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٨٨-٨٩، وأيضاً: مقد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق، مرجع سابق، ص ١٢٧ .

هما حين يميل الميزان لمصلحة دولة الوضع القائم أو حين يتحول هدف الدولة الإمبريالية نحو هدف آخر هو الدولة (د)، أما إذا مال الوضع نحو الدولة الإمبريالية فإن استقلال (ج) يتعرض للخطر^(١).

وتلخص سمات وخصائص توازن القوى المتعدد الأقطاب بالنقط التالية^(٢):

١) أنه يوصف بالكثرة النسبية لأطرافه وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف ، سواء كانت هذه الأطراف دولًا أم كتلةً تتكون كل منها من عدد من الدول ، فإذا قلت الأطراف عن ثلاثة تحول إلى التوازن البسيط ، ويرى بعض علماء العلاقات الدولية أن وجود التوازن المركب يستدعي أن يكون العدد فردياً ثلاثة أو خمسة أو سبعة أطراف مثلاً ، أما إذا أخذ التوازن المركب الشكل الزوجي فإنه سرعان ما يكتل كل طرفين بعضهما مع بعض في مواجهة الطرفين الآخرين ، فيفقد التوازن المتعدد طبيعته المركبة .

٢) يتميز هذا التوازن بطبيعته التنافسية ، وتلك هي السمة الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام، فنظرًاً لتعدد الأقطاب تتعدد سياسات الدول أيضًا، وبحكم تتنوع المصالح الوطنية للأطراف تصبح اللعبة السياسية أكثر حذرًا من تلك اللعبة الناجمة عن التوازن البسيط ، ففي هذا النوع الأخير ليس هناك سوى خطين سياسيين تصبح الحركة في ضوئهما أكثر سهولة فما يفعله طرف يواجه بحركة معاكسة من الطرف الآخر ، كما أن اللعبة تصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للدول المتوسطة والصغريرة التي ترتب سياساتها أيضًا وفق اللعبة الدولية الكبرى.

(١) انظر: أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ٩٠-٩١، وأيضاً: مورجنتاو، هانز، (١٩٦٤). السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، القاهرة، الدار القومية، ص ٢٤٨.

(٢) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣ .

- ٣) إن إحدى الخصائص المهمة لهذا التوازن هي خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً، فهذا النوع من التوازن يرسى نوعاً من القواعد المتفق عليها بصورة صريحة أو ضمنية فيقبل من كل طرف أن يتصرف بما يرفع رصيده من القوة والنفوذ كل ذلك مشروط بعدم المساس بالتوازن نفسه بصورة جوهرية .
- ٤) إن جميع الميزات السابقة تقود إلى الميزة الجوهرية في التوازن المركب وهي (تحقيق الاستقرار والسلام)، فالطبيعة التنافسية والاعتراف بقدر من الشرعية المتفق عليها بين الأطراف وتعدد خطوط التحالفات تقود جميعها إلى أن يؤدي هذا التوازن إلى الاستقرار والسلام، فلم يشهد التاريخ حرباً ذات معنى وفعت في ظل التوازن المركب .

ثانياً: التوازن البسيط (الثاني)

يُقصد بالتوازن البسيط: "التوازن الذي يقوم عند وجود دولتين أو كليتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي" ^(١). وهو الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين أو كليتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، الواقع أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كليتين دوليتين غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضاً، ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين أن يكون توازناً إقليمياً، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل، لكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الأضعف للاعتماد بها أو التحالف معها ومن ثم تكوين كتلة دولية واحدة، ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين ^(٢).

(١) مقال، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق ، مرجع سابق، ص ١٢٧ .

(٢) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٩٠-٩١ .

وتتعدد خصائص التوازن البسيط بالنقاط التالية:

- ١) ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فيما أن هذا الأخير يتصف بالحركة فإنه يشهد جملة من تحالف الدول بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف، إن فترة التحالفات التي يشهدها توازن القوى المركب هي التي تتسم بالاستقرار والسلام، فالوسائل الدبلوماسية في هذه المرحلة هي الأكثر طغياناً أما عند تشكيل توازن القوى البسيط فإن الدبلوماسية تصبح أقل فاعلية.
- ٢) توازن القوى البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها، إن الدولات الإستراتيجية لتوازن القوى المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل дипломатический، أما توازن القوى البسيط فإن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.
- ٣) إن هذا النوع من التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد وهي الفترة الضرورية للإعداد إلى الحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أياً كانت مدة، وحيث إن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن لذلك فإن الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكيد من متانة هذه التحالفات.
- ٤) يمتئ التاريخ بالأمثلة لهذا النوع من التوازن، فإذا كان توازن القوى المتعدد الأقطاب هو الغالب في القرون الأربع الماضية فإن توازن القوى الثاني هو الأسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، ففي مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن يظهر توازن القوى في حيز إقليمي ضيق بين دول قليلة ومتجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط وثيق بالمجموعات الإقليمية الأخرى^(١).

(١) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٢٠ - ١٢٤.

ثالثاً: التوازن المرن والتوازن الجامد

قد ينشأ التوازن بين دول يسيطر على قيادتها ساسة عقلانيون لا تعوزهم الحكمة والبصر وينشدون التطور والاستقرار، وقد يستولي على دفة الأمور ساسة ساخطون تحكم في تصرفاتهم الشهوة وحب السيطرة والتوسيع وتصدير الفكر الأيديولوجي، ويتخذون قراراً لهم بالرعونة والطيش ويسعون إلى إثارة الفتنة والحروب دون تقدير للعواقب. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تختلف النتائج من توازن إلى آخر، لكن مع كل ذلك فإن الاستنتاجات الرئيسية تظل على ما هي عليه كما تشير الدلائل التاريخية، إن هذه المتغيرات أي الاختلاف في طبيعة الدول والقادة أوجحت إلى البعض بوجود نوع من توازنات القوى المستندة إلى هذا العنصر ، فتحذروا عن التوازن المرن ، والتوازن الجامد^(١).

ومع أن الكثير من الآراء تعتقد بصلاحية المعيار التقليدي لتحديد أنواع توازن القوى وتقسيماتها الرئيسية وحصرها بنمطين هما (التوازن البسيط والتوازن المركب) إلا أن البعض يعتقد أن إضافة هذا النوع الجديد من التوازن سيكون ذا فائدة عملية في تصنيف الأنواع الأصلية لتوازن القوى وفي النتائج على الوجه الأكثر دقة، فالتوازن المرن والتوازن الجامد هما مجرد صفات تلحق بالتوازن الأصلي أكثر من كونها أنواعاً أو أنماطاً جديدة للتوازن ، ولكن ذلك لا يقل بأي حال من أهمية المرونة والجمود في التوازنات^(٢).

ويقصد بالتوازن المرن هو التوازن الذي يقوم بين دول تتنمي إلى نموذج فكري وسياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، ولذلك يطلق عليه أحياناً (توازن الأنظمة المتتجانسة) أو توازن (الأنظمة المعتدلة) ، أما التوازن الجامد فهو على العكس يقوم بين دول تتنمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متقاضة أو متافرة ،

(١) المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥١.

ولذلك يطلق عليه أحياناً (توازن الأنظمة المترافق) أو توازن (الأنظمة الثورية) ، فالعنصر الرئيسي للجمود يتأتى من مدى التوافق الفكري والحضاري والأيديولوجي ، وبغض النظر عن عدد الأطراف فإن المميز الأساسي هو المكون المعنوى ، ويعتقد بعض علماء السياسة أن النتيجة الرئيسية للتوازن من زاوية السلام أو الحرب تعتمد على مقدار المرونة والجمود ، فالتوازن المرن يؤدي إلى الاستقرار والسلام لأن العناصر المكونة له قادرة على التفاهم وفق قواعد شرعية مقبولة ، أما التوازن الجامد فإنه يقود إلى الحرب لأن عناصر التصادم فيه أكثر من عناصر التفاهم ، ويعطون العديد من الأمثلة التاريخية التي تدعم هذا الاستنتاج ، فالحرب بين أوروبا ونابليون كانت ثمرة الجمود الذي نشأ مع ظهور الفكر الجمهوري كمضاد للاستبداد الملكي ، وقد اندلعت الحرب العالمية الثانية نظراً لصعود التيارات الفاشية والنازية ، وهي تيارات مضادة للديمقراطية الغربية وذلك هو سبب الحرب^(١) .

وبشكل عام يمكن القول إن نمطي توازن القوى الرئيسين وما يتفرع عنهم من مظاهر التوازن أو الأشكال الفرعية للتوازن تتصف إجمالاً بالصفات التالية^(٢) :

١. إن دوافع التحالفات لتحقيق توازن القوى كان يقوم على قاعدة تحقيق هذا التوازن، أي أنه يعتمد بشكل رئيسي على تحقيق نتيجة التحالفات القائمة فقط .
٢. إن التحالفات القائمة لم تكن تستند في قيامها إلى جوانب أيديولوجية أو سياسية أو غير ذلك ، بل كان الأساس فيها هو تشكيل قوة كافية لمواجهة التطورات المحتملة .
٣. إن قيام التحالفات لم يكن شيئاً أو طويلاً للأمد بل إن هذه التحالفات يمكن أن تتغير وتبدل في إطار تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة من هذا التحالف واستمرارها كان مرتبطاً بطبيعة

(١) المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) شدود، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.

التطورات القائمة ونوعيتها، وهذا يختلف عن التحالفات التي كانت قائمة على أساس أيديولوجية مثل المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي التي تتصف بثباتها وطول مدتها.

٤. إن قيام التحالفات المختلفة من أجل تحقيق توازن القوى ظل يقوم في القارة الأوروبية أو بين الدول الأوروبية فيما بينها حتى نهاية القرن العشرين عندما تغيرت هذه التحالفات من حيث مداها الجغرافي، وأصبحت أحد العوامل الأساسية في توازن القوى خارج القارة الأوروبية وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي ساعد على ذلك هو التطور العلمي الذي حمل معه قيام أنماط متطورة من الأسلحة تستطيع تحقيق التوازن أينما كان موقع هذه الدولة .

رابعاً: توازنات القوى الإقليمية (التوازن الفرعي):

من المفيد جداً وبما أننا نتحدث في هذه الرسالة عن التوازن في منطقة الخليج إلقاء الضوء على هذا النمط من التوازن، حيث من المعروف أن توازن القوى في الخليج هو انعكس نمط التوازن الإقليمي.

ويطلق على هذا النمط أيضاً توازن القوى الرئيسي أو التوازن المسيطر لأنّه ينظم علاقات القوى الرئيسية المسيطرة على السياسة العالمية، وهو يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به، وهو ما يطلق عليه التوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي، وهي أشكال من التوازنات تتكون داخل إطار جغرافي محدود تجمع عدداً من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود، وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولاً محدودة تصل إلى مرحلة التعادل أو شبه التعادل في القوة ما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلي يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها ببعضها، ويكون التناقض بين أقطابه أيضاً بالأساليب السلمية وينتهي بالحروب منه في ذلك مثل توازن القوى العالمي^(١).

(١) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

وتوازن القوى الإقليمي مثل توازن القوى العالمي يخضع لنفس القواعد ويتسم بخصائص مشابهة تقود إلى النتائج نفسها تقربياً على المستوى المحلي أو الإقليمي، ولكنه يلعب دوراً مركباً إذ إنه يؤثر تأثيراً مباشراً في الصراع العالمي ويؤدي إلى حسمه أحياناً، ولا توجد مبالغة كبيرة في القول إن الصراعات العالمية الكبرى تعتمد في تطوراتها ونتائجها على ما يجري في الصراعات والتوازنات المحلية، وقد أصبحت هذه القاعدة اليوم أكثر أهمية وخاصة في وجود أسلحة نووية، إذ تراجعت فرص الحروب المباشرة والواسعة بين القوى الكبرى أركان التوازن العالمي، فاستبعض عن ذلك بالصراعات الإقليمية المحدودة، حيث يتدخل كل طرف دولي في هذا الصراع بقصد تحقيق مكاسب إقليمية تزيد رصيده في ميزان القوى العالمي وتحطم معسكر خصمه، فإذا تحققت المكاسب وتعددت في مناطق الصراع فإن توازن القوى العالمي يتحول نحو الطرف المنتصر، وهو ما حدث أثناء الحرب الباردة وبعدها في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط^(١).

وهناك عدة شروط تحكم العلاقة بين توازن القوى العالمي والتوازن الإقليمي، وهي^(٢):

١. أهمية الطرف الإقليمي:

من شروط تأثير التوازن الفرعي في التوازن الرئيسي العالمي، أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية، كي يستطيع أداء دوره لحساب القوى العالمية، ولتحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي، ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف، لكنها ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة فبعضها لا يستطيع تجاوز الدور المحلي والاحتماء بالقوى المحلية لأن قدراته العسكرية أو الاقتصادية لا تمكنه من

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٠-٢٦١.

أداء دور قيادي، ففي التوازن الإقليمي الآسيوي مثلاً لا تستطيع دول مثل سنغافورة أو لاوس القيام بدور جوهري لأنها ذات قدرات محدودة لا تمكنها من خوض الصراع المستمر.

٢. إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي:

تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية، من أجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي. وهي لا تخوض هذا الصراع إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي، ووجدت الطرف الإقليمي المناسب، الذي يجب دعمه والاستفادة من دوره، وعلى الطرف الدولي - بناء إستراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراع، وبعده الصراع العربي - الإسرائيلي وحرب تحرير الكويت مثالين لإبراز مسألة إدراك الطرف الدولي لأهمية الصراع الإقليمي وقدرة أطرافه.

٣. وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي:

هذه المصالح ذات طابع إستراتيجي إما عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية، فمن دون وجود المصالح يغدو التحالف بين الطرفين هشاً ومرحلياً، وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح، كان التحالف متمسكاً وقوياً.

لذلك فإن التوازن الإقليمي يلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في توازن القوى العالمي، فإذا كانت الحرب العالمية الواسعة أصبحت مستبعدة فإن الحروب القادمة ستأخذ الطابع الإقليمي، حيث تستطيع القوى الكبرى مواجهة بعضها خارج أراضيها ودون خسائر مباشرة تقع على مدنها وسكانها وموارده، وهي تستطيع عن طريق التوازن الإقليمي تعديل ميزان القوى العالمي لمصلحتها سواء بالحفاظ عليه أو تحطيمه، إن هذا هو الدرس المستفاد الذي أفرزته الحرب الباردة، وأحد أهم الدروس من حرب تحرير الكويت والصراع العربي - الإسرائيلي.

التطور التاريخي لتوازنات القوى

تراجع المراجع السياسية والتاريخية نشأة مفهوم توازن القوى إلى القرون الوسطى وعلى الأخص في دوياًلات إيطاليا وإماراتها - كما ذكرنا - حيث هدف نظام التوازن آنذاك إلى منع أي دولة أوروبية أن يكون لها الرجحان على الأخرى، وظهر نتيجة لذلك، مفهوم "حق التدخل" لمنع أي دولة من الإخلال بهذا التوازن العام لصالحها، وبعد ذلك أصبح إمكان تدخل دولة ما في قضايا دولة أخرى باسم المبدأ الديني للدفاع عن أتباعها ورعاياها أو باسم مبدأ سياسي لتحقيق وتأمين الحرية لهم، من الأمور المألوفة في علاقات الدول الأوروبية ببعضها^(١).

رغم أن فكرة التوازن - كما ترى مراجع أخرى - ليست فكرة جديدة في مضمونها، حيث يمكن العودة بها إلى عدة قرون قبل الميلاد، حيث يعزّز أحد أهم مؤرخي اليونان وهو (ثيوديسوس) التحالف الذي أنشأتها المدن اليونانية القديمة لمواجهة أثينا والذي تسبّب في نشوب حرب البيلوبونز إلى فكرة توازن القوى، وعندما احتدم الصراع بين طيبة وإسبرطة لعبت أثينا دور حامل الميزان ، حيث ساندت طيبة في مواجهة إسبرطة حتى تحقق لطيبة الانتصار ، ثم ما لبثت أثينا أن حولت مساندتها إلى مدينة إسبرطة خوفاً من التهديد الذي راحت تمثله طيبة المنتصرة^(٢).

أما في التاريخ الأوروبي الحديث، فقد برزت تطبيقات مختلفة لفكرة توازن القوى خلال عصر النهضة ممثلة في العلاقات بين الإمارات الإيطالية كما صورها ميكافيلي، ويشير مورجانثو أن التحالف الذي أبرمه فرنسيس الأول ملك فرنسا مع هنري الثامن ملك إنجلترا ومع الأتراك، والذي كان يستهدف الحيلولة دون تزايد قوة أسرة الهاسبيرغ النمساوية الحاكمة في عهد

(١) النفورى، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي - عسكري، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص ٨٥ . وأيضاً: - Sheehan, The balance of power: history and theory, op. cit, p25.

شارل الخامس ، يعتبر أولى المحاولات في التاريخ الأوروبي الحديث لتطبيق فكرة توازن القوى على نطاق واسع في أوربا. وعندما حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا الإخلاص بميزان القوة الأوروبي السائد في عصره ، لم يحل بينه وبين هدفه هذا سوى تحالف كل من بريطانيا وهولندا في مواجهته^(١).

وعوماً كان هذا التوازن وسيلة لمنع أية دولة من تقوية نفسها إلى الحد الذي يمكنها من السيطرة على الآخرين، كما كان مضمون التوازن ينطبق أساساً على القارة الأوروبية التي أخذت دوله تثير فكرة التوازن ضد أطماع بعضها البعض، وأمتد مفهوم التوازن ليشمل الدول البحرية وأدى إلى تحالفات متعددة، فكان تارة يوجه ضد فرنسا وأحياناً ضد بريطانيا وأحياناً ضد روسيا أو النمسا^(٢).

وتشير العديد من المراجع إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م باعتبارها مرحلة فاصلة في تاريخ توازن القوى، فقد أدت أطماع نابليون بونابرت، بعد ذلك، في فرض شكل جديد من أشكال توازن القوى في القارة الأوروبية إلى تحالف الدول الأوروبية في مواجهته. وبعد عشر سنوات من الثورة تشكل في أوربا توازن قوى ثانوي كان طرفاً فرنسا من جانب وبقية الممالك الأوروبية من الجانب الآخر ولا سيما بريطانيا وروسيا والنمسا وألمانيا وإسبانيا. ولأنه من الطبيعي أن يقود التوازن الثنائي إلى الحرب، فقد اندلعت الحرب بين الطرفين وانتهت بانتصار الحلف الأوروبي على نابليون عام ١٨١٥، ليبدأ شكل جديد من توازن القوى في أوربا حيث تعدد الأقطاب الأوروبية، فهناك الإمبراطورية النمساوية وهناك القطب البريطاني حامل ميزان التوازن وهناك بروسيا وروسيا الدولتان القويتان وأصحاب الفضل في هزيمة نابليون وكذلك

(١) منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦.

(٢) النفوري، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي- عسكري، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

فرنسا التي احتفظت بنفوذها وقوتها نتيجة للتساهم الأوروبي في شروط استسلامها بعد نابليون، وساهم كل ذلك في صنع الاستقرار الأوروبي لمدة قرن من الزمان^(١).

وفي معاهدة فيينا عام ١٨١٥ اتفقت القوى الأوروبية على إعادة تخطيط القارة الأوروبية استناداً على مبدأ "الحقوق الشرعية" وعلى الإبقاء على الوضع القائم باعتبارهما من ركائز تحقيق توازن القوى في أوروبا ، كما اتفقت الدول الأوروبية على الاستمرار في مكافحة الأفكار الثورية – ومن بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها – باعتبارها من الأفكار الهدامة التي يتبعن استئصالها بوصفها من أسباب البلاء الذي حاصل بأوروبا ممثلاً في الحروب النابليونية. وقد أدى ذلك إلى ظهور (الحلف المقدس) الذي يقوم على ترسيخ اعتماد القوى الكبرى في علاقاتها المتبادلة على التعاون ، وأسس التوازن الأوروبي المتعدد الذي شكلته الدول المنتصرة في الحرب وهي (بروسيا والنمسا وبريطانيا وروسيا)، إضافة إلى فرنسا وهي الأمة الكبيرة التي لا يمكن استثناؤها بحكم الواقع- من التوازن الأوروبي، بالإضافة إلى الإمبراطورية العثمانية بحكم تقليلها الدولي في القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا. وأدى هذا السلم المتعدد الأقطاب إلى إرساء حالة من السلام والاستقرار الدائم في أوروبا استمر قرابة مائة عام ، وأصبح هذا القرن يعرف باسم "القرن дипломاسي"^(٢).

وعلى الرغم من أن القارة شهدت خلال العصر дипломاسي عدداً من التوترات التي انبعثت نتيجة للأفكار والمبادئ التي أطلقتها الثورة الفرنسية من جهة واستجابة للعامل القومي الذي بدأ في التيقظ خصوصاً في إيطاليا وألمانيا من جهة أخرى ، كما أن حرباً محدودة قد

(١) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢٥٥. وأيضاً: نصور، أبيب، (١٩٩١). ميزان الدول: دراسة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى، جامعة قاربيونس، ص ١٧٥-١٨٠

(٢) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٠٠. وأيضاً:

- Ross, Steven T., (1969), **European diplomatic history, 1789-1815: France against Europe**, Garden City, N.Y., Anchor Books.

اندلعت مثل حرب الوحدتين الإيطالية والألمانية وحرب القرم ، إلا أن التوازن الدولي ظل فعالاً ما يقارب من نصف قرن وقدراً على مواجهة هذه النزاعات في إطار الشرعية المقبولة من كل الأطراف^(١).

ومن يدقق في اللغة السياسية الأوروبية في ذلك الحين، سيجد فيها العديد من التعبيرات المتعلقة بتوزن القوى، مثل ميزان القوى، ميزان المعادل والمكافئ، كما دخلت في اللغة الدبلوماسية المصطلحات المرنة والناعمة الناتجة عن مفهوم التوازن الأوروبي مثل "الحق الدولي" و "مبدأ التدخل"^(٢).

وشهدت نهاية القرن التاسع عشر سلسلة من التحالفات أدت إلى تقسيم أوروبا إلى كتلتين متذارعتين هما: ألمانيا والنمسا وإيطاليا في طرف فرنسا وبريطانيا وروسيا في الطرف الآخر، وكانت نواة هذا التوازن الثنائي توقيع ألمانيا للتحالف الثلاثي في عام ١٨٨٢ م بين ألمانيا وإمبراطورية النمسا والجر وإيطاليا، وقد نص الاتفاق على أن تقدم ألمانيا والنمسا المساعدة لإيطاليا عند وقوع عدوان فرنسي عليها ، كما تقوم إيطاليا بتقديم العون لألمانيا إذا تعرضت لهجوم فرنسي، وقد ألمت هذه الأوضاع فرنسا بالبحث عن تحالفات لمواجهة هذا التحالف الموجه ضدها، ووجدت صالتها في روسيا التي كانت ترى أن الحلف الألماني يستهدفها أيضاً.

ووقع الطرفان اتفاقاً سياسياً عام ١٨٩١ م وعسكرياً بعد ذلك بعام ينصان بصورة سرية على المساعدة المتبادلة عند تعرض أحد الأطراف للاعتداء من أحد أطراف الكتلة الأخرى، ولأن سياسة بريطانيا تقوم دائماً على لعب دور حافظ التوازن من أجل تثبيت الأوضاع الدولية ومنع أي طرف من زيادة قوته إلى الحد الذي يخل بالتوازن، فقد أبرمت بريطانيا مع فرنسا معاهدة التفاهم الودي عام ١٩٠٤ م وأخر مع روسيا عام ١٩٠٧ م ، وهي الاتفاقيات التي نجم عنها

(١) المرجع السابق، ص ١٢٨ .

(٢) النفوري، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي - عسكري، مرجع سابق، ص ١٠ .

التفاهم الثلاثي (الفرنسي البريطاني الروسي) في مواجهة كتلة (ألمانيا والنمسا وإيطاليا)، وهذا اكتمل الشكل النهائي للتوازن البسيط الذي يقود بالضرورة إلى الحرب، وهو ما حدث فعلاً في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م^(١).

ويذكر هنا أن الدول خارج القارة الأوروبية قد قاومت أفكار ومضامين توازن القوى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يكن مبدأ موئرو الأمريكي عام ١٨٢٣ والقاضي بمنع الأوروبيين من التدخل في أمريكا سوى طريقة دبلوماسية وسياسية لإبعاد تنافس الأوروبيين فيما بينهم، من أجل السيطرة على القارة الأمريكية، مع ما يؤدي إليه ذلك من اختلال في الموازين الدولية^(٢). وتواصل هذا الرفض مع بدايات القرن العشرين مع الرئيس ويلسون الذي كان يتبنى سياسة القوميات واستمر تبنيه لها بضع سنوات^(٣).

وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩م - ١٩٣٩م) عجزت فكرة الأمن الجماعي متمثلة في عصبة الأمم عن تحقيق هدفها المثالي المنشود وهو حماية الأمن والسلام العالمي مما أفسح المجال أمام الدول للعودة مرة أخرى إلى سياسات توازن القوى من خلال إبرام التحالفات والتحالفات المضادة الأمر الذي مهد السبيل أمام قيام الحرب العالمية الثانية. فقد كانت دول المحور (ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان) تواجه دول الحلفاء (بريطانيا ، فرنسا) قبل دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء مما ساهم بجسم الحرب لصالحهم وهزيمة دول المحور^(٤).

(١) أبو خرام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) النفورى، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي - عسكري، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤) منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص ٨٧.

كان التوازن طيلة الحرب العالمية الثانية ثنائياً بين دول الحلفاء والمحور، وهو توازن لم يشهد أي تبدلات طول الحرب، لكن هذا التوازن انتهى بمجرد انتهاء الحرب لتدخل في حقبة جديدة أعادت الأمور إلى أوضاعها التنافسية السابقة. فقد بدأ فور انتهاء الحرب الميل نحو التكتل ليتشكل توازن القوى الثنائي بعد سنوات معدودة من حلفي شمال الأطلسي (الناتو) الذي ترعمته الولايات المتحدة الأمريكية وحلف (وارسو) الذي ترعمه الاتحاد السوفيتي. وهذا التوازن البسيط هو توازن الحروب حسب أنماط التوازن، وقد تباً " هتلر " وهو على وشك الهزيمة والانهيار بالصدام المرتقب بين الاتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة الأمريكية حين استنتاج أنه: " بهزيمة ألمانيا وإلى أن تظهر قوميات آسيوية وأفريقية وربما جنوب أمريكية فإنه سيظل في العالم قوتان عظيمان قادرتان على مواجهة بعضهما البعض وهما الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية. وسوف ترغم قوانين التاريخ والجغرافيا هاتين القوتين الكبيرتين على اختبار قوتهمما إما عسكرياً أو في ميادين الاقتصاد والعقائد " ^(١).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهر شكل آخر من توازن القوى في ظل النسق العالمي ثنائي القطبية ، وقد انعكست هذه التحولات على سياسات ميزان القوة ، ولا سيما نتيجة للتغيرات الهائلة التي طرأت على صورة النسق الدولي والتي تمثلت في ظهور الأسلحة النووية، وبروز دور العامل الأيديولوجي في الصراعات الدولية ^(٢).

(١) أبو خزام، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٤٣ .

(٢) منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٧. وأيضاً:
- Nelson, Keith L., (1980), **Why war? : ideology, theory, and history**, Berkeley: Univ. of California Press, p153-155.

المبحث الثالث

محددات القوة الإستراتيجية للدولة والتوازن الإستراتيجي

يقصد بقوة الدولة في الفكر الاستراتيجي: فعالية الدولة وزونها في المجال الدولي الناتج عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها، وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها، حيث أن قوة الدولة -بهذا المعنى- تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة، ثم عملية إدارة أو توظيف لهذه المصادر^(١).

وتتأتى أهمية تحليل علاقات القوة من أن تحليل دور القوة في علاقة ثنائية بين دولتين، أو تحديد اتجاهات تأثيرها فى صراع ما، أو حتى عملية تنافس معتادة ، يتوقف بصورة شبه كاملة، ليس على حجم ونوعية عناصر قوة طرف واحد ، وإنما على شكل ومضمون ميزان القوة بين قدرات الطرفين. فالقدرات التي تمتلكها دولة من الدول، مقارنة بقدرات الدول الأخرى المشاركة فى التفاعل، تعد حجر الأساس فى العملية التساؤمية التى تشكل جوهر صدام / حوار الإرادات الدولية ، فموازين القوة تمثل إحدى أهم العوامل المهيمنة فى مجال ممارسة القوة^(٢).

ومن المعروف -وكما ذكرنا سابقاً- فإن وزن قوة الدولة في ظل توازن القوى هو في تغير مستمر، نتيجة للتغير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها أو لدى الطرف الآخر، أو لما قد يطرأ على العلاقات بين الدول من تبادلات تؤثر في أوزان قوتها، كالحروب أو المعاهدات أو التحالفات أو الانقسامات أو غير ذلك. وهكذا فإن تقدير أو حساب قوة الدولة ضمن معادلات توازن القوى لا يتم إلا بمعزل عن تقدير قوة الدولة أو الدول الأخرى التي تتفاعل معها

(١) عبد القادر، علي أحمد (١٩٨٦)، مقدمة في النظرية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ص ١٤٨.

(٢) هويدي، أمين (١٩٩١)، مفهوم استخدام القوة في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة العربي، المجلد ٣٤، العدد ٣٩٧، ص ٢٠-٢١.

وحساباتها، فالدولة الأقوى هي تلك التي تزيد محصلة قوتها على محصلة قوة الطرف الآخر في الظرف والزمان نفسهما، كما أن قوة الدولة وزنها يتغير دائمًا ارتباطاً بتغيير نسبية العلاقة مع الطرف أو الأطراف الأخرى^(١).

عناصر ومكونات التوازن الاستراتيجي

بعد تحديد مفهوم التوازن الاستراتيجي بأنه ظاهرة ذات أبعاد متعددة ومتداخلة، تفاعل مع بعضها البعض، فإن هذا التفاعل الذي يحدث بين أبعادها وعناصرها ومكوناتها، يبرز مدى إمكانية تحقيق هذه الظاهرة، ومتى يمكن تطبيقها وبمقدار التفاعل أيضاً، فإن ظاهرة التوازن الاستراتيجي تكتسب طبيعة ديناميكية، بمعنى أن أي تغيير في تقل أحد أبعادها، لا بد وأن يتربّط عليه تغييرات أخرى في تقل الأبعاد الأخرى سلباً وإيجاباً. وتحدد الأبعاد الثلاثة للتوازن الاستراتيجي، بالبعد البنياني الذي قوامه التعادل والتكافؤ بين مقدرات القوى الفاعلة، والبعد الثاني وهو البعد السلوكي، وقوامه مرنة وحركية التفاعلات بين هذه القوى، ومدى الارتباط والاعتماد المتبادل بينها، أما البعد الثالث فهو البعد القيمي، وأساسه مدى إدراك ورضا القوى الفاعلة في النسق الإقليمي في منطقة معينة عن حالة التوازن الاستراتيجي القائمة، أو التي قد تنشأ في ظل المتغيرات الإقليمية أو الدولية^(٢).

أولاً: البعد البنياني:

ويعتمد هذا البعد على مقدرات الوحدات السياسية في النسق الإقليمي أو الدولي، ويعني مقدرات الوحدات السياسية، مقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية، وهي عناصر القوى الشاملة القومية للدولة. ومن هنا يتحدد الأسلوب العام لحسابات "قوة الدولة" في المقوله البسيطة الآتية: قوة الدولة هي نتاج القوة والضعف اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً

(١) صقر، عبد العزيز (٢٠٠٣)، *القوة في الفكر الإستراتيجي*، في كتاب: مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير، تقرير ارتادي استراتيجي سنوي صادر عن مجلة البيان، ص ٢٢٥.

(٢) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٣.

وعسكرياً، وهي محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي، وفي التأثير على غيرها، وتشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة بالشكل الآتي: عوامل جغرافية + عوامل اجتماعية + عوامل سكانية + عوامل سياسية + عوامل عسكرية "الإرادة القومية+ عوامل أخرى^(١).

ومن هنا يمكن مناقشة عناصر قوى الدولة/ الدول القومية الشاملة كما يلي:

١) العنصر الجيوسياسي:

ويقصد بهذا العنصر، الدراسة الدقيقة لجميع العوامل والموارد الطبيعية للدولة، أو التي يمكن توفيرها، أو الحصول عليها، ثم توجيه وتطويع نتائج الدراسة التي يمكن التوصل إليها لصالح تحقيق أهداف الدولة، ومصلحتها القومية، ويتم دراسة هذا العنصر من خلال الموقع الجغرافي للدولة، ومساحتها وحدودها السياسية، وشكلها وموارد الثروة الاقتصادية فيها وقوتها البشرية^(٢).

وفي رأي علماء الجغرافيا السياسية أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها بل إن البعض منهم من أمثال "راتزل" قد تطرف في دعمه لهذا الرأي حيث تحدث عن نظرية المجال الحيوي و التي تقوم على عنصري المساحة و الموقع و سرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الألمانية . وفي الحقيقة إن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاثة:

- أ— حجم الرقعة الجغرافية :إن كبر حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحيتين :
- إن اتساع حجم الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان و كذلك يعطيها وفرة و تنوع في مواردها الطبيعية إلا أن اتساع الحجم من عدم وجود تعداد سكاني يضعف من قوة الدولة .

(١) رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٥.

– اتساع حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق إعطاءها بعض المزايا العسكرية فقد يمنحها عملا داعيا كما أن السيطرة على المساحات الواسعة يصبح مشكلة خاصة مع ازدياد الكثافة السكانية .

ب – الموقع الجغرافي : إن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي و على قوتها و لكن مثل هذا الادعاء يقبل المناقشة .
هناك أقاليم في العالم اكتسبت بحكم موقعها أهمية إستراتيجية خاصة مما يزيد من قوتها و هذه الأقاليم تشتمل على مرات مائية كمضيق جبل طارق ، قناة السويس ، قناة بنما . فالتحكم في هذه المنطق الإستراتيجية يعطي قوة مضبوطة للدولة التي تمارس ذلك التحكم . فعلى سبيل المثال هناك أهمية سياسية كبيرة للموقع المطلة على البحر فهي متاحة للنقل التجاري بتكليف دون تكاليف النقل البري بكثير ، كما أن للتحرك في البحر ميزة إستراتيجية ، فمثلا الإفلات من قوات العدو في البحر أكثر يسرا عنه في البر ، و للجزر المنعزلة في البحر مزايا سياسية و إستراتيجية أظهرها أنها تشكل مراسيم للقوافل التجارية و قواعد عسكرية بحرية و جوية ذات أهمية كبرى .

ج – التضاريس : تتحكم التضاريس من حيث وجود الجبال و الوديان و الأنهر و السهول بطبيعة النقل و الاتصال داخل الدولة فكلما كان سهلا و ممكنا زادت درجة التجانس و الارتباط بين المواطنين ، كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة و كذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية و تحريكها في الاتجاه المطلوب ^(١).

(١) أنظر: المؤمني، استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص ١٠-١٥، وأيضاً: سعدون، عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ٩٥-١٠١.
وأيضاً: رجب، قوة الدولة: دراسات جيو استراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

٢) القوة الاقتصادية:

ويقصد بها قيمة موارد الثروة الاقتصادية، ومدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد، وكيفية استغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، وقد ازدادت أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد هو المحرك للسياسات. وتتقسم الموارد الاقتصادية إلى موارد متاحة فوراً، وهي المواد الإستراتيجية والثروات الطبيعية، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدود والتي يحتاج إعدادها إلى (٧٢ ساعة حتى ٣ أسابيع)، وتُعدّ قوات الاحتياط والمعدات والأسلحة والذخائر التي يتم فك تخزينها من هذا النوع من الموارد، أما النوع الثاني من الموارد فهي التي يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي ويصل زمن إعدادها إلى أكثر من ٣ أسابيع، ومنها تحويل الإنتاج المدني إلى عسكري وتأهيل طلبة الجامعات للانضمام إلى التنظيمات العسكرية وتحويل بعض المعدات المدنية إلى معدات عسكرية. والنوع الأخير من الموارد وهو المنتظر الحصول عليه، وهو لا يمكن التخطيط لاستخدامه ضمن السياسات الاقتصادية، ولكنه يُعدّ من مضاعفات القوة بعد الحصول عليه^(١).

٣) القوة العسكرية:

القوة العسكرية عنصر هام من عناصر قوة الدولة، وهناك اتفاق عام على ذلك، فالقوة العسكرية هي الركيزة الأولى والضمان الرئيسي لتحقيق وصيانة أمنها القومي، كما تؤثر بشكل مباشر على تحديد مسرح الحرب لها^(٢). وينظر للقوة العسكرية باعتبارها الأداة النهائية لجسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة، ويعبر كيسنجر عن ذلك بقوله: "إن الحرب هي

(١) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨، وأيضاً: المومني، استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص ٢٠٥-٢١٠، وأيضاً: سعدون، عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٩. وأيضاً: رجب، قوة الدولة: دراسات جيو استراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٣٧-٢٤٠.

(٢) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٩.

استمرار السياسة بوسائل أخرى، حيث يصبح استخدام القوة العسكرية بمثابة وسيلة يقصد منها إجبار الخصم على تنفيذ إرادة معينة، وذلك باستخدام أعلى درجات القوة^(١).

ومن هنا ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكري على أنه المظهر الرئيسي لقوة الدولة ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعده عوامل^(٢):

- ١- التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة و في وسائل جمع المعلومات .
- ٢- القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتلقى وطبيعة مشكلة الأمن القومي التي تواجهها الدولة.
- ٣- مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي .
- ٤- مدى كفاءة التدريب و كذا مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة .
- ٥- مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة الواجبة و في الظروف التي تضطرها لإجراء نعنة شاملة لقواتها.

وتنقسم القوة العسكرية إلى قوة تقليدية وقوة نووية، ويؤخذ في الحسبان عند قياس هذه القوة نوعيتها، كفاعتها، القاعدة الصناعية الحربية، ويقصد بالقوة النووية إجمالي الذخائر النووية ووسائل نقلها وإطلاقها، وتنقسم الدول من حيث امتلاكها هذه القوة إلى^(٣):

- دول تمتلك القوة النووية.
- دول في مقدورها امتلاك هذه القوة.
- دول ليس في مقدورها امتلاك هذه القوة.

وفي حالة امتلاك دولتين للقوة النووية ينشأ ما يُسمى بتوزن الرعب، أما عند امتلاك إحدى الدول لهذه القوة وعدم امتلاكها في دولة أخرى فينشأ ما يُسمى بالردع النووي.

(١) رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢) سعدون، عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٩.

(٣) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٩.

٤) القوة السياسية:

ويقصد بالقوة السياسية، مدى ثقلها وتأثيرها إقليمياً ودولياً من خلال امتلاكها للمقومات الأساسية التي تصبغها خصائصها القومية مثل المعطيات الجغرافية والتاريخية وكذا المعطيات الديموغرافية، والاقتصادية، والهوية الثقافية والحضارية لقوتها البشرية، وتتصرف القوة السياسية للدولة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، الأول: أعمال التأثير والنفوذ، الثاني: هو الإمكانيات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير، أما بعد الثالث والأخير فهو مدى استجابة الدول الأخرى لعملية التأثير^(١).

٥) الإرادة القومية:

وتعتبر الإرادة القومية مصدراً رئيسياً لقوة الدولة، ويقصد بها قدرة الدولة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط وفقاً لما تمليه مصالحها القومية دون التأثر بالضغوط الخارجية. وتنتج الإرادة القومية من التفاعل السليم بين عناصر الدولة الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي وزيادة كفاءة المؤسسات السياسية والدستورية وتنمية الرأي العام وتوحيده، وصولاً إلى إذكاء روح الولاء والانتماء، وتأثر الإرادة القومية بالعوامل العرقية والخبرة التاريخية التراكمية ومستجدات التواهي الثقافية وقدرة استيعاب التكنولوجيا، وأخيراً بعد العقائدي والديني^(٢).

و غالباً ما يقدر للإرادة الوطنية جزء كبير من الحسابات العامة لقوة الشاملة للدولة،

تتوزع بين مستوياتها الرئيسية التالية:

- درجة التماسك الاجتماعي، والاندماج الثقافي والحضاري، والتلاقي الإقليمي والتكامل.
- قدرة الدولة على الحشد، وفاعلية النظام السياسي، وقدرتها على اتخاذ القرار.
- اتفاق الأهداف الإستراتيجية مع مصالح المجتمع^(٣).

(١) رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٣٢، وأيضاً: منها، محمد نصر (١٩٨٣)، في السياسات العالمية والاستراتيجية: دراسة تحليلية، القاهرة، دار المعرفة، ص ١٥.

(٢) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣١.

(٣) رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

ومن تحليل عوامل ومقومات القوة القومية للدولة كمرتكز رئيسي للبعد البنياني للتوازن الاستراتيجي، يمكن استخلاص عناصر هذا بعد، حيث ينصرف إلى عنصرين رئيسيين هما^(١):

١) توازن المكانة: وتعني تناسق وتوافق المقومات الأساسية للدولة أو الدول، وبالتالي يصبح

لكل دولة أو مجموعة دول مكانة، ومن ثم فإن إطلاق تعبير (توازن المكانة لدولة أو دول ما) يعني اتزان العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة والحضارة، وعند عدم توازن المكانة لدولة أو دول يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية.

٢) توازن المقدرات: ويُقصد به حجم تعادل المقدرات لدولة أو دول في النسق الدولي ودرجة

ميل التغير في مقدرات إحدى هذه الوحدات على التأثير على مقومات الوحدات الأخرى، وينقسم هذا التوازن إلى نمطين مختلفين، الأول هو توازن القوى، والثاني هو توازن الربع.

وقد ناقشنا فيما مضى مفهوم توازن القوى، أما المقصود بتوازن الربع، فهو حالة لا

يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الآخر خوفاً من التدمير المتبادل، ولا يتطلب هذا التوازن التكافؤ العددي في مجموع الوسائل النووية بين الطرفين، ولكن وجود الحد الأدنى من هذه الوسائل والتي تكون قادرة على تدمير أحد طرفي التوازن، يعتبر في حد ذاته كافياً لمنع هذا الطرف من توجيه الضربة الأولى خوفاً من الضربة الانتقامية من الطرف الآخر. وقد ينشأ هذا التوازن في غياب توازن القوى بين الطرفين، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلى نوع من

الاستقرار في حالة توفره، كما أن عدم وجود حالة توازن الربع لا تؤدي بالضرورة إلى عدوانية السلوك للطرف الأقوى الذي يمتلك قوى نووية^(٢).

(١) سليم، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية، مرجع سابق، ص١٥٨، ص١٦٣.

(٢) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣١.

ثانياً: بعد السلوك:

يتحدد البنيان الدولي في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الأساسية، وعلى درجة الترابط بين هذه الوحدات، ومن ثم فإنه يمكن تحديد ترتيب معين لهذه الوحدات داخل النسق الإقليمي، كما يتحدد سلوك الوحدات الدولية إزاء بعضها بعضاً بناءً على درجة تشابه أو تفاوت قيمها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية^(١).

وهذا يعني مدى مرونة التفاعلات وحركيتها وترابطها بين الوحدات الدولية، فلا يمكن تصور حالة التوازن الاستراتيجي، أو الميل إلى التوازن دون توافر إمكانية تحرك تفاعلات الوحدات السياسية من نقطة إلى أخرى سعياً إلى تحقيق حالة التوازن^(٢).

ومن هنا فإن التفاعلات الدولية تضم مجموعة من الظواهر السلوكية للوحدات السياسية، وينصرف بعد السلوك إلى عنصرين رئيسيين هما^(٣):

١) **توازن تدخلات القوى**: يمكن تحقيق التدخلات من خلال الأحلاف أو التدخل المباشر، وتعدّ الأحلاف ظاهرة سلوكية لتنسيق أنشطة الدول لتحقيق أهدافها المشتركة، ويقصد بتوارنات تدخلات القوى العظمى والكبرى أن سلوك وعلاقات الدول الكبرى والعظمى مع التكتلات السياسية في أي منطقة من العالم، والذي ينبع من امتلاك التفوق الحضاري والاقتصادي والعسكري، يُعدّ أحد الأدوات الرئيسية لحماية مصالحها في المنطقة المحددة من العالم، بحيث يكون هناك نوع من الاستقرار والتوازن بين القوى العظمى والكبرى من خلال هذا التدخل.

(١) سليم، محمد سيد، (١٩٨٩)، *تحليل السياسة الخارجية*، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ٢٦٨.

(٢) سليم، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية، مرجع سابق، ص ١٥٨، ١٦٣.

(٣) أنظر: محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١، وأيضاً: سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، مرجع سابق، ص ٢٨٩-٢٩١.

٢) توازن سباق التسلح: وفي هذا النوع من التوازن تناصب دولتان أو مجموعة من الدول العداء بعضها بعضاً، وتحاول كل منها تحسين كفاءة وتسلیح قواتها العسكرية بالإنفاق العسكري الزائد، ويُعدّ هذا السباق في التسلح نمطاً سلوكياً تسعى من خلاله الدولة أو مجموعة الدول إلى تحقيق التوازن، بل تحقيق التفوق. وهذا يدعو الدولة المعادية إلى السعي لتحقيق الأهداف نفسها، ومن ثم يصبح هناك حركة وتفاعلات لها خاصية محددة، ويصبح ذلك هو سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول، ويتحقق هذا التوازن في حالة تعادل الإنفاق العسكري أيضاً معدلات الزيادة فيه، إلى جانب تساوي القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية في الكم والنوع للأطراف كافة الداخلة في هذا السباق.

وينسب إلى توازن سباق التسلح عناصر عدّة منها^(١):

(أ) أن يتضمن التسلیح سباقاً في الكم والنوع.

(ب) أن يضطلع كل طرف في هذا السباق بتجسيد ورفع كفاءة قواته المسلحة.

(ج) توفر شرط التنامي السريع في كم الأسلحة.

(د) وجود دولتين أو كتلتين في حالة عداء.

ثالثاً: البعد القيمي:

ويتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة أو الدول للتوازن القائم أو الذي قد ينشأ في ظل متغيرات إقليمية أو دولية، وكذا مدى رضا أو عدم رضا الوحدات عن هذا التوازن أو ذاك. ويقصد بالإدراك، أنه إدراك القيادة السياسية للدولة لطبيعة التوازن القائم أو التوازن الذي ينشأ، ومدى تأثير هذا التوازن على أهداف الدولة، ومدى إدراك عنصر الزمن في تحقيق هذه الأهداف، وكذا الإدراك الكامل، والتحليل الدقيق للقوة القومية، وإستراتيجية القوى المضادة،

(١) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٤١.

والتقدير السليم لأهدافها القومية، ونواياها المستقبلية. ويمكن من خلال التكافؤ والتعادل تحقيق التوازن، إلا أن درجة الرضا والقبول أو الرفض لوضع الدولة أو مجموعة الدول في المجتمع الدولي تظل هي المعيار الأساسي لتأثير هذا التوازن وفعاليته، وقد قسم "أورجانسكي" التكتلات السياسية من حيث درجة القبول والرضا إلى مجموعات عدة^(١):

(١) دول قوية وراضية.

(٢) دول قوية وغير راضية.

(٣) دول ضعيفة وراضية.

(٤) دول ضعيفة وغير راضية.

(١) محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٤٢-٤١.

الفصل الثاني

تطور توازنات القوى الإقليمية في الخليج منذ الانسحاب البريطاني

لعب الاستعمار البريطاني في الخليج العربي دور المهيمن المطلق على الوحدات السياسية في هذا الإقليم، لا سيما في الدول الصغيرة عن طريق صلاحيات قانونية أقرتها اتفاقيات ومعاهدات بين هذه الدول والسلطات البريطانية، وتفعيل ذلك بجزمة من الإجراءات مكنت المستعمر من التصرف المطلق في الشؤون الخارجية والدفاعية في سياق احتلال دام أكثر من مائة وخمسين عاماً، ظل يتحكم في سلوك تلك الوحدات داخلياً وخارجياً. بيد أنه مع إعلان الحكومة البريطانية نيتها الانسحاب من منطقة الخليج مع نهاية السنتين من القرن العشرين، برزت مسألة أمن الخليج بشكل واضح، حيث لم تنشر تلك المسألة قبل ذلك أبداً، مع هيمنة بريطانيا على المنطقة.

وهنا بدأ الحديث عن فراغ سياسي أو أمني في الخليج، وكيفية ملء هذا الفراغ، ولقد أعربت الدوائر الأمريكية والبريطانية عن مخاوفها من جراء هذا الانسحاب، وبذلك توقع الخبراء والمحللون الإستراتيجيون احتمال حدوث ثلاثة مخاطر بدءاً من حدوث اضطرابات داخلية في الدول الخليجية ذاتها، مروراً بزيادة حدة النزاعات بين دول الخليج وصولاً إلى تنامي نفوذ القوى الدولية الأخرى في المنطقة، وعلى ذلك تزامنت العديد من الدعوات بضرورة ملء الفراغ المحتمل من خلال إيجاد ترتيبات أمنية في المنطقة، تهدف إلى المحافظة على الوضع السياسي القائم، وصد أي هجوم محتمل على المنطقة، ومحاربة شيوخ الإيديولوجيات المناهضة للمصالح الغربية في المنطقة، مع ضمان وصول إمدادات النفط للعالم الحر، وأخيراً الدفاع عن المصالح الغربية في الخليج العربي^(١).

(١) العكيم، حسن حمدان (١٩٩٩)، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج - دراسة استشرافية، مجلة قضايا خليجية، العدد ٣.

وقد شكل هذا الفراغ الأمني الكبير والذي أخلّ بتوزن القوى في المنطقة بصورة جلية إغراءً للقوى الإقليمية في المنطقة ، خاصة العراق وإيران اللتان توجهتا سريعاً لملء هذا الفراغ ، كما دفع دول الخليج العربي حديثة الاستقلال لنكوص اتحاد سياسي يجمعها، خوفاً من الأطماع الإيرانية والرغبة في التوسع على حسابها، لا سيما بعد أزمة البحرين ومطالبة إيران بالسيادة عليها، وحصولها على الاستقلال عام ١٩٧١م إثر الاستفتاء الشعبي الذي عبر عن رغبة الشعب البحريني بالاستقلال عن إيران^(١)، إضافة إلى تجربة الكويت مع العراق في أزمة عام ١٩٦١م على إثر سعي العراق لعدم الاعتراف بها ومطالبته بضمها إلى أراضيه. ومن هنا فقد كشف تغيير المهيمن المطلق في النظام الإقليمي الخليجي إلى بروز الرغبة في إيجاد دور إقليمي لدى القوى الإقليمية الكبرى الثلاث (العراق، السعودية، إيران)، وتقطيع ذلك مع اهتمام القوتين العظميتين في النظام الدولي بملء هذا الفراغ السياسي أو الأمني، في ظل حداثة الدولة القومية للدول الخمس الصغرى في النظام، خاصة أن ثلثاً منها حديثة الاستقلال (قطر، البحرين، الإمارات)^(٢).

وسيحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على تطور توازنات القوى الإقليمية في الخليج منذ الانسحاب البريطاني نهائياً من الخليج بداية السبعينيات وحتى نهاية القرن العشرين، مع دراسة أهم التطورات الأمنية والعسكرية التي أصابت الإقليم خلال هذه الفترة، وخصوصاً فيما يتعلق بعودة الوجود العسكري الأجنبي إلى الخليج بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وترسخ هذا الوجود مع نهاية التسعينيات وبداية القرن الجديد سواء من خلال القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الخليج أو من خلال التواجد العسكري المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

(١) الأشعـل، عبد الله، (١٩٧٨)، قضـية الحـدود فـي الـخليـج الـعرـبـي، مـركـز الـدرـاسـات الـسيـاسـيـة وـالـاستـراتـيجـيـة بالـأـهـرـام، الـقـاهـرـة، صـ٧٦.

(٢) الـحرـبي، سـليمـان، (٢٠٠٧)، مجلسـ التـعاـون لـدوـل الـخـلـيـج الـعـرـبـيـة وـنـظـام الـأـمـن الـإـقـلـيمـيـ، رسـالـة دـكـتـورـاـتـ غيرـ مـنشـورةـ، الجـامـعـة الـلـبـانـيـةـ، بيـرـوـتـ، صـ١٢٩ـ.

المبحث الأول

تطور توازنات القوى في الخليج قبل قيام الثورة الإيرانية

منذ اللحظات الأولى لإعلان رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ويلسون) أمام مجلس العموم في السادس عشر من شهر يناير عام ١٩٦٨ عن عزم الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية من الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١^(١)، بدأت ملامح الصراع الاستراتيجي تتضح من خلال العديد من المؤشرات التي أظهرتها مختلف أطراف المعادلة السياسية والعسكرية والإستراتيجية في المنطقة سواءً كانت دول الإقليم الكبرى (العراق، السعودية، إيران) أو دول الإقليم الصغرى وإماراته، أو من خلال القوى الدولية العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

وقد اختلفت الأدوار الإقليمية لهذه الأطراف وتمايزت وفقاً لتصور ورؤيه كل طرف لدوره في معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، بينما رأت الكويت أنه من الأجدى الالتفات جدياً نحو التنمية الداخلية والأخذ بأسباب التقدم التقني والتكنولوجي ورفعت شعار "الكويت للکويتیین" وأنها من الممكن أن تلعب دوراً تتویرياً وثقافياً أكثر من أي دور سياسي أو عسكري في المنطقة. فإن سلطنة عمان انصرفت بدورها إلى محاولة ترميم الوضع الداخلي ومعالجة الأزدواجية بين الإمامة والسلطنة، وفرضت الظروف التاريخية لسلطنة عمان عليها نوعاً من العزلة الداخلية وكان دورها قد انحصر في خدمة هذا الغرض بما في ذلك علاقتها بإيران والقوى الأجنبية. في حين أنه وضمن مقتضيات محور الدور وجدت كل من قطر والبحرين ومشيخات الساحل أن السبيل المتاح أمامهم هو التوحد في كيان إقليمي يقوى على المواجهة والتصدي للعبة توازنات القوى الحاصلة في المنطقة^(٢).

(١) البيستكي، نصرة عبد الله ، (٢٠٠٣)، *أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق* ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٥٢-٥٣.

(٢) العفيفي، فتحي، (٢٠٠٥)، *أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة*، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص ٥٢ .

الاتحاد التساعي وظهور الإمارات العربية المتحدة

أعلنت الحكومة البريطانية في أول مارس ١٩٧٠ أنه سوف ينتهي مفعول المعاهدات المعقودة بينها وبين إمارات الخليج مع نهاية عام ١٩٧١، كما أعلنت عن رغبتها في عقد معاهدات صداقة وتعاون مع هذه الإمارات^(١).

وفي ظل الأوضاع التي يمكن أن تترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج، بدأت إمارات الخليج الصغيرة مثل قطر والبحرين ومشايخ الساحل العماني "أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، الفجيرة، أم القيوين" إضافة إلى سلطنة عمان والكويت، بالبحث عن قواسم مشتركة للنهوض بتكتل يمكن أن يشكل كياناً سياسياً قوياً أكثر تماساً وقوة في مواجهة التحديات التي بدت ماثلة للعيان بشكل ملحوظ، وفي حين انصرفت سلطة عُمان لمواجهة قضایاها الداخلية بفعل العزلة التي فرضها عليها السلطان سعيد بن تيمور، فيما رأت الكويت أنها لا تمثل كياناً وإنما تمثل دولة مكتملة المؤسسات، انطلقت باقي الإمارات نحو ترتيب أوضاعها باتجاه توحيد كياناتها في كيان سياسي موحدة^(٢).

وهنا ظهرت فكرة الاتحاد التساعي، التي تعود إلى تاريخ ٢٢ يناير ١٩٦٨ عندما أصدر حاكماً أبو ظبي بياناً حول مناقشتهما مصالح إماراتيهما، ومصيرهما الواحد، وأنهما استعرضوا كل الوسائل الكفيلة بدعم تعاونهما وتكاملهما في الداخل والخارج. ولكن قطر ذهبت إلى أبعد من ذلك، واتخذت أولى الخطوات العملية نحو تحقيق الفكرة لألمارات الخليج التسع، ففي ٢٤ يناير ١٩٦٨ قدم الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر، إلى الحاكم الشيخ أحمد بن علي

(١) الشلق، أحمد (١٩٩٩)، *قصول من تاريخ قطر السياسي*، الدوحة: مطبع الدوحة الحديثة، ص ١٧٢ . وأنظر أيضاً: عبد الله، عبد الحالق، (٢٠٠٣)، *النظام الإقليمي الخليجي*، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) آل ثاني، منى (٢٠٠٧)، *قطر: التحولات السياسية والإستراتيجية - صعود الدولة الحديثة*، بيروت، ص ١٧١.

آل ثاني مشروعًا كُلف بإعداده يتعلق باتفاقية إقامة "اتحاد الإمارات العربية"، وقد تضمن المشروع ٣٤ مادة، تقع في ست أبواب تنص على إنشاء إتحاد للإمارات العربية، يضم خمس إمارات هي: دبي وقطر والبحرين وأبو ظبي، ثم إمارة سميت "بإمارة الساحل العربي المتحدة" التي ست تكون من اتحاد يضم (الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والفجيرة) ^(١).

وفي ٢٧ فبراير ١٩٦٨ عقد اجتماع تشاوري بين وفود ممثلي الإمارات التسع في دبي، وفي أعقاب هذا الاجتماع وبنفس اليوم عقد مؤتمر الحكم والذى حضره الشيخ أحمد بن علي حاكم قطر، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، والشيخ أحمد بن راشد الملا حاكم أم القيوين، والشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، والشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة، والشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة، والشيخ راشد بن حميد النعيمي حاكم عجمان، حيث تم في هذا الاجتماع استعراض ديباجة وبنود اتفاقية إتحاد الإمارات العربية، والتي تضمنت الروابط القومية والمماثلة في العادات والثقافات لهذه المجموعة من الإمارات، ورغبتهم جميعاً في تعزيز أسباب الاستقرار، وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانتها أمنها وسلامتها، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي، وفيما عدا ذلك جاءت البنود الأخيرة لتنظيم برامج عمل الاتحاد ^(٢).

وقد عكست الاتفاقية اتجاه موقعيها نحو تعزيز الكيان الخاص لكل إمارة داخل الاتحاد، ومن ثم فهو اتحاد "إمارات" إلى جانب مسألة التأكيد على النص باحترام كل إمارة لاستقلalist الأخرى وسيادتها، بينما تنص الاتفاقية على قيام "اتحاد" بين الإمارات، وقد انعكست هذه

(١) القطاني، عبد القادر، (٢٠٠٨)، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة ، ص ١٠١.

(٢)آل ثاني، قطر: التحولات السياسية والإستراتيجية- صعود الدولة الحديثة، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥.

النصوص بشكل سلبي، عند وضع الدستور المؤقت للاتحاد. وأيًّا كانت الانتقادات التي وجهت لاتفاقية، فإنها تمثل أول اتفاق جماعي بين حكام الإمارات حول تكوين كيان سياسي واحد (تعاهدي) يهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية والخارجية، ويرسم خطط التقدم والرخاء للإمارات، وليس مطلوباً من اتفاقية مبدئية سوى رسم الخطوط العريضة لمبادئ وهيكل دولة الاتحاد، حيث تركت تفاصيل ذلك لميثاق كامل ودائم، تقرر إعداده وتشكلت لجنة من المستشارين القانونيين لحكومات الإمارات للقيام بهذه المهمة ووضع جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى، وكان واضحاً منذ البداية ظهور اتجاهين داخل لجنة المستشارين، استمرا داخل المجلس الأعلى أيضاً في دورته الأولى أحدهما يمثل أبو ظبي والبحرين ويرى تجميد العمل بالاتفاقية إلى حين وضع الميثاق الكامل والدائم للاتحاد، والآخر تملأ قطر ومؤيديها، ويرى ضرورة العمل بالاتفاقية فinctخب الرئيس ويتألف المجلس الاتحادي ويعين المقر و تستكملا تنظيمات الدولة...إلخ، ورأت قطر في مذكرة قدمتها بهذا الشأن أنه إذا لم تتخذ هذه الخطوات التأسيسية فإن ذلك يعد مخالفة صريحة لاتفاقية دبي فضلاً عن تعطيل اتخاذ الإجراءات القانونية لاستكمال مقومات دولة الاتحاد، تمهدًا لإعلان استقلالها والاعتراف بها دولياً^(١).

وتوصلت الخلافات بين دول الاتحاد وخصوصاً بين قطر والبحرين، إضافة إلى أن الاتفاقية تعرضت للعديد من الصعوبات في تفيذهَا، ومن مجلَّ هذه الصعوبات ما يتعلق بمسألة المساواة بين الإمارات على مستوى التصويت في المجلس الأعلى دون الأخذ بنظر الاعتبار

(١) انظر: قاسم، زكريا (١٩٧٤)، *الخليج العربي: دراسة لتاريخ المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١*، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٣٦٦-٣٦٧. وأيضاً: العيدروس، محمد (١٩٨٣)، *التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت*، ص ٣٨٢-٣٨٣. وأيضاً أبو الحيد، محمد (١٩٦٩)، *الحركة الوحدوية في الخليج العربي*، مجلة السياسة الدولية، بنابر، ص ١٥٦. وأيضاً:

- Sadik, Muhammad T., & Snavely, William P., (1972), *Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: colonial past, present problems, and future prospects*, Lexington, Mass., Lexington Books, p175-179.

الإمكانات الاقتصادية والبشرية لكل إمارة، بالإضافة إلى الخلاف حول مقر الاتحاد. وهو ما أدى بالنهاية إلى انسحاب كل من قطر والبحرين من الاتحاد في عام ١٩٧١^(١).

ومن هنا كان لهذه الإمارات الخليجية خيارات عدة لملء الفراغ السياسي والأمني ولعب دور بتوافق القوى الجديدة في المنطقة (آنذاك) عبر العديد من البدائل منها: التنسيق مع دولة إقليمية قوية، أو التحالف مع دولة قوية من خارج الإقليم، أو التحالف مع القوتين المذكورتين في نفس الوقت، أو العمل على تعزيزه الصراع القائم بين القوى الإقليمية الثلاث الكبرى أو الاتحاد فيما بينها اتحاداً فيدرالياً أو كونفدرالياً وقد فضلت تلك الإمارات من تلك البدائل خيار الاتحاد، إلا أنه فشل بشكله التساعي، ونجح في صيغته السباعية بعد انسحاب قطر والبحرين لتظهر دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١^(٢).

الدور السعودي في المنطقة

انتهت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها الحديثة، نهجاً وسطياً ومعتدلاً في التعامل مع قضايا الأمن والاستقرار في الخليج، حيث لعبت دوراً كبيراً في إرساء قواعد السلام والتفاهم المتبادل بين دول المنطقة، وكذلك بين الدول الكبرى التي تمتلك مصالح حيوية في هذا الإقليم والتي طالما انتقل الصراع الدولي بينها إلى منطقة الخليج، لتشكل ساحة لتصارع هذه القوى الكبرى وتناقضاتها وتضارب أهدافها ومصالحها. خلال أكثر من قرن من الزمان، اعتبرت المملكة العربية السعودية منطقة الخليج عمقاً إستراتيجياً لها، وجهدت من خلال سياساتها الخارجية إلى تأمين أمن واستقرار هذا العمق الاستراتيجي^(٣).

(١) سرحان، أحمد (١٩٩٠)، *النظم السياسية والدستورية*، بيروت: دار الفكر العربي، ص ٣٣٥.

(٢) عبيد، نايف علي، (٢٠٠٧)، *دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية وال العلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥*، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ٧٩.

(٣) البديوي، محمد، (٢٠٠٥)، *دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ م - ٢٠٠٤ م*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص ١.

وقد حرصت السعودية (القوة الإقليمية الثالثة في المنطقة) بعد إعلان الانسحاب البريطاني على لعب دور إقليمي متزايد، حيث لجأت إلى إتباع خطوات سياسية محددة لمعالجة الفراغ السياسي والأمني في الخليج العربي، عبر انتهاج إستراتيجية تهدف من ورائها إلى تحقيق عدة أهداف سياسية، لمحاولة إيجاد دور يمكنها من تقوية نفوذها على الدول الخليجية الأخرى، ذلك لأن دور الرزامة يحتاج إلى مقومات عدة لم تكن متوافرة في السعودية كنظام^(١)، وبذلك شرعت السعودية في تنسيق مواقفها مع الدول الخليجية الأخرى الخمس، وتحسين علاقتها معهم بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- ١) عزل القوتين الإقليميتين (العراق وإيران) عن محاولتهما الساعية للهيمنة على هذه الدول أو التحالف معها.
 - ٢) تدعيم مكانتها في التوازن الإقليمي الخليجي من خلال نفوذها على تلك الدول.
 - ٣) تدعيم وزنها الدولي خاصة مع الولايات المتحدة بصفتها صاحبة النفوذ على تلك الدول الخليجية.
 - ٤) إيجاد طوق أمني من الدول الخليجية يحمي السعودية وتشكل هي مركز هذا الطوق.
 - ٥) التنسيق والتعاون مع الدول الخليجية الخمس الأخرى لمحاصرة أي أفكار أيديولوجية عربية أو أجنبية الطابع تهدد نظامها السياسي أو النظم الخليجية الأخرى^(٢).
- ولتحقيق تلك الإستراتيجية، عمدت السعودية إلى رفض المشروع الإيراني أو العراقي لبناء نظام أمني بينهما كل على حدة، وبين الدول الخليجية الخمس، وكذلك دعمها للسلطات العمانية في حربها مع ثوار ظفار، وتحركها الدبلوماسي لجمع الأطراف الخليجية لقيام الاتحاد

(١) إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٠)، *النظام الإقليمي للخليج العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٤١٤-٤١٥.

(٢) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٣١.

التساعي بين إمارات الخليج، ودعمها لكيانات السياسية في الخليج لمساندة المشروعات الوحدوية بينها، وتنسيقها المشترك مع الكويت بشأن الخليج وتأكيدها على دور الدول العربية الخليجية في الإقليم في حفظ الأمن والاستقرار، دون التعرض لمصالح العراق وإيران مع حفظ المصالح الخليجية الأخرى^(١).

وتشير بعض الدراسات أن السعودية لم تظهر كعامل رئيسي في مناقشة ترتيبات الأمن في الخليج العربي في تلك الفترة، كما لم يظهر أمن الخليج ضمن اهتمامات السياسة الخارجية السعودية، بل أنها أبدت صمتها المطلق، ولم يصدر عنها أي تعليق حيال الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث فيما اقتصر السلوك السعودي بشكل رئيسي على تشجيع قيام روابط وثيقة بين الإمارات الخليجية^(٢).

إيران الشاه ودور (شرطى الحراسة)

قبل أيام قليلة من الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج قامت إيران باحتلال ثلاث جزر صغيرة تابعة للإمارات وهي (جزيرة أبو موسى وطنب الكجرى وطنب الصغرى)، وذلك للموقع الاستراتيجي لهذه الجزر على مقربة من مضيق هرمز إضافة إلى أن الجزء البحري من المضيق الموازي لإيران ضحل المياه ولا يصلح للملاحة بالنسبة للسفن والبواخر الكبيرة وكل العمق هو على الجانب الآخر من المضيق، فكان احتلال الجزر تعويضاً لإيران في مضيق هرمز، وقد أدى ذلك إلى أن يقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا^(٣)، حيث اتضحت النوايا والمساعي الإيرانية لفرض هيمنتها على المنطقة بعد انسحاب بريطانيا

(١) آل ثانى، منى سعيم، (٢٠٠٠)، *السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (١٩٤٥-١٩٧٣)*، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ٢٣٧.

(٢) سليم، محمد السيد (١٩٩٤)، *الرؤية السعودية لأمن الخليج*، في: عبد المنعم المشاط، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص ٤٤-٤٥.

(٣) الزعبي، حلمي عبد الكريم (٢٠٠٠)، *مستقبل النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث*، مجلة تقديرات الاستراتيجية، العدد ١٣٦-١٣٥، ص ٢-٣.

ضمن استراتيجية القيادة الإقليمية للمنطقة وضمن التفوق في معادلة التوازن الاستراتيجي حتى مع القوى الإقليمية الكبرى الأخرى (العراق والسعودية) .

وقد أرادت إيران الشاه أن تحقق عدة أهداف من وراء احتلال الجزر^(١):

- السيطرة على هذه الجزر حيث أنها تتمتع بموقع استراتيجي ممتاز، وتحكم بالملاحة في المدخل الجنوبي للخليج العربي عند مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان .
- التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية على مقدرة القوات الإيرانية في استخدام القدرة العسكرية العالمية عند التحرك في الخليج.
- التأكيد للعرب على دور إيران كقوة رادعة.
- تأكيد مركز إيران في المحيط الهندي الأمر الذي أفلق الهند وبقية دول المحيط الهندي الساحلية.

وقد كان إمبراطور إيران الشاه محمد رضا بهلوى يرى أن إيران هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك من الطاقة البشرية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لحفظ أمن الخليج ومضيق هرمز، وصرح بهذا الخصوص لجريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٤ أبريل ١٩٧٠ قائلاً: "أنه قد بدأ عصر جديد للخليج وإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه، وإن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات منهم إيران من الناحية الإستراتيجية وأنها تابعة لإيران أصلاً ... وإن إيران غير مستعدة إطلاقاً أن ترى سقوط هذه الجزء في أيدي أعدائها"^(٢).

(١) الداود، محمود علي، (١٩٨٠)، *الخليج العربي والعمل العربي المشترك*، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص ٦٣ . وأيضاً:

- Bahgat, Gawdat, (1999), *Persian Gulf Security at the Turn of the Century: Opportunities and Challenges*, Defense Analysis, Vol.15, No.1, p79-92.

(٢) القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ١٠١ .

وبعد أن نفذ الشاه تهدياته واستولى على الجزر وبدأ بتنفيذ سياسات إيران في المنطقة، بدا واضحًا الرضا الغربي عن هذا الدور، حيث لم تبد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أي معارضة أو استكثار ضد ما أقدم عليه الشاه، بل أن الولايات المتحدة أعلنت صراحةً تأييدها لسياسة إيران في الخليج العربي، وهذا الموقف الأمريكي المتحيز إلى جانب الشاه يؤكد الدور الذي أرادته الولايات المتحدة لإيران في معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وهو الدور المتمثل بشرطى الحراسة للمصالح الغربية في الخليج والشرق الأوسط عموماً ضد الأطماع السوفيتية في المنطقة^(١).

ويؤكد معظم الباحثين أن إيران استغلت الفرصة الذهبية لتلعب دوراً الذي اختارته لها الولايات المتحدة والذي يتافق أساساً مع طموحاتها القومية ببناء إمبراطورية فارسية في الخليج، حيث تم اختيار إيران من قبل الولايات المتحدة كونها تعد أحد أهم مصادر النفط الغربية، وهي خلافاً لمعظم المنتجين العرب لم تهدد باستعمال النفط كسلاح ضد واشنطن كما أنها تعتمد زيادة إنتاجها. إضافة إلى أن الإدارة الأمريكية كانت ترغب بـاللحاج في المحافظة على السلام في منطقة الخليج العربي دون تورط مباشر من جانبها، وإيران هي التي يمكن تحقيق هذا الهدف وتسلمه وظيفة رجل الشرطة الغربي الذي تخلت عنه بريطانيا عند انسحابها من الخليج^(٢).

ومما ساعد على لعب إيران لهذا الدور هو تفوقها العسكري نسبياً مقارنة مع دول الخليج عموماً ومقارنة مع الأطراف الرئيسية في توازن القوى الإقليمي آنذاك (العراق وال السعودية)، وعملت إيران على تعزيز هذه القوة العسكرية وهذا التفوق الاستراتيجي لتلعب دورها في المنطقة بكل ثقة، وهذا ما يؤكدته تصريح للشاه يقول فيه: "ينبغي علينا أن نبني مثل هذه القوة العسكرية لنحافظ على هذه المنطقة آمنة بعد مغادرة البريطانيين، وباستطاعة إيران أن تلعب

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) الفيل، محمد رشيد، (١٩٨٨)، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، رابطة الاجتماعيين، الكويت، ص ٢١٢.

هذا الدور لأننا لا نملك خططاً إقليمية أو استعمارية، وإنما دور إيران في منطقة الخليج الفارسي

هو أن تقدم صورة القوي، الحكيم، صاحب الأهداف الخيرة...^(١).

رغم أن الشاه نفسه لا ينكر أن إيران تلعب دوراً مرسوماً لها من القوى الغربية

وخصوصاً الولايات المتحدة، فهو يقول: "نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحاماً لستين

بالمائة من احتياطي النفط في العالم ... إن أوروبا واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً

لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن، ولهذا السبب ن فعل

ذلك لأجلها"^(٢).

وهكذا بدأت الحرب الباردة على جبهة الشرق الأوسط، عندما بدأ الحليف الإيراني بتهديد

مصالح الاتحاد السوفييتي في المنطقة، وهو ما رد عليه الاتحاد السوفييتي بتوقيع معاهدة صداقة

وتعاون مع العراق عام ١٩٧٢، ورداً على زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لإيران، قام الرئيس

ال Soviety بزيارة العراق، وبدأت الأسلحة والمعدات العسكرية السوفييتية تصل إلى

العراق مع استمرارية الولايات المتحدة بتقديم الأسلحة لإيران^(٣).

ولكن هذا لم يمنع إيران من ضمان بعض التفوق النسبي في ميزان القوى العسكري في

المنطقة خصوصاً مع ارتفاع معدلات نفقات التسلح الإيرانية إلى أكثر من ٥٥٪ من ميزانية

الدولة، وبلغت النفقات الإيرانية على برامج التسلح بداية السبعينيات أكثر من مليار دولار،

وساهمت الارتفاع بأسعار النفط في تلك الفترة في زيادة الاهتمام الإيراني بالإتفاق على تعزيز

الترسانة العسكرية الإيرانية^(٤).

(١) مرهون، عبد الجليل، (١٩٩٧)، *أمن الخليج بعد الحرب الباردة*، دار النهار للنشر، بيروت، ص ٢٠١.

(٢) النعيمي، عبد الرحمن، (١٩٩٤)، *الصراع على الخليج العربي*، دار الكنوز الأبية، بيروت، ص ١٤.

(٣) العتيبي، غالب عوض (٢٠٠٤)، *دول الخليج والجزيرة*، مكتبة المعرف، بيروت، ص ٨٤-٨٥.

(٤) القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ١٣٥.

العراق ومحاولة بناء معادلة التوازن الاستراتيجي

برز العراق في خضم اضطرابات توازن القوى الإقليمي في الخليج باعتباره الفاعل الحاسم والمؤثر في تحديد اتجاهات ومسارات المحاور الأساسية لمعادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فقد كان العراق دوماً المحرك للأحداث بعنفوانها وشراستها، كما بدا في حالة مواجهة تاريخية مستمرة مع الولايات المتحدة لعمق الخلافات الإيديولوجية وتعارض طموحاتها السياسية في الإقليم^(١).

ويعتبر العراق الواقع على رأس الخليج العربي هذا الخليج مخرجاً طبيعياً له، فإليه يتجه دجلة والفرات وشط العرب، وعن طريقه يصدر العراق معظم صادراته إلى العالم الخارجي وخصوصاً البترول ولذلك يهم العراق كثيراً أن يبقى الخليج مستقراً لا اعتداءات ولا تجاوزات من أية دولة من دوله على الدول الأخرى. ويعتبر العراق أكبر دولة عربية واقعة على الخليج من حيث قابلاته البشرية وإمكانياته الاقتصادية حيث يعتبر من الأقطار الغنية جداً في العالم خصوصاً مع امتلاكه لثروة نفطية هائلة^(٢).

ومنذ الانسحاب البريطاني من الخليج، أعلن العراق معارضته أي شكل من أشكال التحالف العسكري أو التكتلات الإقليمية، أو دخول إحدى الدول الكبرى في النظام الدولي إلى المنطقة، وأكد كذلك على أن أمن الخليج العربي يتحقق من خلال اعتبار هذا الأمان مسألة تخص شعوب المنطقة ومسؤولياتها، كما يجب أن تتحمل الدول الخليجية مسؤولية حماية سواحلها في ظل التعاون المشترك لضمان فعالية تلك الحماية، وأكد العراق دوماً رفضه لسياسة الأمن المستورد من الخارج^(٣).

(١) العيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مرجع سابق، ص ٥٣ .

(٢) الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٢٨.

(٣) العيدروس ، محمد حسن ، (١٩٨٥). العلاقات العربية الإيرانية ١٩٧١-١٩٢١ ، الكويت : منشورات ذات السلسل ، ص ٥٢٠.

ومن هنا رفع العراق الشعار القومي العربي في مواجهة الشعار الإقليمي الخليجي الذي نادت به طهران، والتي كانت ترى أن أمن الخليج يجب أن يستند إلى مقاربة إقليمية خالصة، في حين أصر العراق دوماً أن هذا الأمن يجب أن يعالج باعتباره جزءاً من الأمن القومي العربي. ولقد أكد على عروبة الخليج منذ الانسحاب البريطاني، وفعل ذلك بإرسال الوفود إلى الدول الخليجية حتى لا تعطي إيران فرصة لعب دور في الخليج، رافضاً الاحتلال الإيراني للجزء الإماراتية والمطالب الإيرانية بالبحرين^(١).

ولأن العراق كان البلد الوحيد في الخليج الذي يدور في الفلك السوفيتي فقد مكنته قدراته الاقتصادية من التطور الكمي والنوعي للأسلحة والمعدات العسكرية بحيث تضخمت في غضون سنوات محدودة، وقد بدت مثل هذه التوجهات أكثر وضوحاً عقب الانقلاب لثورة عام ١٩٦٣ في العراق والذي آثار مخاوف عديدة لدى الأقطار العربية في الخليج على الرغم من اعترافه بالكويت، وتوقعه معها محضراً اعتبر بمثابة اتفاق ملزم للجانبين، بيد أن السعودية على نحو خاص قد بدأت تنظر بعين القلق لسعى العراق للاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن وسوريا وصدرور بيان عن هذه المجموعة يخول للجيوش في الدول العربية المتحررة حق التدخل والإنتزاع واجتياز الحدود لأي بلد من الدول العربية الخمس عند تعرضه لأي عدوان خارجي أو مؤامرة داخلية، إضافة إلى تشكيل قيادة سياسية وعسكرية في الدول الخمس^(٢).

ومع انقلاب عام ١٩٦٨ وتفرد حزب البعث بالحكم في العراق بقيادة أحمد حسن البكر، أضحى المشروع الوحدوي العربي كأساس لسياسة الخارجية العراقية، حيث أعلن حزب البعث عن رغبته في الانخراط بفاعلية في الشؤون السياسية والإستراتيجية الخليجية، وأن على الأنظمة

(١) المرجع السابق، ص ٥٨٨.

(٢) علي، محمد كاظم، (١٩٨٩)، العراق في عهد عبد الكريم قاسم: دراسة في القوى السياسية والصراع الإيديولوجي، مكتبة اليقظة العربية، ص ٢٤.

الخليجية أن تتهيأ للتعامل مع عراق جديد، ولم يكن يعرف على وجه الدقة إذا كانت إيران هي المعنية بمثل هذا الإعلان الشديد اللهجة، أم أن الأمر يتعدى إيران إلى الدول الخليجية العربية، لا سيما أن "صدام حسين" عضو مجلس قيادة الثورة (آنذاك) كان مهندس ومحظوظ إستراتيجية "الدفاع عن الحدود الشرقية للوطن العربي" التي راجت في الأدبيات العراقية وتطورت واقعياً بدءاً من ١٦ يوليو ١٩٧٩ حين اعتلى صدام حسين الحكم في العراق^(١).

ويلاحظ أن العراق ومنذ السبعينيات من القرن الماضي كان يتبني قيم وتوجهات سياسية راديكالية لم تشک في قيم وسياسات النظم التقليدية الخليجية فحسب، بل تعدى ذلك إلى شن حملات سياسية مكثفة على تلك النظم لاجبارها على التغيير، إلى حد وصلت فيه الدعوة بصراحة إلى الإطاحة بتلك الأنظمة التقليدية عبر دعم الاتجاهات القومية في الخليج، خاصة بعد نكسة حزيران. وتلك التوجهات الراديكالية العراقية لم تكن لتشجع دول الخليج العربية الصغيرة المحافظة على تقبل إعطاء العراق دوراً إقليمياً قوياً في المنطقة، بل شكل عنصراً طارداً لفرص التعايش السلمي مع الدول الخليجية، وتقليلًا لتقديرهم بالقوة الإقليمية العراقية^(٢).

وتشير بعض من المراجع أن العراق لم يكن في مطلع السبعينيات من القرن الماضي في وضع يؤهله للاضطلاع بدور مؤثر على الساحة الخليجية، لكونه يعاني من صعوبات داخلية، لا سيما في حربه مع الجماعات الكردية في الشمال، وكذلك صراعه مع إيران حول شط العرب. كما أن توقيعه لاتفاقية تحالف سياسي وعسكري مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢ قد عطل أي دور عراقي تجاه الداخل الخليجي، حيث أن هذا الدور لم يكن فاعلاً إلا في منتصف سبعينيات القرن الماضي^(٣).

(١) العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستنقعات البديلة، مرجع سابق، ص ٥٨ .

(٢) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٣٢ .

(٣) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٣٣ .

ملاحظات على توازنات القوى في هذه الفترة

تنوعت التحالفات والتوازنات في البيئة الإقليمية الخليجية في فترة ما قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ إلى ثلاثة أنماط من التوازن: داخلي، إقليمي، عالمي، فالتوازن الداخلي تم عبر وسائل عدّة منها: استخدام الإيديولوجية لنقوية التماسق القومي الداخلي للدولة، وتطوير قدراتها العسكرية من الحصول على أحدث الأسلحة والمعدات المتقدمة، والسيطرة كذلك على موقع إستراتيجية لنقوية دفاعاتها، وخاصة الدول الإقليمية الكبرى التي بدأت سلوك هذا النهج، أما نمط التوازن الإقليمي فقد ظهر من خلال الدعوات التي تمت بين تلك الوحدات للتحالف والتعاون بين عدد من دول الإقليم لإيجاد التوازن مع القوى الإقليمية الساعية للسيطرة، وبسط نفوذها على باقي وحدات النظام الإقليمي، وفيما يتعلق بنمط التوازن العالمي، فهو تدخل إحدى الدول الكبرى في النظام الدولي في شؤون أحد النظم الإقليمية، لمعادلة وجود دولة كبيرة أخرى مناوئة لها استطاعت التأثير في معادلة التوازن الإقليمي، وتمثل ذلك في توقيع الاتحاد السوفياتي مع العراق معايدة صداقة وتعاون، وذلك لموازنة الوجود الأمريكي الداعم لإيران وال سعودية في تلك الفترة^(١).

وكان من الصعب تحقيق التوازن الإستراتيجي في إقليم تعيش به مجموعة من الدول ثلاث منها (العراق وال سعودية وإيران) متكافئة نوعاً ما، فالعراق يخشى إيران، وال سعودية تحفظ كثيراً على السلوك السياسي العراقي في مناطق ذات بعد حيوي مثل الكويت، وإيران تخشاهما ماً، والخلافات أعمق مما يعتقد بشأنها، وقد تنوّعت ما بين سياسية، ودينية، وأيديولوجية. ورغم أن التوازن الثلاثي الأقطاب في الإقليم كان حاضراً في أحيان كثيرة، إلا أن التوازن الاستراتيجي الحقيقي كان بين كل العراق وإيران^(٢).

(١) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مرجع سابق، ص ٥٣.

أما السعودية فقد برزت كعامل ارتكاز للمعادلة الصراعية ولالمعادلة التوازن الاستراتيجي في الإقليم، وبرزت لأنها الدولة الوحيدة التي لا يعنيها شيء ومعنوية بكل شيء في آن واحد، فقد رفضت التطرف السياسي لكل من العراق وإيران، وقدرت محور الجزيرة العربية ذي الخصوصية التجانسية ضد طموحات الدولتين في أي من الكيانات الصغيرة المجاورة بوصفها "دولًا عازلة" كما في حالتي الكويت والبحرين، وانتهت نهجًا تصالحيًا مناً إزاء القوتين^(١).

وبشكل عام فإن القضايا الجوهرية التي مثلت محوراً للنزاع الاستراتيجي في الإقليم هي: أولاً: نظرية الخلاف حول نظم وأيديولوجيا الحكم في البلدان الثلاث، من يحكم؟ وبما يحكم؟ ولمن يحكم (التيار الإسلامي المحافظ في السعودية، التيار الراديكالي الثوري (القومي) في العراق، التيار الليبرالي المحافظ (القومي) في إيران.

ثانياً: نظرية المجال الحيوي والبعد الإقليمي والامتداد اللوجوستي والتي شكلت هاجساً طاغياً للقوى الثلاث إيران والعراق وال سعودية على حد سواء.

ثالثاً: نظرية التفوق الاقتصادي والردع العسكري، وذلك لتحقيق الهدفين السابقين، ومن ثم السيطرة والقيادة.

وقد يكون من سبيل المصادفة البعثة أن كل طرف من الأطراف الثلاثة قد حقق تفوقاً ملحوظاً بين أفرانه في مجال واحد من المجالات السابقة، الأمر الذي يعكس تكافؤاً لافتاً ومحدوداً، ولم يستطع أي طرف أن يحقق السيطرة الكاملة أو القيادة المطلقة على الإقليم في تلك الفترة^(٢).

(١) انظر: القرني، بهجت (١٩٩٤)، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، في: بهجت قرنى وعلي الدين هلال: السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص ٣٣٣.

(٢) العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مرجع سابق، ص ٥٦.

المبحث الثاني

تطور توازنات القوى في الخليج بعد قيام الثورة الإيرانية

شكلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه في إيران اللحظة الفاصلة الثانية في التاريخ المعاصر للنظام الإقليمي الخليجي، فقد كانت هذه اللحظة موازية في أهميتها التاريخية ل تلك الأحداث الكبرى السابقة في المنطقة كالانسحاب البريطاني عام ١٩٧١. فقد ولد انهيار نظام الشاه مجموعة من التداعيات المحلية والإقليمية والدولية التي شملت من بين أمور عديدة قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ورغبتها في تصدير الثورة إلى الدول المجاورة وقلق الدول المجاورة من النظام الثوري الجديد وتأسيسها لمجلس التعاون الخليجي وقلق الولايات المتحدة على مصالحها وإعلانها رغبتها في الدفاع عن هذه المصالح بكل الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية واستغلال الاتحاد السوفييتي لهذه التطورات وقيامه بغزو أفغانستان واقترابه من الحقول النفطية العملاقة لدول النظام الإقليمي الخليجي واندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات وتسببت بدورها في قيام العراق بغزو الكويت وبالتالي اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١^(١).

الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩

بدأت الثورة الإيرانية ممارسة نشاطها الفعلي الداخلي لها في عام ١٩٧٨م، حيث تعرضت إيران لمجموعة من الاضطرابات والأحداث الداخلية، وكان أعظمها أحداث الشغب التي حرض عليها الإمام "الخميني" ورجال الدين حيث أدى ذلك إلى قيام الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة (المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله الخميني) الذي كان يديرها في بداياتها المبكرة من منفاه في باريس. وتمكنـت الثورة من النجاح والسيطرة على البلاد، بعد

(١) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

سقوط الشاه وطرده من إيران، وعودة الإمام (الخميني) إلى إيران ووصوله إلى السلطة في الأول من فبراير عام ١٩٧٩م^(١).

وافتقد النظام الإقليمي تمسكه مع سقوط الشاه، وخسر عنصراً من عناصر توازنه الإقليمي واستقراره الداخلي عندما انهار النظام الإيراني. ولم يكن سقوط الشاه السريع مذهلاً ومذهلاً وحسب، بل ما كان أكثر إثارة للدهشة والاستغراب ومن ثم المخاوف هو النظام الجديد والبديل الذي حل محله. فقد جاء النظام الجديد مختلفاً كل الاختلاف في أسسه وقناعاته وسياساته وشخصياته القيادية عن كل ما توقعته الدول المجاورة وخاصة الدول الصغيرة في النظام الإقليمي الخليجي التي هي أساساً دول وراثية ومحافظة ذات علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة بالغرب، فالنظام الجديد جاء نظاماً جمهورياً وليس ملكياً أو وراثياً وأخذ يؤكد أن النظم الملكية والوراثية ليست نظماً إسلامية وتتقىد الشرعية الإسلامية، كما جاء نظاماً ثورياً وراديكالياً معادياً للأوضاع السائدة وينادي بالتغيير الجذري وتعينة الجماهير ضد السلطات الحاكمة في دول الخليج العربية^(٢).

فقد انتهت السياسة الإيرانية مسلك تصدیر الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية، وتزامن ذلك مع محاولاتها فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربي. الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠م، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والdiplomatic مع إيران^(٣).

(١) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١١.

(٢) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ١٥٤. وأيضاً:

- Bahgat, Persian Gulf Security at the Turn of the Century: Opportunities and Challenges, op. cit, p79-92.

(٣) مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٤)، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ص ٢١٩.

وكانت المخاوف من تصدير الثورة مخالف حقيقة، حيث أعلن الخميني صراحة نيته الهدافة لتصدير الثورة إلى الدول المجاورة، مما يعني استغلال الأقليات الشيعية داخل دول الخليج العربي، وخاصة التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين، وكذلك وجود أعداد كبيرة من الشيعة في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، ويمتد الأمر بطبيعة الحال إلى المملكة العربية السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية من المملكة، وبصورة خاصة في إقليم الإحساء، وهي أكثر المناطق حيوية وإستراتيجية بحكم قربها من حقول النفط السعودية^(١).

وقد عمّق من مخاوف الدول الخليجية لمخاطر ومضمون تصدير الثورة التباين للتقسيير الإسلامي للحكم بين الثورة الإيرانية والأنظمة السياسية لهذه الدول، فنظام الثورة يرى أن البيئة الخليجية هي المكان الأنسب والملائم لوضع الثورة الإسلامي لتشابه الظروف الموضوعية والتاريخية مع البيئة الإيرانية وقد زاد من مخاوف تلك الدول تصريحات عديدة للمؤولين الإيرانيين حول مطالباتهم بالبحرين والجزر الإماراتية وغيرها من المناطق العربية^(٢). كما أن سقوط نظام الشاه بحد ذاته قد أثر تأثيراً بالغاً على الدول الخليجية، فنجاح الثورة لم يكن متوقعاً حسب رؤى تلك الدول، الذين راهنوا على دعم الولايات المتحدة للشاه، ومنع وصول قادة الثورة للسلطة، بل اهتزت ثقتهم بالقدرة الأمريكية على حماية حلفائها في النظام الإقليمي الخليجي، وشعروا بقلق حيال مصداقية وشنطون بالدفاع عن أمن المنطقة، خصوصاً في ظل السعي الإيراني الواضح للتدخل في شؤون دول الإقليم^(٣).

(١) البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) العواملة، خالد، (١٩٩٢)، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ٣٦٣-٣٦٤.

(٣) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

إن انهيار حكم الشاه وقيام الثورة الإيرانية وما نتج عن ذلك من تغيرات في التفاعلات الإقليمية، لم تفرز فقط زيادة في معدلات الصراع والتوتر والانقسام في البيئة الخليجية، بل أعادت أيضاً هيكلة ميزان القوى في الإقليم، بما أحدث مزيداً من الخل في موقع إيران في توازنات القوى الإقليمية، مع زيادة تعزيز الوضع النسبي للعراق الذي قد أعاد مراجعة سياساته وتحالفاته في نهاية سبعينيات القرن الماضي، مما حسن من مكانته ودوره الإقليمي في النظام، حيث يرجع بعض الدارسين سبب تنامي القوة العراقية إلى تطور قدراته العسكرية التي دعمت من ثقته بنفسه، ثم المستوى العالي الذي حققه في مجال الاستقرار السياسي الداخلي، مع القبول النسبي الذي بدأ يحظى به في المنطقة بالإضافة إلى الوفرة المالية الناجمة عن عوائده المرتفعة من بيع النفط^(١).

لقد جاءت الثورة الإسلامية في إيران لتحمل معها بعض عوامل التغيير الجذري في ظروف ومعطيات معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فلم تعد إيران القوة الإقليمية الأولى، بل أصبح هناك تحول في القوة الإيرانية، نتيجة حالة الفوضى التي اجتاحت إيران عقب سقوط الشاه ونظامه، الذي أثر بشكل كبير على قوة وتماسك الجيش الإيراني وهروب عدد من القادة العسكريين. كما فقدت إيران كبار دبلوماسييها وسياسييها وتفكيرها بسبب هجرتهم للخارج، الأمر الذي أفقد السياسة الخارجية الإيرانية كوادرها الرئيسية والمختصرة في صنع السياسة الخارجية، وكذلك تفكك تحالفات إيران الدولية بعد تدهور علاقات الثورة مع الولايات المتحدة، في حين لم تكن إيران الجديدة مستعدة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها إيران آنذاك. وهذا بالطبع يصب في مصلحة الميزان العسكري العراقي في الخليج، نظراً لحالة التفاف الاستراتيجي بين البلدين^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) السكري، آمال (١٩٩٩)، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٧٩-١٩٠٦)، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٢٤٩. وأيضاً: - Amin, S H., (1984), **Political and strategic issues in the Persian-Arabian Gulf**, Glasgow, Scotland : Royston, 1984, p18.

أما على صعيد التدخلات الدولية في توازنات القوى الإستراتيجية الإقليمية فقد كان التحول الذي أصاب النظام السياسي الإيراني سبباً في سقوط مبدأ نيكسون القائم على سياسة التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد على قوى إقليمية (إيران - السعودية)، والبحث عن طريقة أخرى لحفظ الأمن، حيث حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف مع السعودية وإنشاء قواعد عسكرية داخل أراضيها إلا أن رفض السعودية آنذاك جعل الولايات المتحدة تتجأ إلى التعاون العسكري مع باكستان^(١).

كما سارعت الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات عسكرية لزيادة قواعدها العسكرية والحصول على تسهيلات بحرية، حيث وقعت اتفاقية مع سلطنة عُمان لاستخدام قاعدتي (صلالة) و(السيب) لقواتها البحرية والجوية. كما أقامت قواعد بحرية في كينيا والصومال، وقد أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لاحتلال منابع النفط في الخليج بعد الارتفاع القياسي في أسعار النفط والتي أضرت باقتصاديات الدول الصناعية. ولمواجهة الخطر السوفييتي أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعض سفن الأسطول الأمريكي السابع المرابط في المحيط الهادئ وسفن أخرى من الأسطول السادس المرابط في البحر الأبيض المتوسط إلى بحر العرب. كما أعلنت مشروع لتشكيل قوة بحرية مشتركة بين الدول الخليجية والولايات المتحدة غير أن دول الخليج رفضت المشروع^(٢).

وقد استغلت الولايات المتحدة أزمة رهائنها بإيران حيث وجهت أكثر من إحدى وعشرين سفينة حربية من بينها حاملتا للطائرات، وتزامن ذلك مع ورود تقارير من الدوائر الأمريكية بالخطر السوفييتي وخطط الكرملين للاستيلاء على نفط الخليج والتخطيط للإطاحة

(١) مراد، خليل (١٩٨٥)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة دراسات الخليج العربي، مجلد ١٧، العدد الأول، ص ٤٣.

(٢) العبيبي، دول الخليج والجزيرة، مرجع سابق، ص ٩٨.

بالأنظمة الحاكمة في الخليج وتنصيب أنظمة حليفه لها. ليتوج الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

بإعلان مبدأ كارتر الذي أُعلن فيه ارتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي الأمريكي^(١).

الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠

أشرنا سابقاً أن توازن القوى الإستراتيجي في الخليج قد شهد تحولاً لصالح العراق بعد التحول في القوة الإيرانية نتيجة للوضع الداخلي بعد الثورة، مما شجع العراق على تصعيد النزاع مع إيران كرد على الاستفزازات الإيرانية المتكررة للعراق وتهديداتها بتصدير الثورة إلى العراق، وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه أورجانسكي في نظرية (تحول القوة) حيث يرى بأن احتمالات الصراع بين دولتين تزداد حينما يبدأ ميزان القوة في التحول لصالح أحدهما على الآخر، بل أنهما يصبحان من أكثر الدول احتمالاً للدخول في صراعات شديدة أو حروب شاملة^(٢).

وتأسيساً على ذلك جاءت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ كنتاج للتحول في القوة بين البلدين، سواء عبر ضربة إجهاضية إيرانية لإدراكيها بفقدانها تفوقها العسكري والسياسي، أو لإدراكيها تحول القوة لدى العراق، أما العراق فقد لجأ إلى شن الحرب بضربة استباقية لإدراكيه التحول في ميزان القوى لصالحه من جانب، وحافظاً على أنه وشرعية نظامه من الإيديولوجية الجديدة في إيران من جانب آخر، فالعراق هدف إلى احتواء الثورة الإيرانية، ووقف تداعياتها المستقبلية لإدراكيه حجم التهديدات الكامنة على نظامه في حال نجاح الثورة في تحقيق أهدافها، أما إيران فلم يتبلور هدفها إلا بعد مرحلة لاحقة للحرب، وهو تقوية الثورة داخلياً عن طريق القضاء على معارضيها، بحشد التعبئة الشعبية الواسعة للدفاع عن إيران ضد عدو

(١) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) مرهون، عبد الجليل، أمن الخليج بين نظريات ثلاثة (٢)، صحيفة الرياض، العدد ١٣٧٧٣، ١٠/٣/٢٠٠٦.

خارجي. كما أتت الحرب كمسوغ واقعي لتصدير النموذج الإسلامي الثوري الإيراني إلى الخارج، وخاصة إلى العراق بإحلال نظام إسلامي بدلاً من النظام البعثي العلماني الحاكم^(١).

لقد كانت الحرب العراقية الإيرانية في بعد من أبعادها الظاهرة حدودية وذات علاقة بالمشكلات التاريخية، إلا أن المدقق بمعطيات هذه الحرب يجد أنها كانت حرباً سياسية بقدر ما كانت حرباً حدودية ومرتبطة بالاعتبارات الإستراتيجية بقدر ارتباطها بالحقائق الجغرافية والتاريخية، فقد كانت الأبعاد السياسية للحرب واضحة ربما أكثر وضوحاً من الأبعاد الجغرافية والحدود التقليدية. فقد كان كل طرف ينظر إلى هذه الحرب انطلاقاً من التناقض السياسي المستمر بين البلدين للهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي^(٢).

وقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتطرح متغيراً جديداً في خريطة النظام الإقليمي العام ولتصبح واحدة من المتغيرات الرئيسية في عمليات الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني للخليج كنصف إقليمي فرعي، ومن بين ما أدت إليه تلك الحرب أيضاً حدوث انقسام في النظام العربي بين مجموعة من الدول التي كان يطلق عليها جبهة الصمود والتصدي بين مؤيد للعراق كالالأردن ومصر صراحة، رغم أن مؤتمر الصمود والتصدي عقد خصيصاً لمواجهة الموقف المصري بالصلح مع إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد وإخراج مصر من الجامعة العربية، أما دول الخليج فقد شاركت ضمنياً إلى جانب العراق وذلك لتجريم الدور الإيراني وتأثيراته الإسلامية الراديكالية، وعلى الجانب الآخر - عربياً - عارضت سوريا وليبيا الموقف العراقي مما أدى إلى انقسام الموقف العربي وتشرينه، مما خلف آثار سلبية على الأمن القومي العربي بشكل عام وأمن الخليج بشكل خاص^(٣).

(١) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣) البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ٦٩. وأيضاً:
- Rajaee, Farhang., (1993), **The Iran-Iraq war: the politics of aggression**, Gainesville:
University Press of Florida, p28-33.

كان من أهم نتائج الحرب غياب القوتين العراقيتين والإيرانية عن معادلة التوازن الاستراتيجي الخليجي، الأمر الذي صب في مصلحة السعودية الذي استغلت الطرف التاريخي باتجاه تثبيت زعامتها على الصعيد الإقليمي الخليجي من دون منافس قوي، وفي بعد آخر دفعت الحرب العراقية الإيرانية باتجاه تطوير الوجود العسكري في المنطقة، وأخذه أبعاداً مؤسسية ونظامية لم تنته بانتهاء الحرب بل حافظت على وجودها بداعوى ومبررات تتم صياغتها حسب الظروف. أما البعد الأهم في نتائج هذه الحرب فهو بروز العراق قوة إقليمية متعاظمة في نقلها العسكري، وخاوية في الوقت نفسه في قدراتها المالية والاقتصادية، وهي قوة كانت معرضة وبالتالي لاحتمالات الانفجار الأمني والاجتماعي^(١)، كما سنرى لاحقاً.

وبالرغم من مسببات تلك الحرب وأهدافها، فإن قيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، قد أحدثا خللاً في شكل التحالفات والتوازنات في النظام الإقليمي الخليجي، لقد أدركت الدول الخليجية التهديد الذي يستهدف شرعية واستقرار نظمها الحاكمة بعد سقوط الشاه، الذي تعده عنصراً هاماً من عناصر استقرارها الداخلي. كما فقدت السعودية حليفاً استراتيجياً لها، وركيزة أساسية من ركائز استقرار التوازن الإقليمي، وبقيام الثورة الإيرانية واجهت تلك الدول الخليجية تحول إيران من حليف إلى تهديد محتمل. الأمر الذي أصبحت معه تلك الدول بين مصدرين للتهديد، الأول قائم على القدرة العسكرية والآخر قائم على التهديد الأيديولوجي، مما فرض على الدول الخليجية إعادة ترتيب صياغة أنماط تحالفاتها الإقليمية ضد التهديد الذي يستهدف شرعية واستقرار نظمها الحاكمة^(٢).

(١) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢) عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٨١-٨٤. وأيضاً:

- Bahgat, Persian Gulf Security at the Turn of the Century: Opportunities and Challenges, op. cit, p79-92.

وعلى ضوء ذلك، فقد ارتأت الدول الخليجية الست إتباع نفس الصيغة السابقة في تحالفها مع الشاه، وذلك بالتحالف مع العراق الأقوى عسكرياً وليس مع إيران الأضعف عسكرياً، ولكن الأخطر أيديولوجياً في تهديد شرعية واستقرار هذه النظم، ولقد ساهمت أحداث الثورة وال الحرب تبدل تلك التحالفات عبر توثيق العلاقات بين الدول العربية الخليجية وال伊拉克 التي انتقلت من حالة الريبة بين الطرفين إلى حلفاء يهددهم خطر خارجي مشترك، تمثل في خطر تهديد شرعية أنظمتهم، لذلك زاد التعاون والتنسيق بين بعض تلك الأطراف الخليجية وال伊拉克 لردع هذا الخطر^(١).

إنشاء مجلس لتعاون دول الخليج العربية

جاءت نشأة مجلس التعاون الخليجي في إطار التحولات الإقليمية العديدة التي شهدتها المنطقة العربية بعامة، ومنطقة الخليج العربي بخاصة. فلم تكن نشأة المجلس طبيعية وفي ظل ظروف عادية، وإنما جاءت تعبيراً عن حجم الأزمات والمخاطر التي تواجهها الدول الخليجية مجتمعة. وظلت ظروف هذه النشأة مصاحبة للمجلس منذ ظهوره إلى حيز الوجود في العام ١٩٨١م وحتى الآن، ويمكن القول أن ظروف النشأة هذه قد ألقت بظلالها على عمل المجلس، وألقت بظلالها أيضاً على كافة الممارسات الخاصة به فيما بعد^(٢).

ومع أن الحافز الذي عجل بتأسيس مجلس التعاون الخليجي كان رد فعل على حدث إقليمي خطير، وهو وقوع الحرب العراقية الإيرانية، إلا أن أعضاءه الستة تجمع بينهم في واقع الأمر عوامل جغرافية وانسجام اجتماعي وظروف اقتصادية متشابهة تكفل لهذا التجمع إمكانية الاستمرار، وأن قيام مجلس التعاون الخليجي قد تم في إطار ميثاق جامعة الدول العربية الذي

(١) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) عبد العظيم، صلاح، (٢٠٠٧)، مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن: أجواء النشأة وتحديات الحاضر، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٣٠، ص ٢١.

نص على حد الأعضاء على تكوين اتحادات أوئق بين اثنين أو أكثر من المشتركين في عضوية الجامعة، وقد أشارت مقدمة تأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى هذا النص الوارد في ميثاق جامعة الدول العربية^(١).

ولم تكن نشأة مجلس التعاون الخليجي وليدة اللحظة وإنما سبقتها أفكار وجهود كثيرة من بعض دول الخليج ست، ولعل أبرزها ما قام به أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان في العام ١٩٨٠م، إذ قام الأمير بإطلاق قادة دول الخليج العربي على بعض الأفكار الكويتية حول قيام وحدة خلессية، وتم النقاش لأول مرة بشكل رسمي في العام ١٩٨٠م، وفي اجتماع عُقد في أواخر ذلك العام في السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين قادة دول الخليج العربية، وتم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول ست، ومن هذا المنطلق عقد وزراء خارجية الدول ست اجتماعين أحدهما في مدينة الرياض في ٤ فبراير/شباط من العام ١٩٨١م، والثاني في مسقط في ٩-١٠ مارس/آذار من العام نفسه، حيث تم الاتفاق على إنشاء مجلس للتعاون وعلى النظام الأساسي له، وفي ٢٥ مايو/أيار ١٩٨١م عُقد المؤتمر الأول لقمة مجلس التعاون الخليجي في مدينة أبو ظبي^(٢).

إن النشأة التاريخية للمجلس في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وعسكرياً، خصوصاً بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية، وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، واستمرار النظام الجديد في إيران باحتلال جزر الإمارات

(١) العقاد، صلاح، (١٩٩٣)، مجلس التعاون الخليجي في إطاره الإقليمي والدولي، الندوة العلمية الرابعة "دول مجلس التعاون الخليجي ووحدة التاريخ والمصير" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني، ص ٢٠١.

(٢) الأسطل، كمال محمد، (١٩٩٩)، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١٣-١٤.

الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، ثم نشوب الحرب العراقية – الإيرانية، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، وبالرغم من أن البيان الخاتمي الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون (أبو ظبي ٢٥-٢٦ مايو/ أيار ١٩٨١) لم يتحدث عن الأمن بصورة واضحة، إلا أنه أشار إلى: "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد دورهم الجماعي"^(١).

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي^(٢):

- ١- تحقيق التنمية والتكميل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- ٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- ٣- وضع انظمه متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
 - الشؤون الاقتصادية والمالية.
 - الشؤون التجارية والجمارك والموانئ.
 - الشؤون التعليمية والثقافية.
 - الشؤون الاجتماعية والصحية.
 - الشؤون الإعلامية والسياحية.

(١) المهيري، سعيد حارب، (١٩٩٩). *مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الانجازات)*، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ص ١٠.

(٢) ست ابوها، ماهر عاشر، (١٩٨٩). *مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية* ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، ص ٤.

٤- دفع عجلة النقدم العلمي والتكنى في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

ومن التدقيق في هذه الأهداف يلاحظ أن أهداف مجلس التعاون الاقتصادي والاجتماعية محددة بشكل واضح، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية؛ إذ لم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية أو الأمن الخارجي أو حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطر الخارجي، وبقراءة هذه الأهداف يتضح أن بعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد يكون غائباً، وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسياً، حين شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على أنهم يؤكدون : "أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أنها وصيانة استقلالها^(١).

إلا أن هذا الموقف لم يكن موجهاً إلى كل القوى العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية مستعدة لقبول أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي دور أمني تفرضه التطورات، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار اتفاقيات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في إطار الصراع العالمي. أو مواجهة مباشرة مع إيران التي جعلت من القضاء على النفوذ الأمريكي أحد أهدافها الرئيسية، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت من جانبها حرصاً واهتمامًا على أداء هذا الدور طوال فترة رئاسة رonald Reagan (١٩٨٠-١٩٨٨) الأمر الذي مكن النظم الخليجية من حماية أنها على المستويين الداخلي والخارجي^(٢).

(١) البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٩١.

وعوماً كان خوف دول مجلس التعاون الخليجي من الأطماع العراقية بالسيطرة على المنطقة ومد نفوذه إلى النظام الإقليمي العربي، والإحساس بالخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعدها عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافسه مع الولايات المتحدة على مقدرات وثروات المنطقة، وبالتحديد الطاقة النفطية، كانت مجمل تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهو ما رأى فيه بعض المحللين رؤية سليمة وصحية من دول الخليج لمعادلة التوازن الإقليمي في الخليج، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق التوازن الثلاثي أو المركب، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق نظراً لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى في المنطقة^(١).

(١) البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ٨٣ وما بعدها. وأيضاً: - Martin, Lenore G., (1984), **The unstable Gulf : threats from within**, Lexington, Mass. : Lexington Books, p22-25.

المبحث الثالث

توازنات القوى الإقليمية بعد حرب الخليج الثانية

أفضت حرب الخليج الأولى بتداعياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العراق ومنطقة الخليج العربي واقعاً جديداً كانت أولى أسمائه تربع العراق على عرش النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الفرعي في الخليج، فقد خرج من حربه مع إيران منتصراً سياسياً وفي جعبته إمكانيات عسكرية وتقنولوجية هائلة جعلته في مرتبة النـة لـإسرـائيل، وحامـياً لـدولـ الخليـجـ العربيـ، الأمرـ الذيـ تطلعـ إلـيهـ العـراقـ كـفرـصـةـ ذـهـبـيةـ لـفـرـضـ هـيـمـنـتـهـ عـلـىـ النـظـامـ الإـقـلـيمـيـ الخليـجيـ، ثمـ ماـ لـبـثـ هـذـهـ الأـفـكـارـ أـنـ تـرـجـمـتـ إـلـىـ وـاقـعـ أـزـمـةـ عـرـاقـيـةـ -ـ خـلـيـجـيـةـ فـيـ ضـوءـ مـجـلـسـ التـعـاـونـ لـدـوـلـ الـخـلـيـجـيـةـ، ثـمـ إـلـىـ أـزـمـةـ عـرـاقـيـةـ -ـ دـوـلـيـةـ أـخـذـتـ فـيـ طـيـاتـهـ قـضـائـاـ سـيـاسـيـةـ وـأـمـنـيـةـ وـإـنـسـانـيـةـ، خـصـوصـاًـ أـنـهـ جـاءـتـ فـيـ فـتـرـةـ أـرـسـتـ فـيـهـاـ القـوـىـ الـعـظـمـىـ مـبـداًـ التـعـاـيشـ السـلـمـيـ وـالـوـفـاقـ الدـولـيـ، وـحـلـ النـزـاعـاتـ إـقـلـيمـيـةـ وـدـولـيـةـ بـالـطـرـقـ السـلـمـيـةـ.

وفي الحقيقة، كان للتحولات الدولية التي واكبت وأعقبت أزمة الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس / آب في العام ١٩٩٠، دوراً واضحاً في إيجاد بيئة إقليمية ودولية مغایرة بعض الشيء لما آلفته السياسة الخليجية خلال عهودها الماضية، فالتحولات التي طرأت على منظومة العلاقات الشرق أوسطية بمحدداتها التعاوني والصراعي، لا يمكن فصلها عن النواتج المصاحبة لعمليات التحول في هيكل بناء النظام العالمي. كما كان لأزمة الخليج تأثيرات قوية على سياسات الدول الخليجية فقد دعمت هذه الأزمة وجهة النظر الخليجية القائلة بضرورة توسيع علاقاتها الدولية، وإعادة تشكيل علاقاتها بالأطراف العربية والإقليمية حسب موقفها من الأزمة^(١).

(١) عودة، جهاد، (١٩٩٣). إشكاليات الأمن الإقليمي ومصادر القوة، في: دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وتحمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني، ص ٩٤.

وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية تعد شكلاً من أشكال التوترات القائمة بين الدول الكبيرة في النظام الإقليمي الخليجي، فإن غزو العراق للكويت هو نموذج للتوترات القائمة بين الدول الصغيرة والكبيرة، وما يمكن أن تتعرض له الدول الصغيرة في هذا النظام من تهديد وغزو واحتلال غير مبرر من الدول المجاورة^(١).

ويرى بعض المراقبين الدوليين، أن الرئيس العراقي صدام حسين بدأ التفكير في غزو الكويت، بعد انتهاء حربه ضد إيران، في ٨ أغسطس ١٩٨٨م ، أو في أواخر هذه الحرب، حينما أحس بفشلـه في الحصول على منفذ بحري إلى شط العرب، في الخليج، بعد حرب استمرت ثمانـي سنوات . تلك الحرب التي استعد لها العراق، قبل بدايتها بستـين، ورصد لها عام ١٩٨٠ مبلغ ٣٠ مليار دولار، وما قيمته ٣٥ مليار دولار، من السلع المدنـية، وما قيمته ١١ ملياراً، من الأسلحة والعتاد؛ ولم يكن مـداناً في ذلك الوقت، إلا بـمليار واحد فقط من الدولـارات. وكانت الحصيلة النهـائية لـذلك الحرب، خسارة العراق مبلغ ٤٥٢,٦ مليار دولار، مقابل مبلغ ٦٤٤,٣٣ مليار دولار، خسرتها إـيران، وأصبحت ديون العراق الخارجية تـفوق ١٢٠ مليار دولار. مما حـدا بـصدام حسين إلى التـفكير في الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية باـفتـعال أـزمة مع الكويت، بـحـجة استـمرارـها في تـجاوزـ حـصـتها المـقرـرة من إـنتاجـ الـنـفـط . وكان ذلك هو السـبـب الرئـيـسيـ الثانيـ لـغـزوـ الـكـويـتـ فيماـ بـعـدـ^(٢).

لقد كان العراق يبحث عن وسـيلة لإـعادـة تـوازنـ مـكانـتهـ الإـقـليمـيـةـ عبرـ مـطالـبـ وـاتهـامـاتـ لـدولـ مجلسـ التعاونـ الخليـجيـ للـخـروـجـ منـ هـذـاـ المـأـزـقـ، أوـ لـتـخفـيفـ وـطـأـةـ مشـاكـلـ الـحـربـ، بـالتـوجـهـ خـارـجـ نـطـاقـهـ القـومـيـ عـبـرـ جـوارـهـ الإـقـليمـيـ منـ خـلـالـ الـكـويـتـ فـيـ غـزوـهـ لـهـ، وـكـانـ ذـلـكـ نـتـاجـ حـسـابـاتـ خـاطـئـةـ لـمـ تـخـطـطـ الـقـيـادـةـ الـعـرـاقـيـةـ لـآـثـارـهـ بـدـقـةـ، بلـ اـفـقـدـتـ ذـلـكـ الـقـيـادـةـ الـرـؤـيـةـ

(١) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٢) العصيمي، محمد دخيل ، (١٩٩١)، الكويت : تاريخ ، أحداث ، تحرير ، وثائق ، أشعار ، الكويت : المؤلف ، ط ١ ، ص ص ٧٤ - ٧٥.

الاستراتيجية النافذة، أو كنتيجة لإغراءات خارجية، تهدف من وراء الغزو إلى تحقيق أهدافها واستراتيجياتها^(١).

وصاحب الغزو العراقي للكويت بكل تطوراته وتداعياته تغير طبيعة ودرجة التهديدات ومصادرها، حيث أصبح العراق مصدر التهديد الرئيسي، في حين أصبحت القوة الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل، هي مصدر الأمن والاستقرار في الإقليم، وبذلك بربت من جراء هذا الغزو تهديدات متعددة منها: تغير مصادر التهديد بقربها المباشر وانتشار تأثيرها لعدة دول، كما ساد المفهوم العسكري للتهديدات الخارجية، في اعتبار القضايا الأمنية والعسكرية هي السياسة العليا، تقدم ما عادها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تراجعت إلى السياسة الدنيا، وأضحت بذلك التهديدات العسكرية الخارجية على قائمة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي، ودخول العامل الدولي كأحد المرتكزات الرئيسية في ترتيبات الأمن، عبر القبول الطوعي بالوجود العسكري الأجنبي، باعتباره أهم ضمانات هذا الأمن الجديد، بالإضافة إلى تزايد معدلات الإنفاق الدفاعي لدول المجلس^(٢).

وقد كان من أهم تداعيات الغزو العراقي للكويت أن توسيع الأزمة في أشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون كافة، لا بسبب تضامن دول الخليج مع الكويت فحسب، وإنما بسبب توسيع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة أيضاً، من السعودية وحتى الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تحريض العراق لشعوب تلك المنطقة ضد حكامهم، وتتطورت الأزمة إلى المحيط العربي، لتقسم الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج، ودول ضد تحرير الكويت بالاستعانة بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة، وقد أطلق عليها الكويتيون دول الصد^(٣).

(١) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٣) العجمي، ظافر، (٢٠٠٦). أمن الخليج العربي: تطوره وأشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ص ٥٩٧.

وقد كان الاعتقاد السائد أن لا أحد سيعبث بأمن الخليج لارتباطه بمصالح الغرب النفطية، وكان هذا هو الخطأ الأول، أما الخطأ الثاني فكان توقيع الخطر على أمن الخليج من مصادر خارج نطاقه الإقليمي، وكان هذا صدمة لدول عربية عديدة لم تستوعب الحدث، ولم تكن جاهزة لاتخاذ قرار مدروس مسبقاً، ولم تكن دول الخليج راضية عن الموقف العربي، بسبب تعذر الوصول إلى موقف جماعي من الأزمة، ولم تشارك في تحرير الكويت سوى ثلاثة دول عربية، ولم تتوافق على ذلك إلا ١٢ دولة من أصل ٢٠ دولة حضرت مؤتمر القاهرة الطارئ في ١٥ أغسطس/آب من العام ١٩٩٠، وكان نتيجة ذلك تمسك دول الخليج بالحل الدولي^(١).

وقد أحدث الغزو العراقي للكويت أزمة مؤثرة بدرجات متفاوتة في سلوك الدول الخليجية حول هويتها وحقيقة انتمائها، إذ بدأت بعض هذه الدول تطالب بفصل وفك ارتباط الخليج بالأمة العربية وبنظامها الأمني بسبب ما أحدثه الغزو من تحول تاريخي في المنطقة، وشكل الهاجس الأمني عامل قلق رئيسي بالنسبة للكويت ولبقية دول الخليج بعد أن أثبتت الغزو قصوراً حقيقياً في مقدرة دول الخليج العسكرية على منع العدوان، وقد تولدت قناعة لدى بعض الدول الخليجية بعدم جدوى الدفاع الذاتي^(٢).

وقد جاءت حرب الخليج الثانية في ظرف يتشكل فيه نظام عالمي جديد ، لم تستقر كل معالمه بعد، وقد ظهرت بعض العوامل التي ساعدت على تشكيل هذا النظام ، منها تدهور المكانة النسبية للاتحاد السوفيتي على قمة النظام الدولي، وتفككه بعد ذلك، وصعود قوى جديدة تتمثل في اليابان في شرق آسيا، وألمانيا في وسط أوروبا، وانتهاء الحرب الباردة، ومنها الأولوية التي أصبحت القوى الكبرى توليهما اهتمامها الاقتصادي، ليكون بدليلاً عن الصراع

(١) المرجع السابق، ص ٥٩٨.

(٢) العنزي، عبد الله، (١٩٩٦). *أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات*، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٨٣)، ص ٤٢.

الأيديولوجي، الذي ساد في ظل نظام القطبية الثانية، وتحول العالم تدريجياً خلال التسعينات من هيمنة ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية الأمريكية^(١).

كما ترتب على حرب الخليج الثانية تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً، وتتمثل في^(٢):

- إرساء نظام أمن مستقر في منطقة الخليج بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.
- العمل على إنهاء الصراعات والمنازعات الإقليمية وحلها، سلماً.
- إعادة تكييف اقتصadiات المنطقة.

واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفة في المنطقة ، ومنها استمرار العراق كمصدر للتهديد ، ودعم إيران المجموعات الراديكالية المتطرفة ، فضلاً عن مشكلات الصراع العربي – الإسرائيلي. ثم مشكلة الأسلحة المتعددة إلى المنطقة ، وسعى بعض دولها إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل^(٣).

وأدّت حرب الخليج الثانية إلى اختلال التوازن العسكري في المنطقة في صالح إيران بصفة أساسية ضد العراق. فقد استطاعت إيران خلال الحرب تحقيق العديد من المكاسب سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، وهو ما تدركه دول الخليج التي انتهى الخطر العراقي بالنسبة لها بعد ما لحق بالعراق من خسائر، رغم أن الاختلال لم يكن كبيراً وكان بإمكان العراق

(١) أبو غزالة، محمد عبد الحليم، (١٩٩٥)، درع وعاصفة الصحراء، حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي ، مطبعة أخبار اليوم التجارية ، القاهرة، ص ١٨٢ .

(٢) أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦ ، يونيو ١٩٩٢م، ص ٢٨ .

(٣) أبو غزالة ، درع وعاصفة الصحراء ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

تعويض خسائره. أما فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي بين إيران والدول الخليجية، فقد كانت الدول الخليجية تدرك أن إيران أضحت القوة الأولى والكبيرة في الخليج وأن التوازن بين إيران وبينها مجتمعة يميل بشكل كبير جداً لصالح إيران، إلا أن الدول الخليجية ظلت رافضة لترابط الدور الإيراني في الخليج وأن تصبح إيران القوة المهيمنة والمنتفذة في المنطقة^(١).

إعلان دمشق

كان من نتائج حرب الخليج الثانية على توازن القوى في الخليج طرح موضوع أمن الخليج على المستوى العربي، حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي بالتحالف مع الدول العربية التي ساندتها ضد العدوان العراقي، لاسيما مصر وسوريا، إلى محاولة تشكيل بناء أمن إقليمي يعتمد على الدعم المالي الخليجي، مقابل تواجد عسكري سوري ومصري كبير في منطقة الخليج ، وسمي هذا التحالف "بإعلان دمشق" أو تكتل "٢ + ٦" والذي يقصد به دول الخليج العربي الست ، إضافة إلى مصر وسوريا ، والذي تم التوقيع عليه في العاصمة السورية دمشق في مارس من عام ١٩٩١م ، ونص الإعلان على أن تقدم دول مجلس التعاون الخليجي دعماً نقدياً يصل إلى ١٠ بلايين دولار سنوياً لكل من مصر وسوريا مقابل الدعم العسكري من كلتيهما^(٢).

ويعتبر إعلان دمشق بمثابة التطور الأمني الرئيس في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية ، وقد استهدفت دول الإعلان توفير مظلة أمنية إقليمية تتمرکز حول ائتلاف سعودي

(١) العدوبي، محمد أحمد (١٩٩٨)، *حرب الخليج وأمن الخليج*، مركز المحرورة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ص، ١٥٢، ص، ١٥٤.

(٢) بستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . وأيضاً: - Ehteshami, Anoushiravan., (2007), **Globalization and geopolitics in the Middle East: old games, new rules**, London: Routledge, p257-259.

مصري سوري ، وقد بزغت فكرة إعلان دمشق من الائتلاف الذي كان سائداً في وقت حرب الخليج الثانية بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ^(١).

و الواقع أن إعلان دمشق جاء متسقاً مع المصالح الأمريكية في إيجاد نظام تحالف إقليمي عربي في مواجهة أية تهديدات مستقبلية ضد دول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة من جانب إيران ، ذلك أن الولايات المتحدة بعد الحرب كانت هي القوة الوحيدة المهيمنة والتي بوسعها إملاء أي نوع من الترتيبات الأمنية على دول المنطقة ، وقد رغبت الولايات المتحدة في تغيير خارطة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن خرج العراق من هذه المعادلة ، وظلت إيران في حالة عزلة إقليمية ، ودخلت الولايات المتحدة إلى لعبة التوازن الإقليمي لتدعيم وبقوة كفة دول مجلس التعاون الخليجي على حساب طرف النزاع (العراق وإيران) سابقاً ، كما جاء توقيع هذا الإعلان الأمني منسجماً مع المصالحة الأمريكية في تحويل جزء من العبء العسكري إلى دول المنطقة ، خاصة مصر ^(٢).

ولكن فيما بعد، أجهضت عملياً فكرة إعلان دمشق ومجمل الأفكار التي قام عليها ، حيث حدث انقسام عربي بين الدول الثمانية حول التواجد الأجنبي في شبه الجزيرة العربية، وقد ظهر هذا الارتداد على مستويين: الأول هو الدعوة لإعادة تنظيم العلاقات العربية – الخليجية على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار عامل المصالحة كأساس لهذه العلاقات بدلاً عن الانتماء والولاء ، والثاني تقليص دور العربي في أمن الخليج وربط الأمان بـ "بالأمن العالمي" وإعطائه الأولوية للبعد الدولي على غيره من الأبعاد والاعتبارات الأخرى ^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) رجب، يحيى حلمي، (١٩٩٩). *أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية*، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٢٧٠.

(٣) إدريس محمد السعيد، (٢٠٠٠). *النظام الإقليمي للخليج العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٥٥٧ .

لقد كان للتراجع عن مضمون وثيقة إعلان دمشق وتعديل بعض بنودها بما يخدم المصالح الثنائية بين الدول على حساب المصلحة العليا للخليج العربي ، بالإضافة إلى التحفظات الأمريكية على حجم الدور المصري وال Soviety في التواجد في منطقة الخليج ، واعتراض إيران على وجود قوات مصرية وسورية في دول الخليج العربي من أسباب تجميد إعلان دمشق ، وهي في نفس الوقت وفرت الفرصة لتبني الوجود العسكري الأجنبي خاصه الأمريكي في مياه وأراضي دول الخليج^(١).

الترتيبات الأمنية بعد حرب الخليج الثانية

أما في مرحلة ما بعد الأزمة وانتهاء الحرب وتحرير الكويت بإرادة دولية، وبعد أن أيقنت دول مجلس التعاون أن جميع الترتيبات الأمنية السابقة للمجلس بما فيها قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية بما فيها إعلان دمشق لن تضمن عدم وقوع العدوان مرة أخرى على إحدى هذه الدول، بدأت بعض دول الخليج البحث عن ترتيبات أمنية جديدة تستطيع ردع العدوان، وأصبح واضحاً أن مشكلة الأمن في منطقة الخليج تتجه إلى صيغة تقوم بموجبها قوى دولية وبالذات الولايات المتحدة بحماية الأمن^(٢).

فبالرغم من أن الخطر العراقي على أمن الخليج قد تضاءل بعد تدمير القوة العسكرية العراقية، إلا أن مهددات الأمن الخليجي ظلت قائمة، خصوصاً في ظل استمرار التهديد الإيراني، مما دفع دول الخليج للإسراع في البحث عن صيغة جديدة لتحقيق الأمن الإقليمي

(١) بدران، ودود، (١٩٩٤)، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج ، في كتاب "أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات" ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٣٨٩ .

(٢) العنزي، أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات، مرجع سابق، ص ٢٦١.

الخليجي. ومن بين ثلاثة بدائل طرحت عليها في ذلك الحين، تم استبعاد اقتراح السلطان قابوس بإقامة جيش خليجي قوامه مائة ألف جندي يقوم بمهمة الردع والدفاع المشترك عن أمن دول المجلس، حيث أوضحت المباحثات حوله عدم وجود قاعدة كافية من التأييد بين دول مجلس التعاون لهذا المشروع، لتعذر تحقيق مثل هذا التكامل الأمني من الناحية الواقعية. وتم تهميش دور مصر وسوريا في إطار التراجع عن صيغة (٢+٦) التي أقرها إعلان دمشق، خوفاً من تداعيات ذلك على العلاقة مع إيران، وبقي البديل الأخير المتمثل في استمرار الاعتماد على الحماية الغربية والأمريكية تحديداً^(١).

لكن الولايات المتحدة فضلت صيغة التحالفات الثنائية، على غرار ما كانت تقوم به بريطانيا في السابق مع حكام الخليج، وتم توقيع اتفاق مع المملكة العربية السعودية في سبتمبر من العام ١٩٩١، تلاه اتفاق ثان بين السعودية وبريطانيا، وثالث مع فرنسا، وبالمثل قامت البحرين في الشهر نفسه بتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة، وقد وصل الأمر في هذا الإطار إلى حد إعلان الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية البحريني بأنه لم يعد هناك ما تخشى منه دول مجلس التعاون الخليجي في التنسيق المعلن مع الولايات المتحدة لحماية أمن المنطقة، وهو ما عبر عنه الشيخ حمد بن عيسى ولـي العهد حينئذ عندما قال: "التوارد العسكري الأجنبي إذا جاء ضمن أصول اتفاق استراتيجي بين أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي لم يعد تواجه محاجاً"، وتحت هذا المبرر وقعت باقي دول المجلس اتفاقيات مماثلة، في حين تراجعت فكرة إقامة التحالف الجماعي بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي^(٢).

(١) بستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص ٥٤١-٥٤٢.

وأدت تداعيات حرب الخليج الثانية وال فترة التالية لها إلى تحول كبير في شكل الوجود

ال العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج تحديداً، في اتجاهين:

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة، أو حتى بعض الدول التي لا يبدو أنها تربطها علاقات سياسية قوية بها، وتتضمن تلك التسهيلات، حق استخدام المجال الجوى، وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية، وعمليات النقل الجوى والانتشار المتقدم، وخدمات الوقود والصيانة، وتخزين الأسلحة، إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها. وتتأتى أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة، تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو بحرية أو بحرية، سواء بمركز عناصر من تلك القوات فعلياً فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، وتم إدارتها بموجب اتفاقيات عسكرية مع الدول المضيفة لها. ويمكن ذلك القوات الأمريكية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد كبرى، أو إتمام ذلك الحشد بشكل سريع^(١).

وبشكل عام كان انهيار التوازن الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي التداعي الأكثر مركزية لحرب الخليج الثانية. وكان انتعاش الاستقطاب الإقليمي، وانتشاره أفقياً ضمن مستويات غير معهودة، التداعي الآخر لها. وتجلى التداعي الثالث للحرب في عودة الموارن الخارجي

(١) ألم نهيان، شمة بنت محمد بن خالد، (١٩٩٩). تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، ص ٥١-٥٣.

كخيار متداول على صعيد مقاربة أمن الخليج، وذلك للمرة الأولى منذ انسحاب بريطانيا من شرقى السويس. أما التداعى الرابع للحرب، فقد تجلى في ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري، وهو الأمر الذى عكس تنامي الهواجس الأمنية وتضخمها^(١).

ويجب الإشارة هنا إلى بروز سياسة أمريكية نشطة وجديدة و مختلفة عن الأسلوب الحذر وغير المباشر الذى اتبع خلال فترة ما قبل غزو العراق للكويت، وانطلقت السياسة الأمريكية الجديدة من الاعتقاد بأن الولايات المتحدة حققاً سيادية في النظام الإقليمي الخليجي تتجاوز ما كان يعرف بالمصلحة الحيوية والإستراتيجية، فالولايات المتحدة هي التي خاضت الحرب ووضحت بأبنائها للدفاع عن الحقوق النفطية العملاقة وحماية السعودية، وهي التي انتصرت بالحرب وبالتالي فهي من ينبغي أن يجني ثمار النصر. وعليه فإنها سوف تقوم بكل ما ينبغي القيام به من أجل الحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها بشكل مستقل دون الحاجة للرجوع إلى أي طرف إقليمي أو دولي وبأقل قدر من الاعتبار لدول النظام الإقليمي الخليجي بما في ذلك الدول الصديقة، فأضحت الولايات المتحدة هي المهيمن على النظام الإقليمي وهي محور التوازن الاستراتيجي فيه. وكما كانت بريطانيا هي القوى العظمى التي تدير الأمان وتحمي الدول وتقرر السياسات في الخليج قبل عام ١٩٧١، أصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى والتي تدير الأمان وتملي السياسات الداخلية والخارجية على دول النظام الإقليمي الخليجي، وتتخذ القرارات المصيرية بما في ذلك قرار الحرب والسلم وغزو الدول وتغيير الحكومات^(٢).

وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، والذي سيتناول الواقع السياسي والاستراتيجي في الخليج مع بداية القرن الجديد.

(١) مرهون، عبد الجليل، *متغيرات الأمن في الخليج*، جريدة الرياض، العدد ١٤٢٩١، ١٠ أغسطس / آب ٢٠٠٧م.

(٢) عبد الله، *النظام الإقليمي الخليجي*، مرجع سابق، ص ١٧٩-١٨٠.

الفصل الثالث

الواقع السياسي والاستراتيجي في الخليج مع بداية القرن الجديد

يرى العديد من الخبراء الاستراتيجيين أن التفاعلات السياسية والعسكرية والإستراتيجية التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين قد قادت مع نهاية القرن إلى ترسيخ أسس جديدة لصراع حضاري متوقع في المنطقة المركزية من الشرق الأوسط، فبدأت تظهر عدة مصطلحات منها (صراع المصالح) أو (صراع الصقور والحمائم) أو (صراع الإرهابيين والمعتدلين) وغيرها من المصطلحات التي كانت تتبايناً بأشكال الصراعات المستقبلية واتجاهاتها في المنطقة كل وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص.

فقد وجدت هذه المنطقة نفسها تدور في حلقة مفرغة من خلال استخدام وتوظيف نهج الرضوخ والاستسلام للإرادات والمصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة، والتي زادت وتيرة وأشكال تدخلها في المنطقة تحت مفاهيم عدة بحجة حماية أمن دول الخليج العربي. وأصبح الغرب بقيادة الولايات المتحدة يصرح دائمًا بأن وجوده في الخليج هو لحماية أمن دول الخليج العربية من الخطرين المباشرين عليهم كما يعتقدون، وذلك يتمثل بكل من إيران والعراق، مما جعل من الخطر الإيراني والعراقي على الدول الخليجية من أكبر الأعباء الاقتصادية والمالية التي تتحملها هذه الدول، وخصوصاً مع وجود القوات الأجنبية في المنطقة والمليارات التي تدفع من ميزانيات هذه الدول لخدمة هذه القوات وتسلیحها^(١).

ومع بدء الألفية الجديدة واستمرار الأوضاع في الخليج في حالة عدم الاستقرار التي خلفتها حرب الخليج عام ١٩٩١ ، بدا واضحًا أن حسم الموقف في الخليج من قبل الولايات

(١) آل ثاني، فهد (٢٠٠٠)، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيولوبيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ١١٦.

المتحدة الأمريكية قد أضحت مسألة وقت فقط، إضافة إلى ضرورة توافر الذريعة التي تتذرع بها الولايات المتحدة لفرض أجندتها الجديدة في المنطقة ضمن استراتيجيتها للقرن الحادي والعشرين والتي استندت أساساً على فكرة الهيمنة الأحادية القطبية وفكرة "القرن الأمريكي"^(١).

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ لتشكل أحد أبرز أحداث العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والمتغير الأساسي المتحكم في جميع التفاعلات السياسية واتجاهاتها منذ بداية القرن الجديد وحتى الآن، وخصوصاً بعد أن أطلقت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب، والتي دشنت بالحرب الأمريكية على أفغانستان في نهاية عام ٢٠٠١، والتي انتهت بسقوط نظام طالبان الحاكم هناك، ومن ثم الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ والتي انتهت بسقوط النظام العراقي وحل حزب البعث الذي أضحي منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠ الخطر الأكبر على النظام الإقليمي الخليجي، رغم تراجع القوى العسكرية العراقية واحتلال توازنات القوى الإستراتيجية بشكل واضح في المنطقة لصالح إيران والدول الخليجية (في ظل الحماية العسكرية الغربية) على حساب العراق.

وكانت الحرب التي شنت على العراق بقيادة الولايات المتحدة تحت اسم "عملية حرية العراق" تجسيداً للتحول في السياسات العالمية للولايات المتحدة الأمريكية من التعددية إلى الأحادية، وتتضمن هذا التحول تطبيق مبدأ الضربات الاستباقية الذي يعد في واقع الأمر وسيلة جديدة لبسط القوة العسكرية الأمريكية، وإظهار استعدادها في عصر ما بعد الحرب الباردة للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها^(٢). وهو الأمر الذي شكل بطبعه الحال محدداً أساسياً في توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج.

(١) انظر: الرشيدى، حسن، (٢٠٠٢)، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم، مجلة البيان، المجلد (١٧)، العدد (١٧٩)، ص ٥٦-٦٢.

(٢) عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية وال العلاقات الخارجية (١٩٩٠-٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ١١٦.

المبحث الأول

أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الأمن الإقليمي الخليجي

لاشك في أن الولايات المتحدة في يوم ١٠ سبتمبر تختلف عنها فيما بعد، لا سيما في استعدادها لاستخدام الذراع العسكري كأداة رئيسية في السياسة الدولية. لقد كان العمل العسكري وعلى مر التاريخ إحدى أدوات العمل السياسي، إلا أنه وفي حالات السلم أو الحرب غير المعلنة بين دولتين أو أكثر يستخدم بدرجة أقل بكثير منه في حالات الحرب المعلنة. كما أنه في حالات السلم يظل مكتباً باعتبارات دبلوماسية واقتصادية وأمنية، ويتخذ أشكالاً خجولة.

بعد ١١ سبتمبر، أصبحت أمريكا تستخدم الآلة العسكرية، بكل أنظمتها، وتلوّح بها في تعاملها مع الدول التي تعتبرها معادية، أو حتى تلك التي تشكي في أنها تضرر نوايا سيئة لها رغم أنها ليست في حالة حرب معلنة معها. لقد تم نفخ الغبار عن مفاهيم وخطط عسكرية لم تكن تحظى بالموقع المركزي نفسه في الدبلوماسية الأمريكية من قبل، حتى أن أمريكا لوحظت بالسلاط النووي كأداة في العلاقات الدولية وتسعى لتطوير رؤوس ذرية ميدانية (تكتيكية) لاستخدامها في نزاعاتها^(١).

فقد شكلت هجمات ١١ سبتمبر على أهداف اقتصادية وعسكرية تعد رموزاً للحضارة الأمريكية القائمة على التفوق المادي والتكنولوجي، نقطة تحول كبرى إزاء المراجعات الدقيقة للعديد من السياسات الدفاعية الأمريكية، والتي كان يعتقد بشأنها أن الولايات المتحدة الأمريكية خلف مياه المحيط الواسع وفي حماية قوتها العسكرية الأسطورية يمكنها أن تعيش آمنة بعيدة عن أخطار العالم ومشاكله^(٢).

(١) العلوى، مجدى (٢٠٠٢)، الآثار السياسية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج، في كتاب: انعكاسات الحادى عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، بي، ص ٢٧.

(٢) العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مرجع سابق، ص ٨٩.

أعلن الرئيس بوش، في حديث له بعد تسعه أيام فقط من هجمات ١١ سبتمبر، أن الحرب ليست فقط على أسامة بن لادن والأصوليين الذين ضربوا الولايات المتحدة، لكن على كل الإرهاب "الذي له امتداد عالمي". في إطار هذه العملية، صاغ بوش رؤية لا هوادة فيها للانتصار في هذا الصراع، تصور أن الولايات المتحدة لن تتوقف عند تدمير الخلايا والمنظمات الإرهابية في أنحاء العالم؛ بل أن على الدول التي، من وجهة نظر واشنطن، تدعم النشاط الإرهابي، أن تختر بين الوقوف بجانب العالم المتحضر أو الوقوف إلى جانب الإرهابيين^(١).

وفي خريف عام ٢٠٠١، شنت الولايات المتحدة حملة عسكرية للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان الذي وفر لبن لادن وأتباعه مأوى آمن، واستئصال قيادة القاعدة من أوكرارها هناك، لكن لم يكن من الواضح، في بداية عملية "الحرية الدائمة"، ما إذا كانت الولايات المتحدة تعمل أساساً على استئصال تهديد إرهابي محدد من خلال إستراتيجية لـ"شل قدرة" القاعدة أم تشن حملة متواصلة لإعادة صياغة العالمين العربي والإسلامي – من ناحية التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط الأوسع ونشر نماذج للحكم في أنحاء المنطقة^(٢).

وفي المراحل الأولى للحرب على الإرهاب، وفرت الحرب ضد القاعدة الحافز لانعطاف مثير في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الولايات المتحدة والحكومات في أنحاء العالم ومنها بالطبع دول الخليج العربية. وكذلك شجع الصراع ضد القاعدة والجماعات ذات الصلة على درجة غير مسبوقة من المشاركة الأمريكية الرسمية في مشاكل الدبلوماسية العامة تجاه العالم الإسلامي، بهدف تقويض جاذبية التطرف الإسلامي^(٣).

(١) السلطى، إسماعيل (٢٠٠٢)، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادى عشر من أيلول/سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٢٥، العدد ٢٨٣، ص ٢٨٣-٣١.

(٢) ثابت، أحمد (٢٠٠٧)، إنهيار الاستثناء الأخلاقي للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، مجلة شؤون عربي، العدد ١٣١، ص ١٧٩-١٨١.

(٣) عطوان، خضر عباس (٢٠٠٢)، الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد أفغانستان: مكانة القوة في منظور القوة العظمى، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد ٤، ص ١٤٠.

لكن طموحات الرئيس بوش التي لا هوادة فيها أصبحت واضحة بصورة متزايدة مع سير الحرب، فقد وسع الرئيس بالأخص بؤرة الحرب على الإرهاب لتشمل فئة كاملة من النظم "المارقة". في خطابة عن حالة الاتحاد في يناير عام ٢٠٠٢ ، شدد بوش على قلقه تجاه الدول التي ترعى الإرهاب وتسعى في الوقت نفسه إلى امتلاك أسلحة دمار شامل _ وبخاصة الأسلحة النووية _ وتقم شعوبها. ووصف بوش ثلاثة من هذه الدول وهي (إيران والعراق وكوريا الشمالية) في خطابه بأنها أعضاء في "محور للشر". لاحقاً أشارت الإدارة مراراً إلى وجود صلة محتملة بين العلاقات بالجماعات الإرهابية والسعى لامتلاك قدرات أسلحة دمار شامل، في سعيها لتبرير التدخل العسكري والإطاحة بنظام صدام حسين في بغداد (وهو نظام لم يكن له أي صلة واضحة بهجمات ١١ سبتمبر). كما زعمت أجهزة المخابرات الأمريكية في ذلك الوقت، وتوصلت لجنة التحقيق في أحداث ١١ سبتمبر في وقت لاحق بأنه لا توجد صلة يعتد بها على مستوى العمليات بين الرئيس العراقي السابق صدام حسين والقاعدة^(١).

وفي الشهور التي تلت الهجمات، أوضح بوش كذلك أنه مصمم على علاج ما يعتبره جذور التهديد الإرهابي الذي يواجه الولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيين - أو حسب تعبير الرئيس أحياناً "تجفيف منابع الإرهاب". وقد اقترح الرئيس بوش القيام بذلك من خلال عملية لا تقل عن إعادة رسم خريطة العالمين العربي والإسلامي. وحين وضعت إستراتيجية الرئيس بوش للأمن القومي لعام ٢٠٠٢ الخطط العملية لتنفيذ هذه الفكرة، اتضح أن الولايات المتحدة سوف تسعى للقضاء على" الظروف الأساسية التي تؤدي إلى تفريخ الإرهاب من خلال توجيه جهود وموارد المجتمع الدولي نحو التركيز على المجالات التي تتعرض لأكبر المخاطر، ومن خلال دعم "الحكم

(١) إدريس، سماح وآخرون (٢٠٠٣)، محور الشر، مجلة الآداب، المجلد ٥٠، العدد ٤/٣، ص ٥٥-٥٧. وأيضاً: Brunn, Stanley D., (2004), **11 September and its AftermathThe Geopolitics of Terror**, London: Routledge, p58-62.

المعتدل والحديث"، لاسيما في العالم الإسلامي، لضمان أن الأوضاع والأيديولوجيات التي تشجع الإرهاب لن تجد أرضاً خصبة في أي دولة^(١).

ومن المعروف أن أفغانستان كانت المكان المناسب لنفي غير المرغوبين من معظم الدول العربية والإسلامية، وكانت الطبيعة الجبلية القاسية والموقع المتوسط ما بين بؤر الصراع الإقليمي - كشمير والشيشان وغرب الصين وبقايا الاتحاد السوفييتي - والوضع الاقتصادي البائس والزراعات المحمرة والتي تردهر في غياب سلطات مركبة، مكاناً صالحًا لإدارة التمرد على أي شيء. ومع فشل نماذج التنمية العربية، ومع استمرار نماذج سياسية غير ديمقراطية، ومع الشعور المستمر بالألم والغضب والإحباط الناتج عن إرهادات القضية الفلسطينية، كانت النتائج جملة من مؤشرات الحرب الجديدة، بدءاً بتجيير مركز التجارة العالمي في نيويورك وانتهاء به عامي ١٩٩٣ و٢٠٠١، مروراً بنسف السفارات الأمريكية في أفريقيا عام ١٩٩٨، وتجيير البارجة كول في عدن عام ٢٠٠٠^(٢).

وعلى الجانب الآخر - الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي والعالم الغربي - حدث تحول جوهري في أنماط التفكير ومكونات استراتيجيات البناء والصراع، لا يمكن معه أن تتسامح مع المفاجآت. فالالأصل في الإستراتيجية الجديدة هو التمدد من خلال خلق بيئات متشابهة لا تفصلها حواجز سياسية أو أيديولوجية أو قومية أو دينية أو حتى شرعية، تطبق النظم والقوانين نفسها وتستهلك المنتجات نفسها وربما لاحقاً تنتهي بالعادات والقيم نفسها. ولو تم رصد مؤشرات ذلك التحول خلال نحو عقد من الزمن، سيكون بالإمكان الوعي بالتغييرات التي لا بد وأن تتعكس وبشكل متتابع على قواعد العلاقات بين الدول والجماعات المؤثرة في العالم^(٣).

(١) السلطى، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادى عشر من أيلول/سبتمبر، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) السعدون، جاسم (٢٠٠٢)، أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، في كتاب: انعكاسات الحادى عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ١٦٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٩.

و عموماً يلاحظ المدقق في الجانب السياسي لسياق أحداث ١١ سبتمبر. أن هذه الأحداث قد جاءت في وقت التقت فيه ثلاثة متغيرات: الأول تعمق الهيمنة الأمريكية، وسيطرتها على مركز القوة الأعظم في النظام الدولي. الثاني أن الإدارة التي تحكم البيت الأبيض هي إدارة يمينية مرتبطة بتيار اليمين المسيحي، وهذا تيار مغرق في تطرفه السياسي المبني على تصورات دينية للصراعات السياسية، كما أنه تيار مرتبط بتيار اليميني المتطرف للصهيونية. المتغير الثالث هو تعمق الضعف العربي، و تعمق التمزقات العربية، و تعمق الاعتماد العربي سياسياً، وأمنياً، و اقتصادياً على الغرب عموماً، وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص و لافت^(١).

و من هنا يمكن القول أن أولى نتائج أحداث ١١ سبتمبر على العالمين العربي والإسلامي قد ترتب بالتحديد على منطقة الخليج و مختلف دولها. فللوهلة الأولى اختارت دول الخليج العربية أن تكون مع الحلف الدولي ضد "الإرهاب"، و قدمت ما طلب منها تقديمها لتسهيل العمليات العسكرية في أفغانستان، في حين كان موقف العراق رافضاً لإظهار أي تعاطف مع الولايات المتحدة و جهودها في مكافحة الإرهاب، أما إيران شبيهاً بموقفها في حرب الخليج الثانية، فقد جمعت بين الموقفين فكانت (مع/ضد)، مع الحرب ضد "الإرهاب" و ضد أي عمل عسكري أمريكي يستهدف دولة إسلامية، و تظهر حسابات الربح والخسارة لهذه المواقف الخليجية المتباعدة أن إيران كانت أكبر الرابحين، و العراق أكثر الخاسرين، و دول مجلس التعاون الخليجي أكبر المتضررين، وهنا يتضح وجه الخلل الرئيسي في حسابات الأمن الخليجي، وهو ما تعكسه اختلاف الرؤى الإستراتيجية للقوى الإقليمية في الخليج^(٢).

(١) الدخيل، خالد (٢٠٠٢)، الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الجزيرة والخليج العربي، في كتاب: انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ٤١.

(٢) عبد الله، عبد الخالق، التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة، التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، دار الخليج للصحافة والطباعة ، الشارقة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤

ويرى العديد من المحللين أنه منذ بداية الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان كانت هناك مؤشرات واضحة على استهداف إقليم الخليج العربي، فقد بات مفهوماً لدى أغلب المراقبين أن أحد أهداف هذه الحملة هو قطع الطريق على بعض القوى (خصوصاً إيران) فيما يتعلق بمحاولات تواجدها في منطقة آسيا الوسطى، كذلك كانت كثافة الحشود العسكرية الأمريكية في المنطقة المحصورة بين شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي تؤشر على أن الحملة سوف تطور دولاً أخرى في منطقة الخليج، وقد أشارت التوقعات في حينها إلى أن العراق في مقدمة الدول المرشحة للمرحلة التالية من الحملة الأمريكية على الإرهاب^(١).

و قبل التعمق في تحليل انعكاسات وتداعيات أحداث سبتمبر على منطقة الخليج وتوازنات القوى في هذه المنطقة، تجدر الإشارة إلى تأثير مهم كشفت عنه هذه الأحداث وهو ما يتعلق بما انتهى إليه الدور الذي ينبغي أن يتضطلع به الدولة. والمقصود هنا الدولة العربية، بما في ذلك الدولة في الجزيرة العربية والخليج. فالصراع بين الدول العربية والإسلامية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى كان في أصله بين دول، أو هكذا يفترض فيه أن يكون داخل المنظومة الدولية السائدة، أما ما حدث في سبتمبر ٢٠٠١ هو أن الذي تولى المواجهة في هذا الصراع على الجانب العربي والمسلم ليس الدولة. بل منظمات بعضها لا يتمتع بالشرعية، لكنه يتمتع بشعبية واسعة. من أهم هذه المنظمات: حزب الله في لبنان، والجماعة الإسلامية في مصر، وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، ومنظمة "القاعدة" السرية والتي يمتد انتشارها في دول عربية وغير عربية. وتبدو الدولة العربية والإسلامية في صورة الحدث هذه كمن يحتل مركز الوسط بين طرف المواجهة، فهي تتلقى مع تلك المنظمات في مطالبيها التاريخية من ناحية، وتنتظر

(١) زرنوقة ، صلاح سالم (٢٠٠٢)، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، ص. ٦٥.

من ناحية أخرى إلى ما تقوم به هذه المنظمات على أنه اعتداء على دورها في إدارة الصراع مع الآخر^(١).

ومأزق الدولة هنا أنها، لأسباب عده، غير قادرة في هذه اللحظة على القيام بدورها في المواجهة، ومن أسباب ذلك أن الكثير من الدول العربية، بما فيها السعودية ودول الخليج، ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات ومصالح مشابكة. وبعض الدول العربية، خصوصاً الأردن ومصر، ترتبط فوق ذلك بعلاقات مع إسرائيل، ولهذا السبب افتح المجال أمام تلك المنظمات لأن تقدم إلى الواجهة، وتقود الصراع. في المقابل فرضت الأحداث نوعاً من التقارب بين الحكومات ومنظمات أو حركات الإسلام السياسي، خصوصاً في السعودية. والسبب يعود إلى أن ما تسميه الإدارة الأمريكية حرباً على الإرهاب يشمل الحكومات العربية وتلك المنظمات أو الحركات معاً، وهذه الإدارة ربطت بين الإرهاب وبين الإسلام، بما في ذلك التعليم الديني الإسلامي، والخطاب الإسلامي باعتباره خطاباً تحريرياً ضد كل ما هو غير إسلامي. كما أنها ربطت، وإن لم تعلن ذلك رسمياً، بين ظاهرة الإرهاب وبين طبيعة الأنظمة السياسية ونوعية الشرعية التي تقوم عليها. وبمثل هذا الرابط لم تعد منظمات وحركات الإسلام السياسي هي المستهدف فقط في تلك الحرب بل سياسات الحكومات نفسها وبرامجها التعليمية، وأنظمتها المالية مستهدفة أيضاً، وانطلاقاً من ذلك أصبح خطر تلك الحرب يهدد كلاً منها بقدر ما يهدد الآخر^(٢).

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي محاولتها لثبت زعامتها على العالم، كانت ترى أن منطقة الخليج بمثابة المسرح الأفضل لتحقيق هذه الرغبة، تماماً مثلما كان مسرحها في محاولة الإعلان الفعلي عن ميلاد هذه الزعامة إبان حرب الخليج الثانية، وهذا أضحت جميع المعطيات

(١) الدخيل، الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الجزيرة والخليج العربي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٦-٤٥.

تشير إلى أن منطقة الخليج أكثر الأقاليم المرشحة لدفع الثمن الباهض لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبذلك بنفس القدر الذي يمكن أن يجعل هذه المنطقة من أهم بؤر التحدي أو التهديد للزعامة الأمريكية، وقد يعني ذلك - بطبيعة الحال - عبور عدوى عدم الاستقرار من منطقة وسط آسيا إلى منطقة الخليج^(١).

فقد ساهمت أحداث سبتمبر بإعادة رسم التحالفات في منطقة جنوب ووسط آسيا خصوصاً بين الهند، والولايات المتحدة، وإسرائيل. وهذا تحالف يهدف إلى تطويق الصين، وإيران، والعراق، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على سهول وسط آسيا وبحر قزوين الغنية بالنفط. لكن الهدف من ذلك أيضاً تطويق منطقة الخليج العربي، لأن التطويق لا يستهدف الخصوم فقط، بل يستهدف الأصدقاء أيضاً، لكن هذا التغيير، وإن كان يؤثر في منطقة الجزيرة والخليج، إلا أنه يقع خارجها، إلى جانب أنه تغير يصب في الإستراتيجية الأمريكية نفسها^(٢).

دول مجلس التعاون الخليجي وأحداث ١١ سبتمبر

أما بالنسبة لتداعيات أحداث ١١ سبتمبر على دول الخليج العربية (دول مجلس التعاون الخليجي) فيمكن القول أن ثمة تحولاً حقيقةً طرأ على إدراك دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين لقضية الأمن الإقليمي، نظراً لأن المخاطر الداخلية أصبحت أكثر إلحاحاً من المخاطر الخارجية. كما أن الاعتماد على الوجود العسكري الأميركي لا يمنع -وفقاً للرؤية الجديدة- من إشراك أطراف إقليمية أخرى مثل مصر وسوريا في بعض الجوانب المتصلة بالأمن، إلى جانب تغيير النظرة إلى العراق وإيران، بحيث لم تعد الرغبة في الإبعاد الكامل لهما هي المسيطرة، وحل محلها اتجاه أكثر مرونة يقبل بمذ الجسور مع إيران،

(١) زرنوقة ، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) الدخيل، الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الجزيرة والخليج العربي، مرجع سابق، ص ٤٧.

ولا يمانع من عودة العراق إلى ممارسة دور إقليمي. وتعرضت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لبعض التحولات، ومن مظاهر التحول هو أن دول المجلس دخلت في خلاف غير معن حول الموقف من الوجود العسكري في منطقة الخليج، كما أن العلاقات السعودية – الأميركية تعرضت لأزمة حادة^(١).

أما على الجانب الداخلي فيمكن فهم التداعيات الأمنية لأحداث ١١ سبتمبر وما لحق بها من تطورات على دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء ما ذهب إليه بعض المراقبين من الحديث عن احتمالات بروز التيارات المتطرفة في العالم العربي والتي لا يوجد منها الكثير في دول مجلس التعاون. فقد تحدث البعض عن "تطرف إسلامي جديد" كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب وملحقة التيارات والجماعات الإسلامية في العالم، كما تحدثت وجهة نظر أخرى عن "نهاية المتطرفين" في العالم العربي عموماً وفي دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. وكان الرأي الأول يستند إلى^(٢):

- إدانة كل التيارات الإسلامية لهاجمة أفغانستان وهو ما قد يدفع التيارات المعتدلة إلى أن

تحو نحو العنف من باب الانتقام لضرب المسلمين في أفغانستان.

- الفتوى العديدة التي صدرت من بعض علماء الإسلام والتي أكدت تحريم تأييد الولايات المتحدة في حربها ضد دولة إسلامية، فضلاً عن أن بعض هذه الفتوى قد أعلن jihad ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى إثر انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها نشأ احتمال من أن تستغل بعض الأنظمة في دول مجلس التعاون هذه الأحداث في تصفيية حساباتها مع معارضيها في

(١) بستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢) زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، مرجع سابق، ص ٦٧. وأنظر أيضاً: جاد، عماد (٢٠٠٢)، العلاقات الخليجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خلنجية، المجلد ٤، العدد ٢٩، ص ١٢.

الداخل بحجة محاربة الإرهاب وأيضاً احتمال المطالبة بإعادة النظر في مظاهر الانفتاح الاقتصادي وسيما المجال المصرفي التي تتميز بها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب الاتهامات التي وجهت إليها على أن هذا الانفتاح الكبير هو أحد العوامل التي تشجع على تحرك العناصر الإرهابية بسهولة ويسر خصوصاً فيما يتعلق في جانب السيولة التي تمول العمليات الإرهابية، وفي هذا الإطار زعم البعض أن الانفتاح المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة قد حول إمارة دبي ساحة لعمليات غسل الأموال وقد أتى ضمن هذه الاحتمالات أن تتعرض القوات الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج لبعض العمليات الإرهابية^(١).

كما كان لتردي الأوضاع في الأراضي المحتلة صداتها لدى شعوب دول مجلس التعاون الخليجي، وتوضيحاً لذلك يشير التقرير الاستراتيجي الخليجي لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى أن الوضع في الأراضي الفلسطينية دفع دول الخليج العربية إلى اتخاذ مواقف سلبية تجاه الإدارة الأمريكية، إن لم يكن بداعي مبدئي، فعلى الأقل لامتصاص حالة الغضب الشعبي التي تجلت في مظاهرات حادة في جميع العواصم الخليجية. وكان المطلب الرئيسي لها إنهاء الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة، وهو المؤشر الذي ألقى واشنطن وجعلها تعيد النظر في وضعها بالخليج، حيث قررت سحب ست سفن حربية وأربعة طرادات ألغام، ومدمرة وسفينة إمدادات من البحرين قبل أحداث ١١ سبتمبر كما قامت باختصار مناورات عسكرية في الأردن وشددت إجراءات الأمن في كافة الموانئ والمطارات والهيئات التابعة لها، ثم قررت أيضاً إغلاق عدد من سفاراتها في منطقة الخليج العربي تحسباً لأعمال إرهابية قد تقوم بها جماعات إسلامية متشددة^(٢).

(١) بستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢) عبد الله، التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة، مرجع سابق، ص ٦٩.

وقد وجدت دول مجلس التعاون نفسها في مأزق سياسي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، حيث أصبحت أقرب ما يكون من مراكز التخطيط الاستراتيجي العالمي، سواء على مستوى الدور المطلوب منها، أم على مستوى النظرة العامة تجاهها، فمن جهة أولى، كان لقرب المنطقة من أفغانستان تأثيره المضاعف على نوعية المطالبة التي طرحت عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية ثانية، كان لانتماء معظم المتهمين بارتكاب أحداث ١١ سبتمبر إلى دول المجلس، وبشكل خاص العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تداعياته السلبية على نظرة الغرب عامة إلى جدوىبقاء النظم الحاكمة القائمة في منطقة الخليج. وعلى الرغم من كل المواقف التي اتخذتها دول المجلس لمساندة الإدارة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان وحملتها ضد الإرهاب، فإن ذلك لم يوقف التداعيات المسيبة للأزمة عليها، حيث ظهرت اتجاهات داخل الإدارة الأمريكية تنتقد استمرار التحالف مع نظم سلطوية كتلك الموجودة في الخليج، كما تناولت وجهات نظر تربط الوهابية بظاهرة التطرف الإسلامي، داعية إلى اعتبار السعودية عدواً قائماً، ثم تم ربط مصير العلاقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية بمصير العراق ، من حيث أن توجيه ضربة قاصمة إلى العراق وإسقاط نظامه وإقامة نظام آخر حليف لأميركا، سوف يلقي باشارة على دول المجلس بحيث تقل أهميتها الإستراتيجية، ويصبح من الممكن الاستغناء عنها وبالتالي التراجع عن الالتزام الأمني بحمايتها^(١).

وإذاء هذه التداعيات كان لمجلس التعاون الخليجي موقف واضح تجاه أحداث ١١ سبتمبر وتطوراتها، فقد أدانت دول المجلس بشكل واضح العمليات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر ووصفتها بأنها أعمال غير إنسانية تتعارض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم

(١) بستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

الحضارية، ولعل برقيات العزاء من جانب قيادات دول المجلس عقب الأحداث مباشرة، والزيارات التي قام بها مسئولون خليجيون لسفارات الولايات المتحدة الأمريكية في بلادهم لتقديم العزاء ما هي إلا تعبير عن إدانة واضحة للإرهاب على المستوى الرسمي، في نفس الوقت شددت دول المجلس على ضرورة تدويل مكافحة الإرهاب، بمعنى أن تلك المسؤولية قد أضحت "دولية" تستلزم تضافر جهود كافة أعضاء المجتمع الدولي، وحرست هذه الدول في كل تحركاتها الدبلوماسية على تبرئة الإسلام من تهمة الإرهاب^(١).

كذلك شكل الموقف الذي اتخذه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد في جدة في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١ إزاء الإرهاب نموذجاً لموقف متميز يتسم بقدر كبير من الوعي وينأى عن أي تأويلات اعتادت الساحة العربية التعاطي معها، حيث ناقش الدعوة الأمريكية لبناء تحالف دولي ضد الإرهاب من منظور موضوعي ومن منطلق المصلحة الخليجية وفي إطار الصالح العربي الإسلامي، وتأنى أهمية هذه الاجتماع من كونه أول اجتماع عربي إسلامي على مستوى إقليمي عقب الأحداث كدليل على عمق الإدراك الخليجي المبكر لخطورة المرحة، ومن أنه جاء في أعقاب الزيارة الهامة التي قام بها وزير الخارجية السعودية لواشنطن في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ الأمر الذي يعني الإطلاع على الرؤية الأمريكية للمرحلة القادمة^(٢).

ومع بدء العمليات العسكرية ضد أفغانستان في ٧ أكتوبر ٢٠٠١ بدأ القلق الخليجي يتتصاعد بسبب أرواح المدنيين الأبرياء التي تزهق نتيجة لهذه الحرب، وذلك انطلاقاً من الضمير الإنساني والوازع الديني، ومن قناعة خلنجية بأن القضاء على بن لادن أو تنظيم القاعدة أو حتى

(١) زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨.

تصفية حركة طالبات الداعمة لهذا التنظيم لن يكون الحل الجذري الذي يمكن أن يكسر شوكة الإرهاب. وقد تمخض هذا الموقف عن خطوات فعلية كانت بمثابة ترجمة عملية لجوهر هذا الموقف، وقد تمثلت هذه الخطوات فيما يلي^(١):

(١) التعاون الأمني والاستخباراتي، فقد أيدت دول المجلس تعاوناً أمنياً نشطاً مع الولايات المتحدة من خلال حالة من الاستفهام الأمني والتطهير الشامل والمراجعة الواجبة لسياسات الأمن الداخلي، إدراكاً منها بأن هذا التعاون سيحقق مزيداً من الأمن والاستقرار ، وقد تجسد هذا التعاون في:

- استدعاء المئات من اشتبه في سبق مشاركتهم في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة أو الشيشان، والتحقيق معهم بحثاً عن صلة لهم بتنظيم القاعدة، ووضع بعضهم على قوائم المنوعين من السفر حال الإفراج عنهم.

- القبض على مجموعات من الشباب كانت تستعد للسفر إلى أفغانستان وباكستان للمشاركة في الجهاد ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وذلك رغم فتاوى علماء المسلمين بأن ذلك لا يعد جهاداً.

- شن حملة تطهير واسعة استهدفت ترحيل أعداداً من الجنسيات العربية والآسيوية، منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين، حيث انتهت إقامة بعضهم في حين دخل البعض الآخر بتأشيرات انتهت مدتها.

- قامت المملكة العربية السعودية بإسقاط الجنسية عن أسامة بن لادن، كما قامت الكويت بنفس الإجراء إزاء سليمان أبوغيث الناطق الرسمي باسم تنظيم القاعدة بعدما أصدر بياناً من باكستان في أوائل أكتوبر ٢٠٠١ أعلن فيه تضامنه مع بن لادن.

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

٢) التعاون المالي، فقد سعت دول المجلس بحزم للتعاون الإيجابي في هذا المجال خاصة بعد أن أشيع في أعقاب تجسس السفارتين الأمريكيةتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨ - بأن بعض المصارف الخليجية وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد استخدمت في تحويل أموال لتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية من خلال تبرعات بعض الجمعيات الخيرية ولجان الإغاثة. لذلك أصدرت المصارف المركزية الخليجية تعليمات مرفق بها القوائم الأمريكية للأفراد والتنظيمات الإرهابية المحظورة إلى كل المصارف العامة والخاصة وشركات الاستثمار الخليجية والأجنبية الموجودة على الأراضي الخليجية بمراقبة تحويل أي أرصدة أو مساعدات مالية من هؤلاء الأشخاص إلى تنظيم القاعدة أو العكس^(١).

٣) قامت كل من الإمارات العربية المتحدة في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ والمملكة العربية السعودية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠١ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حركة طالبان بسبب رفض الأخيرة مساعيها لحثها على التجاوب مع مطالب مجلس الأمن الدولي بتسلیم أسامة بن لادن. وقد أشار هذا الموقف احتمال تأليب الرعايا الأفغان والباكستانيين في كل من الدولتين بشكل قد يفجر بعض القلاقل في الدول الخليجية التي تضم العديد من رعايا هذه الدول، وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة التي يشكل الأجانب فيها ٧٥٪ من عدد السكان.

٤) تم prezzy عن المؤتمر التاسع (الطارئ) لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الدوحة في ١٠ أكتوبر ٢٠٠١ فكرة خليجية بالأساس وهي إنشاء صندوق إسلامي لمساعدة الشعب الأفغاني تبرعت فيه المملكة العربية السعودية وقطر بعشرة ملايين دولار والإمارات العربية المتحدة بثلاثة وسلطنة عمان ب مليون دولار، وهو الأمر الذي يعكس فكرة التكافل الإسلامي الذي تعد دول المجلس رائدة فيه^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) زرنوقة، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، مرجع سابق، ص ٦٧.

المبحث الثاني

الحرب على العراق وتداعياتها على الأمن الإقليمي الخليجي

كان العراق وسيبقى -على ما يبدو- بؤرة التأثير динاميكي في الحراك السياسي الخليجي وبفعل اتجاهاتها وميوله ورغباته تتحرك الأقطار الأخرى المجاورة والمعنية بالإقليم ، وأن المشروعات السياسية الدفاعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تطلق وترتد من وإلى بغداد، بوصفها العاصمة المحور وذات الجاذبية الخاصة لنجاح أو فضل مثل هذه الصيغ المطروحة، ولم يكن بوسع أي مخطط إستراتيجي أياً ما كانت حنكته ودقة إدراكه، أن يتجاوز مثل هذه الخصوصية، ومن ثم فإن مشروعات حلف بغداد ١٩٥٥، والهلال الخصيب، والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، ومجلس التعاون العربي (العراق، الأردن، مصر، اليمن) وغيرها كانت محاولات بمبادرات عراقية للاضطلاع بدور إقليمي فاعل وناجز ينادى بالدورين اللذين تتمتع بهما كل من المملكة العربية في محيطها العربي الخليجي، وإيران الشاهنشاهية بقدراتها وكثافتها التاريخية والديمغرافية الكبيرة^(١).

ومثل هذا المثلث من توازنات القوى على هذا النحو كان بإمكانه التحكم في ضبط إيقاع الانفلات السياسي الوشيك الواقع غير مرة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها مفتونة، إلى حد بعيد، بوجود مناخ سياسي على هذا النحو الذي يتتيح لها المزيد من المرونة والمرأوغة، كما لا تتورع عن التدخل كلما استشعرت أن هناك تفوقاً ما قد يحدث لصالح أي من هذه الأطراف، وكانت ترى في مثل هذه الصورة الدرامية علماً مغررياً لعزل منطقة الخليج برمتهما عن محور الصراع العربي - الإسرائيلي^(٢).

وإذا كان العراق قد شكل خلال العقود الماضية تهديداً جدياً لدول الخليج العربية، وخاصة الكويت، فإن العراق حالياً يشكل خطراً جديداً لدول مجلس التعاون لدول الخليج

(١) العفيفي، فتحي (٢٠٠٢)، أمريكا والعراق، جذور الأزمة والصراع، كراسات إستراتيجية، العدد (١١٩)، ص ٧.

(٢) آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (١٩٤٥-١٩٧٣)، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

العربية من ثلاثة مصادر: المصدر الأول، كونه دولة فاشلة أو آيلة إلى الفشل (*Failed State*) ومصدر الخطر الثاني هو ما يشهده العراق من فرز طائفي ومذهبي بين السنة والشيعة، وانعكاساته على المجتمعات العربية في دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى، أما الخطر الثالث فهو أن يكون العراق ملهمًا وحاضنًا لعناصر الإرهاب والتطرف، مثل تنظيم القاعدة والتنظيمات المتأثرة بأطروحته، التي قد تهدد دول المجلس ومصالحها، بسبب اصطدام هذه الدول إلى جانب القوة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

ودون الدخول في تفاصيل التطورات التي شهدتها الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، فإن ما يهمنا هنا هو الترابط الوثيق بين أحداث ١١ سبتمبر وال الحرب الأمريكية على العراق، والذي جاء نتيجة حتمية للتغيرات الفكرية التي طرأت على مفهوم الأمن القومي الأمريكي، حيث أحدثت تلك الأحداث تحولات واسعة في هذا المفهوم بسيطرة الفكر الواقعي التقليدي على مفاهيم الأمن، مما شكل أحد أهم مرتکزات إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنت عنها جورج بوش في سبتمبر ٢٠٠٢، وبذلك تبنّت الإستراتيجية سياسة اللجوء إلى الضربات الإجهاضية ضد الدول المعادية والمنظمات الإرهابية، وبناء قوة عسكرية أمريكية مهيمنة على العالم، والضربات الإجهاضية لا تعد إستراتيجية عسكرية في حد ذاتها، بل أنها مجرد أداة أو تعبير عن رؤية أمريكية جديدة بشأن التوظيف الأمثل للقوة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة، وهذه الرؤية يتبنّاها المحافظون الجدد^(٢).

(١) الشايжи، عبد الله (٢٠٠٨)، *الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي*، في كتاب: *النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص ١١٧.

(٢) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٧٨. وأنظر أيضًا: عبد الله، *النظام الإقليمي الخليجي*، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧. سوilm، حسان (٢٠٠٣)، *قصة الحرب في العراق: الأهداف والخطط السياسية والاستراتيجية*، يوميات القتال ، والدروس والخبرات المستفادة، القاهرة، ص ٣٥-٣٦. القصاب، عبد الوهاب (٢٠٠٧)، *احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢١٣-٢١٤.

ومن هنا لم يكن الهدف من إسقاط النظام العراقي القضاء على أسلحة الدمار الشامل أو لعلاقته بتنظيم القاعدة أو لدكتاتورية نظامه، وهو الهدف المعلن، بل أن الهدف الحقيقي كان أبعد من ذلك، نظراً لأن التدخل الأمريكي كان خطوة لإعادة رسم خريطة النظام الإقليمي الخليجي وتوازنه الإستراتيجية.

فالتدخل العسكري الأمريكي في العراق يبرز تحول السياسة الخارجية الأمريكية من سياساتها التقليدية القائمة على استقرار التوازنات الإقليمية، إلى سياسة تدخل نشط تعمل على إعادة بناء المنطقة وتنظيمها من جديد، وفي ذلك يرى بعض المحللين الاستراتيجيين أن هذا التحول يعبر عن ثورة راديكالية في السياسة الخارجية الأمريكية، تكمن مصادرها في انتهاز شبكة نافذة من المحافظين الجدد المتأثرين بنفوذ مصالح الجناح اليميني الإسرائيلي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) ^(١).

وفي حقيقة الأمر، فإن دول الخليج العربية وبقى الدول العربية والإسلامية لم تدرك حقيقة التحولات الفكرية التي طرأت على مفهوم الأمن في الفكر الأمريكي. فقد شهدت أحداث عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ توجهات حقيقة لإعادة تشكيل السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وذلك بدفع الولايات المتحدة التفاعلات في الإقليم في اتجاه تركيز نقطة الاهتمام العام في الشرق الأوسط إلى منطقة الخليج، وبعيداً عن الصراع العربية الإسرائيلية في تحديد شكل التحالفات والتوازنات والصراعات داخل النظمتين العربي والخليجي، بعد أن دخل المتغير العراقي الجديد تحت الاحتلال الأجنبي، فتحول مركز التفاعلات الإقليمية إلى الخليج العربي، ولم يرتبط هذه المرة بتفاعلات صراعية ذات طابع استراتيجي بين وحدات النظام الإقليمي

(١) هدسون، مايكل (٢٠٠٤)، *سياسات السلام الأمريكي في العراق والشرق الأوسط*، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣١٤.

الخليجي، وإنما بتوجهات سياسية فرضها الواقع السياسي الأمريكي بدعم من المحافظين الجدد الخاضعين لنفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة^(١).

وقد وجدت دول الخليج العربية نفسها في موقف ملتبس تجاه الحرب الأمريكية على العراق فمن حيث المبدأ وعلى الصعيد الرسمي أعلنت هذه الدول قبل الحرب أنها ضد الحرب ومع الحل السلمي وإعطاء المفتشين الدوليين المزيد من الوقت ولم تقطع بالمبررات الأمريكية لشن الحرب على العراق، وكانت دول النظام الإقليمي مستاءة جداً من السياسات الأمريكية وأسلوب إدارة بوش الأحادي، وأكدت رفضها المبدئي لتغيير الحكومات بالقوة بما في ذلك تغيير نظام صدام حسين. إلا أن ورغم ذلك الموقف كانت الطائرات والمقاتلات الأمريكية تشن غاراتها على العراق انطلاقاً من المياه الإقليمية لدول النظام الإقليمي الخليجي وتعبر الأجراء الخليجية وبتصريح رسمي وكجزء من الاتفاقيات العسكرية الخليجية مع الولايات المتحدة^(٢).

وعموماً فإن الحرب الأمريكية على العراق لم تكن مختبراً لقياس مدى مناعة النظام السياسي الخليجي أو العربي وعدم قابليته للاختراق فحسب، وإنما تمتد إلى النظام العالمي الجديد ذاته، ومن ثم كان الإصرار الأمريكي يعلو فوق كافة الخيارات المتاحة والممكنة، بل إن العراق ضربت وأطيح بنظامها رغم عن انصياعها المتأهلي للأمم المتحدة ولجان التفتيش التابعة لها، واعتبر هذا مؤشر على مدى الهيمنة الأمريكية على هذا النظام العالمي وبالتالي الهيمنة على جميع الأنظمة الفرعية (الإقليمية) في جميع أنحاء العالم بما فيها وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي^(٣).

(١) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٧٩. وأنظر أيضاً: مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٧)، *أمن الخليج وقضايا التسلح النووي*، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) عبد الله، *النظام الإقليمي الخليجي*، مرجع سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٣) العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

الخليج وتداعيات الحرب

إذا كانت الأزمة العراقية طيلة عقد التسعينات وحتى حرب الخليج الثالثة في مارس ٢٠٠٣، تم التعامل معها كإحدى أهم قضايا السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بحكم ما ارتبط بها من تفاعلات سواء في علاقات دول المجلس البينية، أو في العلاقة مع النظام العراقي السابق وكيفية التعامل معه، فإن عراق ما بعد الاحتلال أيضاً، يحتل أهمية متقدمة في السياسة الخارجية لهذه الدول لاعتبارات عديدة، أولها عامل القرب الجغرافي، حيث أن هذه الدول هي الأقرب للعراق من أي دولة عربية أخرى مجاورة، ومن ثم هي الأكثر تأثراً بما يحدث فيها من تطورات. ثانياً أنها استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق يمثل دوره معضلة لأمن دول المجلس، فالاحتلال لا يسهم بأي شكل من الأشكال في الاستقرار ويضاعف الشكوك حول الولايات الأمريكية، ويبثر التساؤلات حول ما تريده واشنطن وما تخطط له بالنسبة للعراق والنظام الإقليمي الخليجي بصفة عامة، ودول مجلس التعاون بصفة خاصة، في ظل توجه استراتيجي أمريكي جديد يتخد من العراق قاعدة انطلاق لمحاصرة دول المنطقة والضغط عليها في المستقبل. ثالثاً أنها الأزمات الأمنية التي شهدتها بعض دول المجلس منذ الاحتلال الأمريكي للعراق لا تنفصل بأي حال عن حالة الانفلات الأمني السائد في العراق. لهذه الأسباب مجتمعة، تتطرق السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي إزاء العراق (الجديد) من منظور المساهمة في بنائه، بحيث لا يشكل عبئاً أمنياً عليها أو يمثل تهديداً محتملاً لها^(١).

وإذا كان سقوط نظام صدام حسين قد أنهى هاجساً أمنياً مباشراً، فإنه قد خلق هواجس أخرى غير مباشرة لتلك الدول، فان كان التهديد أقل خطورة بعد زوال نظام صدام حسين إلا أنه

(١) العيسوي، أشرف، (٢٠٠٥). *العراق الجديد في الرواية الخليجية*، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ص. ٨٢.

يظل تهديداً في ظل حالة عدم الاستقرار الداخلي التي يشهدها العراق بسبب تزايد المقاومة العراقية للقوات الأمريكية والبريطانية، فضلاً عن استمرار عدم الاستقرار الداخلي، حيث ربما تحتاج لسنوات ليكون هناك نظام يعمل على إزالة التوتر مع جيرانه من خلال إجراءات بناء ثقة، وبالتالي فإن السؤال الذي طرحته الحرب الأمريكية على العراق كان: كيف ستؤثر التطورات داخل العراق في منطقة الخليج العربي ككل، وهذا ما يدفع إلى التأكيد على المؤشرات التالية^(١):

أولاً: هل ستتجه الإستراتيجية الأمريكية في العراق في تحقيق أهدافها؟ وهنا لا بد من القراءة المتأنية للإستراتيجية الأمريكية، الإقليمية والدولية أيضاً، ومن جهة أخرى نتيجة لسلوك قوات الاحتلال وخاصة ما يتعلق بفضائح التعذيب في سجن أبو غريب، وفشل الإدارة الأمريكية في إثبات وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وهي الذريعة الرئيسية للإدارة الأمريكية لشن الحرب على العراق. إضافة إلى فشلها في تحقيق الاستقرار والديمقراطية التي بشرت بها بعد زوال نظام صدام حسين، وغيرها من الإخفاقات، أخذ التعاطف الشعبي يتزايد يوماً بعد يوم مع الشعب العراقي والمقاومة ضد الاحتلال.

ثانياً: التحولات السياسية الداخلية في العراق والتحول من نظام شمولي إلى نظام تعديي، أو احتمالية تقسيم العراق، أو احتمالية أن يصبح العراق بؤرة للإرهاب، وهذا ما يلاحظ على أرض الواقع العراقي، حيث تتوزع مجموعات العنف السياسي بين العراق ودول المحيط الجغرافي المجاور للعراق.

(١) عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية وال العلاقات الخارجية . ١٢٣-١٢٢، ٢٠٠٥-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ١٢٢.

ثالثاً: العامل الشيعي وتأثيره في المنطقة، وخصوصاً في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

رابعاً: العالم السنوي، حيث الشعور بالتهميش. فقد عبرت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عن قلقها العميق إزاء تهميش الطائفة السنوية في العراق. إن حدة الفرز الطائفي والعرقي داخل العراق، الذي تمثل بنظام المحاصصة في توزيع مناصب الدولة على أساس طائفي وعرقي. إضافة إلى التطورات الطائفية الخطيرة مثل مهاجمة أماكن العبادة وعمليات التصفيات على أساس طائفي، ستكون دول مجلس التعاون الخليجي أكثر المتضررين منها، بحكم التركيبة الاجتماعية لدول المجلس، التي تضم مواطنين من الشيعة والسنوة التي باتت أكثر حساسية للتأثير بقوة بما يحدث داخل العراق من مشاحنات طائفية ذات صبغة سياسية^(١).

خامساً: اختلال ميزان القوى لصالح إيران، وهذا ما عبر عنه صراحة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية^(٢).

ومن هنا يرى بعض المحللين إن الغزو الأمريكي للعراق تسبب بتدمر الدولة الوطنية فيه، وتفكك بنائها الاجتماعي القائم على أسس التعايش بين مكوناته الثقافية، موجداً بذلك أبغض أشكال الطائفية السياسية كقاعدة للحكم في العراق، أما بالنسبة لدول الخليج العربية فقد أصبحت عملية الحراك الاجتماعي في هذه الدول أكثر حساسية وتأثيراً بما يحدث في العراق من تفاعلات صراعية طائفية، ذات صبغة سياسية تحركها جهات ذات مصالح في استمرارية هذه التفاعلات^(٣).

(١) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٦٥-٦٧.

(٢) عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية وال العلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٣) الحربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

واعكس كذلك هذا الغزو الأمريكي على الحالة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي من ازدياد حالات العنف ضد الوجود الأمريكي في المنطقة، وبروز قوى التطرف والإرهاب. في حين تعددت وسائل وآليات التدخل الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث اشتملت على ما يلي:

- ١) التدخل الثقافي عبر المطالبة بالإصلاح التعليمي والديني، لإعادة صياغة المفاهيم التي تغذي الإرهاب.
- ٢) مراقبة العمل الخيري وأنشطة المنظمات الإسلامية، وجمع معلومات عن حسابات وأسماء رجال أعمال وجمعيات خيرية.
- ٣) التدخل الإعلامي الموجه للتأثير على الرأي العام المحلي عبر إذاعات وفضائيات أمريكية مثل (سوى، هاي، الحرث).
- ٤) التدخل السياسي عن طريق عمليات الإصلاح السياسي بتطوير الديمقراطي وحرية الرأي وحق التعبير. بيد أن تلك المطالب الأمريكية قد خفت حدتها بعد ما وجدت أن تشجيع التطور الديمقراطي، قد يدعم موقف قوى تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية مثل القوى الإسلامية، فيما استخدمت الولايات المتحدة شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان كمجرد سلاح لضعف النظم المناوئة لها، وكأداة من أدوات سياستها الخارجية في حين تصبح قضايا غير مطروحة في التعامل السياسي الفعلي مع الأنظمة الموالية لها، بغض النظر عن الاهتمام الفكري والإعلامي بها^(١).

(١) علوى ، مصطفى، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، في: ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب، القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، ص ٢٥.

وإذا كان تغير الأنظمة الخليجية أمراً غير وارد في الإستراتيجية الأمريكية نظراً للعلاقات الراسخة بين الجانبين على الصعد الأمنية والاقتصادية والسياسية، وحاجة الولايات المتحدة لتلك الدول من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، فضلاً عن دعم الحرب على الإرهاب، فإن تغيير جغرافية المنطقة يظل هاجساً لدول الخليج، ويزداد هنا سيناريوهان^(١): أولهما: إمكانية طرح الولايات المتحدة تحالفات أمنية جديدة مثل إحياء حلف بغداد الذي ظهر عام ١٩٥٥م، لا سيما وأن ركائز هذا الحلف ما زالت موجودة وهي (باكستان وتركيا والعراق وإيران) ولم تفقد هذه الدول أهميتها في السياسة الأمريكية وإن كان ترتيبها قد اختلف في الأوضاع الجديدة التي ربما تفرض إعطاء الأولوية لثلاث دول هي باكستان شرقاً وإسرائيل غرباً و العراق ما بعد صدام بوصفه مركز الحلف مجدداً، هذا السيناريو يفرض تحدياً جديداً أمام الوحدة الخليجية لدول المجلس التي ترتبط بعلاقة شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته هي جزء من العالم العربي الذي لا يزال لديه مشكلة رئيسية مع أحد أطراف هذا الحلف المحتمل وهي إسرائيل.

ثانيهما: إمكانية انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي، وهنا يمكن القول أن الموقف الخليجي يتسم بالترحيب الحذر، ويعكس توجهاً خليجياً مفاده أن من السابق لأوانه الحديث عن انضمام العراق لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وإنما هناك إمكانية للانضمام لبعض الهيئات الفرعية على غرار انضمام اليمن لتلك الهيئات بشكل تدريجي، كما يعكس هذا التوجه قناعة خليجية مختصرها أن التوتر الخليجي - العراقي لم يكن مرتبطاً فحسب بالنظام العراقي وأيديولوجيته البعثية، وإنما باعتبارات التطلعات العراقية للهيمنة على الخليج والتي عززها ذلك الخلل الواضح بين العراق ودول المجلس.

(١) كشك، أشرف محمد. (٢٠٠٣). تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ ، ص ١١٢ وما بعدها.

ويلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تعيش حالة من اللا توازن في مواقفها، فمن جهة هي لا تؤيد في المجمل الوجود الأمريكي في العراق -كما ذكرنا- والذي وصفه الملك عبد الله بن عبد العزيز في كلمته أمام القمة العربية في الرياض في مارس عام ٢٠٠٧ بـ "الاحتلال غير الشرعي"، وهي لا تؤيد في نفس الوقت الانسحاب الأمريكي العسكري الفوري من العراق لأنه سيؤدي إلى زيادة حالة التشظي، مما سيهدد أمن المنطقة واستقرار دولها بشكل أكثر وهي من جهة ثالثة لا تؤيد افتتاح واشنطن على إيران، لأن ذلك يعني المزيد من التنازلات الأمريكية لطهران على حساب دول المنطقة، مما يعطي طهران هامشًا أكبر ويرفع الحصار عنها. الأمر الذي يكسبها المزيد من الثقة والجرأة للتدخل أكثر في شؤون دول مجلس التعاون ما سينعكس سلباً على استقرار تلك الدول، خصوصاً مع ازدياد الفرز الطائفي في العراق وظهور شبكات حول الدور الإيراني في مد ظاهرة التشيع في المنطقة^(١).

أما بالنسبة للوجود العسكري الأجنبي وتطور مستوياته في منطقة الخليج في مرحلة ما بعد احتلال العراق، فيمكن حالياً اعتبار العراق منصة رئيسية لانتشار الأمامي للقوات، كما يمكن النظر إليه على أساس أنه ضروري بالنسبة إلى القوات الخاصة بالحملات العسكرية وفقاً لاستراتيجيات الدفاع الأمريكية، فمن الملاحظ أن وجود الجيوش الأمريكية في العراق يؤكّد احتمالية تأسיס قواعد دائمة فيه والرغبة في ذلك، وربما تسمى هذه من ناحية ثانية قواعد دائمة أو منشآت دائمة أو قواعد طويلة الأجل، وقد أدعى البعض أن تشييد مثل هذه القواعد بدأ فعلاً بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب^(٢).

(١) الشابي، الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) بيترسون، جون، (٢٠٠٨)، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص ٢٢٢.

وتؤكد العديد من المراجع أن الولايات المتحدة تسعى لجعل العراق ركيزة إستراتيجية أميركية، وذلك بناءً على العديد من المؤشرات التي تؤكد رغبة الولايات المتحدة في تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأميركي في المنطقة. وربط العراق ما بعد صدام حسين بالإستراتيجية العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن بعض كبار مسؤولي الإدارة الأميركية كانوا قد بادروا عقب احتلال العراق للإعلان عن خطط لإنشاء قواعد عسكرية أميركية دائمة في الأراضي العراقية، إلا أن ردود الفعل الداخلية والإقليمية والدولية الرافضة لمثل هذا التوجه الأميركي، علاوة على تصاعد حدة المقاومة العراقية المسلحة ضد الاحتلال الأميركي، قد تظافرا معاً في دفع مسؤولي الإدارة الأميركية للامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات في هذا الصدد^(١).

ومن هنا يمكن القول أنه ومع بداية الحرب الأميركيّة على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ بدأت تتشكل ملامح نظام أمن خليجي جديد ، اتضحت ملامحها بشكل واضح بعد انتهاء الحرب وفرض السيطرة الأميركيّة على العراق واحتلاله لتطوي صفحة من أهم الصفحات في تاريخ منطقة الخليج والعالم ، وتبدأ صفحة جديدة متمثلة في الوجود الأميركي المهيمن على معظم منطقة الخليج والمسيطر على مفاتيح الأمن وال الحرب في المنطقة، والذي يشكل لاعباً أساسياً في توازنات القوى الإستراتيجية في المنطقة، كما سنناقش بالتفصيل في الفصل الرابع.

^(١) إبراهيم، أحمد، (٢٠٠٦). أميركا في العالم العربي: الوجه والقناص، مجلة المجلة، العدد ١٣٧٩، ص ٢٤.

المبحث الثالث

ملف السلاح النووي الإيراني وتداعياته

يدور جدل دائم بين خبراء الأمن القومي حول المدى الذي ينبغي الحكم به على دولة وفقاً لنواياها أو قدرتها، وكل من النوايا والقدرات تكون دائماً غير مؤكدة حتى في المدى القصير، وتصبح غير مؤكدة بقدر أكبر وعلى نحو مطرد بمرور الزمن. إن السياسات الداخلية تغير التصورات والإستراتيجية، ويتدخل الواقع في الخطط، وتعيد العوامل الخارجية تشكيل كل من النوايا والقدرات بمرور الزمن. وقد يتفق سلوك الدول -أو قد لا يتفق- مع ما تقوله أو تخطط له، أو تتصرف كأطرا ف عقلانية، وفي الممارسة تؤدي الأزمات أحياناً إلى تغييرات في النوايا التي قد تتصاعد أو تتبدل بصورة رئيسية عندما تتطور^(١).

ولا تختلف إيران في هذا الشأن عن أي دولة أخرى، إلا أنها برغم ذلك، متقلبة من الناحية السياسية، أكثر من جاراتها، وتدفعها الإيديولوجية والدين أكثر من جاراتها الآخريات ضمن إقليم منطقة الخليج بالذات، وتتوفر السياسات الإيرانية الغامضة مثلاً واضحاً على مدى صعوبة التثبت من نوايا إيران الراهنة وبقدر أقل كثيراً التثبت من نواياها المستقبلية، وما تزال بنيتها الأمنية مقسمة بين كل من قواتها النظامية، والحرس الثوري، وأجهزتها الاستخباراتية، ويتتصف اقتصادها بالضعف وبسوء الإدارة المزمنة، إضافة إلى المشاكل الأخرى مثل الضغط السكاني وانخفاض مستوى المعيشة في المجتمع الإيراني^(٢).

ويعتبر بناء القوة العسكرية الإيرانية من أهم محددات سياسة إيران الخارجية التي ترى أنه من الضروري أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة. وإيران ليست قوة حديثة أو صاعدة في النظام

(١) كوردزمان، أنطوني، (٢٠٠٨)، إيران: دول ضعيفة أم مهيمنة، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص٥٧.

الإقليمي الخليجي. فمن المعروف، أن إيران هي وريثة الإمبراطورية الفارسية القديمة. وظلت، عبر العصور المختلفة، تسعى للحفاظ على كيانها كقوة ذات شأن، وخصوصاً في القرن الماضي، عندما صارت، في ظل نظام الشاه، تمثل القوى الإقليمية الأكبر في منطقة الخليج.

منذ الستينات من القرن الماضي، وإيران "الشاه" تطمع إلى بناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة، خاصة بعد الانسحاب البريطاني. فقد تولت مهمة حفظ الأمن الإقليمي، وهو ما أهلها لأن تقوم بدور شرطي المنطقة، في ظل وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة وغير المستقرة. فالشاه كان يرى أن أمن الخليج يستتب بوجود دول تابعة لإيران أو حليفة لها، واعتبر نفسه حامي المصالح الغربية عندما قال: "نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحاماً لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم ... إن أوروبا واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن، ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها" ^(١). ومن هنا، فقد سعت إيران لبناء قوة عسكرية توفر لها الهيمنة على مضيق هرمز وعلى الملاحة الدولية. ولا يقتصر اهتمام إيران على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية فحسب، بل يتعداه إلى تطوير قدراتها النووية.

ترزالت التحليلات الغربية والערבية في السنوات الأخيرة حول نشاط إيران المتزايد في مجال التسلح، خصوصاً مع إعلانات القوات المسلحة الإيرانية المتكررة عن تطوير ترسانتها العسكرية سواءً في البرية أو البحرية أو الجوية، حيث نشطت في السنوات الأخيرة جهود إيران الرامية إلى تدعيم قدرات الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية (الباسيران) بأحدث المعدات العسكرية التي تتناسب وحجم التهديدات المستمرة والمتألقة للأمن القومي الإيراني وحفظ مساحة البلاد الضخمة (٦٤٨,٠٠٠ كم) والحدود المترامية الأطراف مع سبع دول مجاورة. كما

(١) التعيمي، الصراع على الخليج العربي، مرجع سابق، ص١٤.

أعطت الحرب مع العراق (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) إيران الفرصة لمراجعة العديد من خياراتها وخططها العسكرية التقليدية التي صيغت على عجل وبدون تكتيكات إستراتيجية حديثة نظراً لظروف بدء الحرب المفاجئة وحالة الفوضى السياسية والمؤسساتية فيها^(١).

كما ظهرت العديد من التقنيات العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بتطوير القوى الصاروخية في الآونة الخيرة، من خلال تطوير صاروخ شهاب ٣ الذي يبلغ مداه ١٢٠٠ ميل، والذي دخل الخدمة منذ نهاية العام ٢٠٠٣م. وتمكن إيران حتى يونيو ٢٠٠٥م، من إنتاج ١٥٠ صاروخاً من هذا النوع. كما نجحت إيران من إنتاج صاروخ أرض - أرض "شهاب٤" في يونيو ٢٠٠٥م. ويجري العمل الآن لإنتاج الصاروخين شهاب ٥ وشهاب ٦ اللذان يمثلان مشروعَاً إيرانياً لتطوير صواريخ عابرة للقارات^(٢).

وكانت إيران قد أصبحت منذ بداية القرن الجديد، قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ Scud-C - Scud-B المعبدة بمساعدة الصين وكوريا الشمالية وروسيا إلى جانب صواريخ شهاب - ٣، شهاب - ٤ المصممة على غرار صواريخ نونجن (No-Dong) الكورية الشمالية، و SS-4 الروسية. كما أنها تمتلك الصواريخ worm silk الصينية وصواريخ C-802 المضادة للسفن، إضافة لخبرتها الكبيرة في مجال تحديثها وتطويرها^(٣).

ورغم الجهد الكبير التي بذلتها وتبذلها إيران لتطوير صناعاتها العسكرية، إلا أنها استمرت في استيراد أحدث الأنظمة العسكرية، وخصوصاً الدفاعية منها. من ذلك، نشير إلى

(١) محمد، محمد عبدالله، دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب، صحيفة الوسط البحرينية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣م.

(٢) مرهون، عبد الجليل زيد، الدفاع الخليجي المشترك وفرص الدور العربي، جريدة الرياض، العدد ١٣٧٣٨، الجمعة ٤ المحرم ١٤٢٧هـ - ٣ فبراير ٢٠٠٦م.

(٣) نافذة على الفكر العسكري، (٢٠٠٢)، الصواريخ البالستية تغير موازين القوى في الشرق الأوسط، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٤١.

صفقة السلاح التي تم الإعلان عنها في شهر ديسمبر ٢٠٠٥م، بين إيران وروسيا، والتي تتضمن، حسب ما أعلن الجانب الروسي، قيام الحكومة الروسية بتزويد إيران بثلاثين نظاماً دفاعياً جوياً من طراز منظومات تور - أم ١ (M1 - TOR) بكلفة كلية تقارب مبلغ المليار دولار أمريكي^(١).

برامج التسلح النووي الإيرانية

رغم إصرار إيران الدائم، على أنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، وأن ما لديها هو مجرد برنامج سلمي، إلا أن هذا لا ينفي وجود مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية سواءً على الجانب السلمي أو العسكري. وهذا يدخلنا في مرحلة جديدة من مراحل التطور في برنامج التسلح الإيراني، والذي يؤثر بشكل واضح على أمن منطقة الخليج، وعلى العلاقات العربية الإيرانية عموماً. إضافة إلى أن البرنامج النووي الإيراني قد أثار حفيظة العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه هذا البرنامج. وكانت إيران تؤكد عدم سعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، من خلال التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحجيم وتقييد تطوير مثل هذه الأسلحة، مثل اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (PWC)، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC)، ومعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT) وغيرها من الاتفاقيات. وفي أعقاب الكشف عن أبحاثها النووية السرية عام ٢٠٠٢م، تعهدت إيران بالسماح للأمم المتحدة بتفتيش منشآت أبحاثها النووية. وفي أكتوبر عام ٢٠٠٣م، وعدت إيران الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا بأنها ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم، ولكنها عادت بعد أقل من عام، واستأنفت عملية التخصيب مرة أخرى. وبموجب اتفاق آخر مع الدول الأوروبية

(١) العاني، مصطفى، (٢٠٠٦) إيران بين التسلح الروسي والتهديد الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس عشر، يناير، ص٥٧.

الثلاث، في نوفمبر ٢٠٠٤م، وافقت طهران مرة أخرى على تعليق عملية تخصيب اليورانيوم وإن ظلت تؤكد أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية^(١).

تعود أزمة البرامج النووية الإيرانية مع العالم الغربي إلى الاتهامات الموجهة لإيران بانتهاك التزاماتها بموجب معايدة منع الانتشار النووي واتفاقية الضمانات النووية، وذلك لقيامها ببناء منشأتين نوويتين جديدين في منطقتي "آراك" و"نانتز"، انتصِب اليورانيوم، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل صنع الأسلحة النووية. وكان قد جرى اكتشاف قيام إيران بهذه الخطوة في أواخر عام ٢٠٠٢م^(٢).

وقد كان عباء التعامل مع الملف النووي الإيراني يقع على جهات مختلفة، لعل من أهمها : الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والترويكا الأوروبية الممثلة في (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) ؛ والولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس ضغوطاً كبيرة وتلوح بعقوبات دبلوماسية بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، أو توجيه ضربة عسكرية وقائية للمنشآت النووية الإيرانية، أو ما تقدمت به مؤخراً من إغراءات لإيران مثل السماح لها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستيراد قطع غيار للطائرات والإفراج عن الأرصدة الإيرانية المحجوزة^(٣).

وقد أعلن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن الاتحاد الأوروبي لا يمانع ممارسة إيران حقها المشروع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، شريطة الالتزام بالشروط

(١) هيلترمان، جوست آر، (٢٠٠٥). وضع إيران النووي وجروح الحرب، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس، ص ٥٣.

(٢) محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمدي نجاد، مختارات إيرانية العدد ٦١ أغسطس ٢٠٠٥م، ص ٧٢.

(٣) مخيم، أسامة فاروق، (٢٠٠٥). الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغط الأمريكية، مختارات إيرانية، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٥م، ص ٨١.

التي نصت عليها معاهدات منع الانتشار النووي. وللخروج من هذا المأزق، يجب على إيران أن تسعى لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاتفاق على قدر مسموح به في عمليات تخصيب اليورانيوم لأغراض البحث وللأغراض السلمية، وبعد عن أنشطة التخصيب الأخرى الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية. وفي ٣١ يناير ٢٠٠٦م، عرضت إيران على الترويكا الأوروبية خطة جديدة لتسوية الأزمة في الملف النووي تتضمن الاتفاق مع الوكالة الدولية حول مدى التخصيب المسموح به للبيوريانيوم للأغراض السلمية والامتناع التام عن أي أنشطة تخصيب أخرى. ويتضمن العرض الإيراني أيضاً، قيام موسكو بتخصيب وقود البيوريانيوم الإيراني مع إدخال بعض التعديلات عليه طبقاً لما سوف يتم الاتفاق عليه لاحقاً^(١).

أما السياسة الأمريكية في التعامل مع الملف الإيراني، فيمكن تلخيصها بالضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على إيران من نهاية العام ٢٠٠٥م، ومن خلال تسريب أربعة سيناريوهات باتت الإدارة الأمريكية تناقشها للتعامل مع طهران، في حالة عدم انصياعها للمطالب الأمريكية، وهذه السيناريوهات الأربع هي:

- ١- توجيه ضربة عسكرية محدودة، تتضمن رسالة قوية إلى المتشددين في النظام الإيراني بأن واسطنطن لن تتهاون في التعامل مع هذا الملف، علىأمل أن تقوى مثل هذه الضربة الجناح المعتدل وتدفع إلى عودة إيران إلى التفاوض من مركز أقل قوة.
- ٢- قصف المنشآت النووية الإيرانية أو أكبر عدد منها، لتعطيل العمل فيها لسنوات قادمة. وقد حددت المخابرات الأمريكية قرابة مائة موقع يعتقد أنه تم داخلاً لها عمليات خاصة بإنتاج الأسلحة النووية من بين ٣٠٠ موقع تمت دراسة إمكانية تدميرها.

(١) المرشد، الملف النووي الإيراني بين الحق الإيراني والتخوف الغربي، مرجع سابق، ص ٥٧.

٣- القيام بعملية غزو سريعة لا تستغرق إلا أسبوع قليلة، بهدف الإطاحة بالنظام الحاكم في إيران، ثم الارتداد سريعاً، وترك البلاد في حالة فوضى.

٤- إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لعملية قصف المنشآت النووية الإيرانية مع توفير الدعم اللوجستي والحماية من الإدانة الدولية لاحقاً^(١).

ومنذ مارس ٢٠٠٦ وحتى الآن والملف النووي الإيراني يشهد تطورات متسرعة أهمها قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦ في ٣١ يوليو ٢٠٠٦، الذي أمهل إيران حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ لتعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالتخصيب النووي^(٢). وهذه ليست المرة الأولى التي يمهد فيها المجلس إيران، حيث قام في ٢٧ مارس ٢٠٠٦ بإمهال إيران شهراً واحداً لوقف نشاطها النووي والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدلًا من الاستجابة لمهلة مجلس الأمن، جاء الرد في ١١ إبريل ٢٠٠٦ بإعلان إيران نجاحها بتحصيب اليورانيوم بنسبة ٣٪، ثم زادت النسبة إلى ٤٪، وتواصلت الأزمة عندما عرض الرئيس الإيراني إمكانية تصدير تكنولوجيا نووية إلى الدول الأخرى. فجاء تقرير الوكالة الدولية إلى أن إيران لم تتعاون خلال المدة الممنوحة من مجلس الأمن، وأنها سارعت بتحصيب اليورانيوم إلى مستويات تسمح بتشغيل مفاعلات الطاقة، وتجاهلت طلب الوكالة ومجلس الأمن وقف التخصيب^(٣).

وفي ٣١ مايو ٢٠٠٦ أعلنت الولايات المتحدة عن عرض مفاده^(٤):

- التفاوض مع إيران مباشرة بشرط إيقاف إيران ل برنامجهما في مجال التخصيب.

(١) عكاشه، سعيد، (٢٠٠٥). *مفاوضات المشروع النووي الإيراني*، مختارات إيرانية، العدد ٦٣، أكتوبر ٢٠٠٥م، ص ٨٠.

(٢) صحيفة الرياض، العدد ١٣٩١٧، ١ أغسطس ٢٠٠٦.

(٣) عطوان، الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٤.

- في حالة الموافقة سيقدم المجتمع الدولي دعماً لبرنامج نووي مدنى، وستقدم الولايات المتحدة حواجز اقتصادية وثقافية.

- في حالة الرفض ستعمل الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي على بلورة عقوبات ضد إيران. وتلاه في الأول من يونيو ٢٠٠٦ اجتماع فيينا بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، حيث انتهت إلى تقديم حزمة مطالب وحواجز من هذه القوى إلى طهران، إضافة إلى تهديد بفرض عقوبات ضدها في حالة عدم الاستجابة خلال شهرين من تقديمها، حملها ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (خافير سولانا) يوم ٦ يونيو ٢٠٠٦. وكان الرد الإيراني عليها أن بعض هذه المطالب جدير بالقبول، وبعضها الآخر بحاجة للدراسة، وأخرى بحاجة إلى توضيح أكثر^(١).

وعلى الرغم من اجتماع فيينا، وما توصل إليه من حزمة مطالب وعروض لإيران، فإنه حتى الآن لا يوجد اتفاق بين القوى الكبرى ودول المنطقة على اعتماد منهج موحد ضد إيران. فقد وصل الأميركيون والأوروبيون إلى اتفاق على أن إيران، في الحد الأدنى، تسعى لامتلاك تكنولوجيا نووية، ولكنهم يختلفون في مسألة اتخاذ إيران لقرار سياسي بامتلاك السلاح النووي. بمعنى أن هناك اختلافاً حول هل إن إيران تسعى لامتلاك تكنولوجيا نووية فاعلة أم أنها قد اتخذت قراراً بامتلاك سلاح نووي. وهذا التباين يظهر في قضيتي أساسيتين، الأولى، الجدل حول العلاقة بين قدرات إيران النووية واستقرار المنطقة، فامتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر في توازنات المنطقة وهذا أمر غير مقبول أمريكيًا. كما أن الأوروبيين لا يجدون هكذا مشهد، لذلك كرروا معارضتهم القوية لامتلاك إيران السلاح النووي. والثانية، الاعتراف بحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، حيث تدرك الولايات المتحدة ودول أوروبا الثالث أن إيران ستتجه بأقصى ما تستطيع نحو السلاح النووي مع امتلاك قدرة تخصيب اليورانيوم وإنتاج

(١) صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٠١، ١٦ يوليو ٢٠٠٦.

البلوتونيوم. ففي هذه الحالة سيكون باستطاعتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار ومن ضمانات عدم إنتاج القنبلة النووية، وسيكون وضع القدرات الإيرانية في دائرة تحقق الوكالة ليس بالحل الكافي^(١).

وفي يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٧٣٧ القاضي بفرض عقوبات على إيران بسبب رفضها وقف أنشطتها النووية. ودعا القرار إيران إلى تعليق كافة أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التتحقق منها^(٢).

وكان تصويت مجلس الأمن قد جاء بالإجماع لصالح فرض عقوبات لا تتضمن استخدام القوة ضد إيران لتحديها المطالب الخاصة بوقف أنشطتها النووية التي يشتبه في أنها تتضمن إنتاج أسلحة نووية. وفيما يلي أبرز بنود القرار ١٧٣٧^(٣):

- على إيران أن تعلق من دون تأخير كافة أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي، مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التتحقق منها، وأي نشاط متعلق بمشاريع مرتبطة بالمحركات التي تعمل بالمياه الثقيلة.

- على كافة الدول الأعضاء أن تمنع تسليم إيران أو بيعها أو تحويل إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تسهم في البرامج النووية وبرامج الصواريخ الباليستية الإيرانية.

(١) للمزيد حول القوة النووية الإيرانية وإمكانية تطويرها، انظر: سويم، حسام، (٢٠٠٦). ماذا بعد إعلان إيران نووية؟، مختارات إيرانية، العدد ٧٠.

(٢) صحيفة الوطن، العدد ١١١٥، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الدولي، القرار S/RES/1737(2006) ، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦.

- على كافة الدول الأعضاء أن تمنع إمداد إيران بأي مساعدة أو تدريب تقني أو دعم مالي أو استثمار أو خدمات مالية أو أي تحويل لموارد أو خدمات مرتبطة بهذه البرامج.

- على كافة الدول الأعضاء أن تجمد على الفور الأموال وال موجودات والأصول المالية والموارد المالية الأخرى التي يملكونها على أراضيها أشخاص أو كيانات إيرانيون مرتبطون أو على علاقة مباشرة بالبرامج النووية والبالлистية الإيرانية.

وأدانت إيران هذا القرار واعتبرت أنه لا يمكن أن يؤثر عليها أو يخيفها، وأنها ستستمر بأعمال تخصيب اليورانيوم، وقال الرئيس الإيراني محمود احمدى نجاد في تعليقه على القرار: "إن من ساندوا القرار الذي أعدته بريطانيا وفرنسا وألمانيا سيندمون قريباً على هذا "التصرف السطحي". وقال عن القرار " إنه ورقة ممزقة... يهدون بها إلى تخويف الإيرانيين... من مصلحة الغربيين العيش مع إيران النووية"(١).

وخلال مهلة الستين يوماً التي منحها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٣٧)، لم يبدُ في الأفق الدبلوماسي ما يشير إلى إمكان التوصل إلى حل سياسي حول الملف النووي الإيراني، ذلك أن موقف إيران من جهة، والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى لم يفلح في إمكان تسوية الأزمة دبلوماسياً، ومن ثم اتفقت الدول الخمس الكبرى وألمانيا، على إصدار قرار دولي جديد يذكر بالعقوبات القديمة، ويضيف إليها عقوبات جديدة، وفي الوقت نفسه يتضمن إجراءات تحفيزية لإيران للقبول به وتنفيذها، ومن جانب آخر تمارس الولايات المتحدة مجموعة من الضغوطات العسكرية ضد طهران، تصل إلى حد اعتبارها نذراً بالحرب، لتشتت إيران عن المضي قدماً في برنامجها النووي. ومن هنا كان قرار مجلس الأمن رقم (١٧٤٧) في ٢٥-٣-٢٠٠٧، الذي جاء بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة متضمناً لائحة

(١) صحيفة الرأي، العدد ١٣٢٣٦ ، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

العقوبات الجديدة، مع التذكير بالعقوبات القديمة، والإجراءات التحفيزية التي اقترحها المجتمع

الدولي على طهران بهدف التوصل إلى حل للمشكلة النووية الإيرانية^(١).

ولم يشهد عام ٢٠٠٧ مفاجآت أو منعطفات هامة في مسار أزمة البرنامج النووي

الإيراني المعقدة، حيث راوحـت الأزمة مكانـها وواصلـت كل الأطراف السعي نفسه الذي بدأـته

من قبلـ. فلا إـیران انسـحبـت من مـعاـهـدة حـظر الـانتـشار الـنوـويـ، وـهـوـ ماـ هـدـدتـ بـهـ كـثـيرـاـ، وـلـاـ

الـولاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ شـنـتـ ضـدـهـاـ عـمـلاـ عـسـكـرـيـاـ. وـإـذـاـ كـانـتـ الأـزـمـةـ الـنوـويـةـ لـمـ تـشـهـدـ مـفـاجـآـتـ مـنـ

الـعـيـارـ الـقـيـلـ، إـلـاـ أـنـهـ مـعـ نـهـاـيـةـ عـامـ ٢٠٠٧ـ كـشـفـتـ الـاسـتـخـارـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ عـنـ مـفـاجـأـةـ كـانـ لـهـاـ

وـقـعـهـاـ، حـيثـ أـكـدـتـ عـنـ ثـقـةـ أـنـ إـیرـانـ أـوـقـتـ بـرـنـامـجـهـ الـنوـويـ الـعـسـكـرـيـ عـامـ ٢٠٠٣ـ، وـلـمـ تـعدـ

إـلـيـهـ مـنـذـ دـلـلـاـنـ، وـهـوـ التـقـرـيرـ الـذـيـ رـأـىـ فـيـهـ طـرـفـاـ الـأـزـمـةـ كـلـ ماـ يـهـوـيـ، فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ

تـعـلـقـتـ بـهـ إـیرـانـ كـشـهـادـةـ بـرـاءـةـ، لـمـ تـغـيـرـ الـإـدـارـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ مـوـقـعـهـاـ، حـيثـ رـأـتـ فـيـهـ وـاـشـنـطـنـ دـلـلـاـ

عـلـىـ أـنـ إـیرـانـ كـانـتـ تـدـيرـ بـرـنـامـجـاـ لـتـصـنـيـعـ الـأـسـلـحـةـ الـذـرـيـةـ فـيـ السـرـ، وـبـذـلـكـ كـذـبـ التـقـرـيرـ دـعـاوـيـ

طـهـرـانـ سـلـمـيـةـ ذـلـكـ بـرـنـامـجـ. وـبـرـىـ المـتـبـعـونـ لـهـذـهـ الـأـزـمـةـ أـنـ الـإـدـارـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ لـمـ تـغـيـرـ

مـوـقـعـهـاـ، وـلـنـ تـغـيـرـهـ عـلـىـ الـأـرـجـحـ، حـتـىـ لـوـ تـأـكـدـ لـهـاـ تـامـاـ أـنـ إـیرـانـ أـوـقـتـ فـعـلـاـ بـرـنـامـجـهـاـ

الـعـسـكـرـيـ، لـأـنـ الـقـضـيـةـ لـمـ تـعـدـ فـيـماـ إـذـاـ كـانـتـ إـیرـانـ تـسـتـهـدـفـ مـنـ بـرـنـامـجـهـ الـنوـويـ مـاـ هـوـ

أـبـعـدـ مـنـ الـاسـتـخـدـمـاتـ السـلـمـيـةـ؛ وـإـنـماـ الـقـضـيـةـ الـآنـ هـيـ قـرـارـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ، وـمـنـ خـلـفـهـاـ

حـلـفـاؤـهـاـ الـغـرـبـيـوـنـ، بـعـدـ السـمـاحـ لـإـیرـانـ بـاـمـتـلـاكـ الطـاـقةـ الـنوـويـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـوظـفـ لـإـنـتـاجـ

الـأـسـلـحـةـ^(٢).

(١) علي، علي الملجمي، (٢٠٠٧). الملف النووي الإيراني: تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٩، ص ٤٣.

(٢) تقرير، (٢٠٠٨). الملف النووي الإيراني قطار بلا كوابح، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٢.

وبعد قبول الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموقف إيران في المجال النووي وإغلاق هذا الملف بصورة نهائية، إلا أن مجلس الأمن الدولي عاد ودعا وباقتراح مباشر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيقاف جميع البرامج النووية وفرض عقوبات على الحكومة الإيرانية من خلال القرار ١٨٠٣ الذي تبناه المجلس في مارس ٢٠٠٨، وقد أيد هذا القرار جميع أعضاء مجلس الأمن باستثناء اندونيسيا، وينص القرار على عدة نقاط أبرزها منع جميع المسؤولين الإيرانيين الذين لهم ارتباط بالبرنامج الصاروخي من السفر إلى خارج البلاد، ومنع تصدير أي تقنية تتم الاستفادة منها في المجال النووي والصاروخي، وفرض عقوبات تجارية وإيقاف نشاط مصارف حكومية إيرانية. وهذا ما دفع احمدي نجاد إلى التراجع مباشرة عن قوله أن الملف النووي قد أغلق بالكامل، حيث اعترف صراحة: انه لم يكن يتوقع من مجلس الأمن إصدار مثل هذا القرار نظرا للتقرير الأخير لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية حينها محمد البرادعي^(١).

ومر عام ٢٠٠٨ بسلام على إيران في ما يتعلق بملفها النووي، ومحاولات الغرب الداعية بقيادة الولايات المتحدة، منعها من امتلاك أي تكنولوجيا يمكن من خلالها صنع أسلحة نووية تمنحها تفوقاً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في مواجهة إسرائيل. فرغم أن هذا العام شهد توقيع المزيد من العقوبات الدولية ضد طهران، كان لها عمق الأثر في إعاقة أي تقدم اقتصادي لها، إلا أنه وفي نفس الوقت أصبح واضحاً يوماً بعد آخر تضاؤل فرص احتمالات شن ضربة عسكرية حاسمة ضد المنشآت النووية الإيرانية، سواء من جانب الولايات المتحدة أو عن طريق حليفتها إسرائيل. وهذا دوره يرجع للعديد من الأحداث والمتغيرات الدولية، التي شهدتها نهاية عام ٢٠٠٧ وطوال عام ٢٠٠٨، والتي جعلت احتمالية شن هذا الهجوم صعبة للغاية، وأهمها: تقرير صدر في ٣ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٧ لوكالة الاستخبارات الأمريكية (سي

(١) صحيفة القبس، العدد ١٢٤٨٨، ٧ مارس ٢٠٠٨.

آي إيه) قال: إن طهران أوقفت مشروعها الرامي لإنتاج أسلحة نووية منذ عام ۲۰۰۳، ورغم أنه ذكر "أن النظام الإيراني يجعل تصنيع القنبلة النووية خياراً مفتوحاً"، إلا أنه ساعد على خفض الأصوات المنادية بالحرب، ودعم وجهة نظر الداعين للحل الدبلوماسي^(۱).

ولأن عام ۲۰۰۸ هو العام الأخير للإدارة الأميركيّة برئاسة جورج بوش، فإنّه كان من الصعب القيام بأي عملية عسكريّة، خاصة في ظل موسم انتخابات قوي، بالإضافة إلى ما تعانيه القوات الأميركيّة في العراق وأفغانستان. كما جاء الخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الحرب الروسيّة على جورجيا ليبعد الأنظار الدوليّة عن إيران، وأخيراً ومنذ سبتمبر ۲۰۰۸ وحتى الآن، دخل العالم كلّه في أزمة اقتصاديّة طاحنة أصبحت الشغل الشاغل للإدارة الأميركيّة والمنظّمات الدوليّة، ساهمت في تراجع الملف النووي الإيراني عن أجندّة الاهتمامات الدوليّة.

واستغلّت إيران هذه الأحداث الدوليّة، التي شهدّها عام ۲۰۰۸ وواصلت عمليّات تطوير قدراتها النوويّة بشكل سريع، وهذا ما أكدّه الإيرانيون أنفسهم وصدقّت عليه التقارير الدوليّة، التي صدرت في هذا الشأن. ففي ۲۶ يوليوز ۲۰۰۸ قال الرئيس الإيراني أحمدي نجاد: "إن بلاده لديها أكثر من ۵ آلاف جهاز طرد مركزي تعمل لتخسيب اليورانيوم في منشأة ناتانز"^(۲).

وخلال اجتماع مجلس حكام الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، في مايو ۲۰۰۸، أكد رئيس فرق التفتيش في الوكالة (أولي هاينون)، أن الوكالة جمعت معلومات من حوالي ۱۰ دول تشتبه في قيام إيران بإجراء أبحاث حول عسّكرة برنامّجها النووي، بل إن التقرير الأخير الذي أعلنّه المدير العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة محمد البرادعي في ۱۵ سبتمبر ۲۰۰۸، أكد أن "إيران

(۱) حسين، محمد عبد، الملف النووي الإيراني في ۲۰۰۸: مزيد من العقوبات وتراجع الحل العسكري، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ۱۰۹۹۳، ۲ يناير ۲۰۰۹.

(۲) صحيفة الوطن الكويتيّة، العدد ۱۱۶۸۵، ۲۷ يوليوز ۲۰۰۸.

زادت عدد آلات الطرد المركزي اللازمة لتخبيب اليورانيوم من نحو ٣٠٠٠ إلى أكثر من ٣٨٢٠، وأنتجت ألف طن من اليورانيوم منخفض التخصيب^(١).

كما أكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين في سبتمبر ٢٠٠٨، أن إيران في طريقها لإتقان تكنولوجيا ستمكنها من صنع قنابل نووية، إذا رغبت في ذلك، فهم يمتلكون «كتاب الطهي». هذه المعلومات أكدتها أيضاً بيان صادر من الاتحاد الأوروبي في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨، حين ذكر «أن التحقيقات تظهر أن جانباً من البرنامج النووي الإيراني في الماضي كان نووياً عسكرياً، وليس مدنياً محضاً، وأن إيران قريبة من رأس نووي». وقبلها عرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٧ سبتمبر وثائق وصوراً تشير إلى أن إيران حاولت سراً تعديل الرأس المخروطي لصاروخ ليستوعب قنبلة نووية، رغم نفي طهران ووصفها تلك المستدات بأنها مزيفة^(٢).

وحالياً فإنه يوجد في إيران حوالي عشرة مواقع نووية معلنة، تتتنوع ما بين مناجم لاستخراج اليورانيوم، أو مصانع لتنقية الخام، أو مفاعلات نووية لتحويل أو تخصيب اليورانيوم، أو لأغراض البحث العلمية. كما اختارت المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في ١٩ أغسطس الماضي ست شركات وطنية، من أجل تحديد موقع محتملة لبناء مفاعلات نووية جديدة. وكما صرّح به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت في ٢٥ يوليو ٢٠٠٨ فإنه في نهاية ٢٠٠٩ أو مطلع ٢٠١٠ على أقصى تقدير سيكون بمقدور إيران صنع قنبلة نووية، وفقاً لأحدث التقارير الاستخبارية الغربية والإسرائيلية^(٣).

(١) صحيفة الوطن الكويتية، العدد ١١٧٣٧، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

(٢) حسين، محمد عبد، الملف النووي الإيراني في ٢٠٠٨: مزيد من العقوبات وترابع الحل العسكري، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٩٣، ٢ يناير ٢٠٠٩.

(٣) المرجع السابق.

السلح النووي الإيراني وأمن الخليج

تشير دراسات السياسة الدولية واجتهاداتها الحديثة إلى أن الدول تتجه لسلوك أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، فور حيازتها لأنواع من أسلحة الدمار الشامل التي تتيح لها مساحة مناورة أكبر في ظل قدرة الردع التي توفرها هذه الأسلحة. من هنا فإن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية في الخليج، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاء بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانينات القرن الماضي^(١).

ويمكن لإيران أن تحقق توسيعاً هائلاً في نفوذها الإقليمي وقتها من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل سواء النووية منها أو الكيماوية، إضافة إلى نشاطاتها في مجال حيازة أسلحة بيولوجية مجهولة، هذا بالتأكيد إضافة إلى كونها - كما ذكرنا - تقدم على طريق الإنتاج الفعلي لأسلحة نووية ورؤوس حربية متطرفة^(٢).

ورغم أن امتلاك إيران للسلاح النووي يعتبر حقاً مشروعأً لها إلا أن امتلاكه لهذا السلاح سيختلف العديد من التداعيات على النظام الإقليمي الخليجي، وخاصة في ظل الاختلالات المتعاظمة في توازنات القوى الإستراتيجية في هذه المنطقة، ورغم مواقف دول الخليج المتكررة والمؤكدة على معارضتها لدخول السلاح النووي إلى الخليج، إلا أن إيران تجاهلت مخاوف وتحفظات جيرانها الخليجيين والعرب باعتبار أن من حقها امتلاك السلاح

(١) الزيارات، الخليج النووي، (٢٠٠٦). التساؤلات الأربع حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٠، ص ٦٠.

(٢) كوردمان، إيران: دول ضعيفة أم مهيمنة، مرجع سابق، ص ٨٠.

النووي في ظل امتلاك إسرائيل لهذا السلاح، وهنا يؤكد معارضو هذا التوجه أن إسرائيل على الأقل لم تهدد بسلاحها النووي أي أحد، بل ولم تعلن إسرائيل رسمياً حتى هذه اللحظة ومنذ أكثر من أربعة عقود عن امتلاكها للسلاح النووي، بينما تتوعد إيران كل من يعارضها بسلاح لم تمتلكه بعد، بل وترفض حتى مجاملة أن يكون لخليج اسمنان من كل جانب^(١).

أما بالنسبة لحق إيران بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، فقد أصبحت هذه الحجة محل الكثير من النظر، فطهران تناقض نفسها حين تؤكد أنها تسعى لتوفير الطاقة عبر البرنامج النووي السلمي، في الوقت الذي لا جدوى اقتصادية في تخصيب اليورانيوم على أراضيها لأنها مكلفة جداً، فضلاً عن غياب الضرورة العلمية والعملية للبرنامج. حيث أن إيران تملك العديد من مصادر الطاقة الرخيصة، فلماذا تهدى المليارات في سبيل الحصول على الطاقة المكلفة؟ ولماذا لا تقبل بتخصيب اليورانيوم إذا كان الهدف هو الطاقة -خارج أرضها- وبتكلفة أقل؟^(٢).

كما يُنظر إلى التسلح الإيراني سواء التقليدي أو غير التقليدي بأنه سباق تسلح جديد في المنطقة ولكن من طرف واحد وقد يعصف بالمنطقة وباستقرارها الإقليمي. فالمشكلة اليورانيوم تمثل في إصرار القيادة الإيرانية على الاستمرار بتطوير أسلحتها التقليدية وغير التقليدية، رغم أن قوة العراق العسكرية صارت اليوم تقارب العدم. لذا، فمن حق دول الخليج التساؤل عن أهداف برنامج التسلح الإيراني، ومن حقها مطالبة القيادة الإيرانية بتبرير استمرار برامجها التسلحية الواسعة بجميع أنواع الأسلحة الهجومية، فمن واجب الجيرة الإقليمية والحرص على بناء علاقات ودية أساسها الثقة المتبادلة الحصول على توضيحات شافية ومقنعة إن وجدت^(٣).

(١) الأنصاري، عبد الحميد، (٢٠٠٦). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، ص ٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) العاني، مصطفى، (٢٠٠٥). الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠، ص ١٢.

ولعل ما يعبر عن هذا القلق الخليجي ما ذكره رئيس تحرير جريدة (الشرق الأوسط) طارق الحميد، في مقالته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٣، عندما أكد أن مشكلة إيران أنها خطيرة حتى من دون أسلحة نووية، فإن إيران في لبنان، وفي العراق، وأصابعها في البحرين، وتحتل ثلاث جزر إماراتية، وعلى أراضيها بعض من قيادات القاعدة. إيران أكبر من أن يتغافل عنها السياسي، وأخطر من أن يركن إليها مريدو الاستقرار. كما أشار إلى المنهج البرجماتي لإيران في التعامل مع ملفات المنطقة، فبالأمس القريب فتح أجواءها للأمريكيين في الحرب على أفغانستان، والتزمت الصمت الإيجابي في العدوان الأمريكي على العراق. وهي في الوقت نفسه الذي تدين فيه المحتل الأمريكي، نجدها تقوم بفتح سفارات وقنصليات في العراق تحت سلطة الاحتلال لتنسف من الفرصة القائمة لتبني نفوذها في العراق^(١).

كما أن زعماء المسلمين السنة في العالم العربي عامة يخشون من أن تكون إيران راغبة في تطويق نفوذ السنة لحساب هيمنة الشيعة على المنطقة العربية^(٢). ولم تتف دول الخليج العربية مخاوفها ورفضها للبرنامج النووي الإيراني. فقد أعلنت ذلك مرارا في مناسبات عديدة. حيث أكدت ذلك بيانات القمم الخليجية المتلاحقة سواء بالإشارة غير المباشرة إلى إيران، أو بالنص صراحة على إيران مثلاً حدث في قمة الدوحة عام ١٩٩٦، حيث أشار بيانها الختامي إلى قلق دول المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وبنائها^(٣). وهو الأمر الذي تكرر التأكيد عليه في القمم الخليجية اللاحقة ، بحيث أصبح مناقشة التسلح النووي الإيراني أحد أهم بنود أجenda القمة الخليجية.

(١) طارق الحميد، إيران "أصبح في الخليج"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٩٩٨، ١٣ ابريل ٢٠٠٦.

(٢) غسان سليمان العتيبي، السياسة الإيرانية، صحيفة القبس، العدد ١٢٠٤٢، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٣) الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٦). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢، ص ٧١.

وأيا كانت الآراء وأياً كان الجدل حول تصاعد أزمة الأسلحة النووية الإيرانية، فإن أحداً لا ينكر أن الأزمة قائمة وتشير مخاوف الكثيرين، وأن فرص حلها تقل وتتضاعل وتدعى للتشاؤم، كما قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. وأن العرب وخاصة دول الخليج العربية ليسوا بعيدين عن الأزمة بل هم جزء منها ومتاثرون بها إلى حد كبير، وأن وجود برنامج نووي كبير لدى إيران أياً كانت مصداقية سلميته يشكل، آجلاً أو عاجلاً، مصدر خوف وتهديد لجيرانها العرب^(١).

أما في حالة حدوث مواجهة بين إيران من ناحية، وإسرائيل والقوات الأمريكية الموجدة في المنطقة من ناحية أخرى، سوف تكون دول الخليج هي ضحيتها الأولى. وسوف يعيد التذكر بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م. ويلاحظ في هذا الشأن أن إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً. يضاف إلى ذلك، العامل الأيديولوجي والنفوذ الإيراني لدى الشيعة في دول الخليج، بل فيسائر العالم الإسلامي^(٢)، وخاصة ما ولده الإعجاب بالمقاومة اللبنانية التي تصدت للعدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، وكانت بقيادة حزب الله الشيعي المدعوم من إيران مباشرة ومن سوريا بصورة يومية.

ويمكن ملاحظة الخطر المترتب من مثل هذه المواجهة على دول الخليج العربية، من خلال تصريح قائد قوات الحرس الثوري الإيراني، اللواء رحيم صفوي، أمام طلبة جامعة شريف الصناعية في طهران، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، عندما قال: "في حال لجوء الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران فان هناك ٣٣ قاعدة عسكرية أميركية و ٢٠٠ ألف عسكري أميركي

(١) البدراوي، مغازي، (٢٠٠٦). النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٧، ص ٦٨.

(٢) الأشعل، عبد الله، (٢٠٠٥). العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد ٥٨، ص ٦٨.

في المنطقة، معرضون للخطر" ، ولم يوضح التصريح ما إذا كان الملايين من عرب الخليج في خطر أيضاً، أم أنهم خارج الحسابات الإيرانية. كما أشار اللواء صفوی، إلى أن "الموقع الجغرافي المنقطع النظير والإطلال على مضيق هرمز"، تعتبران من الأوراق الرابحة لإيران في أي مواجهة مع الولايات المتحدة، كونها تستطيع حينما ت يريد أن تقرر إغلاق المضيق الذي يشهد يومياً مرور ١٧ مليون برميل من النفط، وهذا يعتبر تهديداً مباشراً لاقتصاديات دول الخليج العربية يجب التبه إلىه^(١).

(١) العرب، طلال عبد الكريم، الخنوع العربي والصلف الإيراني، صحيفة القبس، العدد ١٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦.

الفصل الرابع

توازنات القوى المستقبلية في منطقة الخليج وتداعياتها

مع قرب نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تبدو منطقة الخليج بأنها لا تزال تعيش حالة من التقلبات والاضطرابات السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وهذا الأمر بطبيعة الحال هو امتداد لتأثيرات وتداعيات الأحداث التي عاشتها هذه المنطقة خلال العقود الأخيرة، والتي لا زالت تضفي الكثير من الغموض على مستقبل المنطقة، في ظل استمرارية حالة عدم الاستقرار فيها.

وما يهمنا في المجال، محاولة دراسة الاتجاهات المستقبلية لتقاعلات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج بالاستناد طبعاً إلى الواقع السياسي والاستراتيجي الحالي وتفاعلاته، فقد ناقشنا في الفصول السابقة، كيف كان انهيار التوازن الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي التداعي الأكثر مركزية لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وكان انتعاش الاستقطاب الإقليمي، وانتشاره أفقياً ضمن مستويات غير معهودة هو التداعي الآخر لها. وتجلّى التداعي الثالث للحرب في عودة الموازن الخارجي كخيار متداول على صعيد مقاربة أمن الخليج، وذلك للمرة الأولى منذ انسحاب بريطانيا من شرقى السويس. أما التداعي الرابع للحرب فقد تجلّى في ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري، وهو الأمر الذي عكس تسامي الهواجس الأمنية وتضخمها. وضمن تداعيات الحرب أيضاً، جاء ميلاد "إعلان دمشق" وجاءت المشاركة الخليجية في مؤتمر مدريد للسلام. لقد أتت حرب الخليج الثانية لتعيد تشكيل تقاعلات النظام الإقليمي الخليجي دون أن تغير من مضمونها السالب، بل عمقت من هذا المضمون في الاتجاهات كافة^(١).

(١) مرهون، عبد الجليل زيد، *العراق الجديد وقضية الأمن في الخليج.. قوة استقرار أم بؤرة توتر*، صحيفة الرياض، العدد ١٣٣٨٨ ، ١٨ فبراير ٢٠٠٥ م.

كما ناقشنا كيف جسدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تغيراً في البيئة الأمنية الخليجية و تعرضت دول الخليج العربية إلى ضغوطات خارجية من أجل الانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب وشكل ارتفاع وتيرة العنف المحلي للعمليات الإرهابية تحدياً للبيئة الأمنية الداخلية في تلك الدول.

كما طرأت مستجدات مختلفة على المنطقة بعد سقوط النظام العراقي في أبريل ٢٠٠٣ و وجدت دول الخليج العربية رغم بدء مرحلة الارتقاء العسكري أنها بحاجة إلى تحديث قضايا التهديد وإعادة جدولة الأولويات رغم تصاعد الخطر القائم من الضفة الأخرى من الخليج العربي الممثلة بطموحات الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تسعى إلى امتلاك قدرات لصناعة الأسلحة النووية وزيادة قدراتها الإستراتيجية المتفوقة أصلاً بالمقارنة بدول الخليج العربي التي سعت خلال العقود الماضية إلى تعزيز قدراتها العسكرية من أجل بناء قوة ترد على خصومها مبنية على قدرات عسكرية تقليدية.

ويأتي العراق الجديد ليتمثل حالة من حالات الغموض الاستراتيجي في المنطقة، فبعد أن كان العراق طرفاً أساسياً في توازنات القوى الإستراتيجية في المنطقة، أصبح الآن عنصراً أساسياً من عناصر الاحتلال الاستراتيجي، فقد أثار مشهد ما بعد نظام صدام حسين خوفاً وقلقًا لما ينطوي عليه من تفتت وتبعثر طائفي وديني وعرقي وقومي وعشائري، ولما حدث فيه من صدامات بين جماعات اجتماعية مختلفة من وقت إلى آخر.

وقد يكون سقوط نظام الرئيس صدام حسين علامة فاصلة بمعايير السياسة والتاريخ ، لكنه ليس كذلك بمعايير الإستراتيجية، ذلك أن العراق قد عزل استراتيجياً وحيدت قوته منذ حرب الخليج الثانية. والمتغير الاستراتيجي الذي سيكون النظام الإقليمي الخليجي معنياً به هنا هو تحول العراق إلى حاضنة متقدمة لموازن عسكري خارجي تمثله القوة الأمريكية، على ذات النطاق الذي تمثله كوريا الجنوبية واليابان في شرق آسيا . وهذا أمر غير واضح أو غير مؤكد

حتى الآن. إنما في حال حدث ذلك بالفعل فإن الوجود العسكري الأميركي النوعي والمتقدم سيمثل التقل الذي يوازن القوة الإيرانية. وهذا التطور الذي اقترب مبدئياً منذ حرب الخليج الثانية، أو لنقل تم تداوله على الصعيد النظري وافتراضه تحليلياً، لم يكن بمقدور الانتشار الأميركي في المنطقة تحقيقه^(١).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحت جاراً إقليمياً وأحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي بعد غزو العراق، بل هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية في المنطقة، إذ باتت تعامل مع قضية أمن الخليج باعتباره شأنها داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إستراتيجية، ولهذا فإن كافة الترتيبات المستقبلية والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لأمن المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية، أو أنها -أي الولايات المتحدة- تلعب الطرف الرئيسي فيها بمشاركة أطراف أخرى.

وتأتي إسرائيل لتشكل أحد العناصر الفاعلة في تشكيل توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ككل ومن ضمنها بالطبع منطقة الخليج، فإسرائيل هي الدولة الأقوى في المنطقة، وهي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك ترسانة نووية، كما أنها تملك أيضاً أكبر قوة عسكرية تقليدية ذات كفاءة عالية في المنطقة. رغم أنها تعامل مع تحديات أمنية متعددة الجبهات والمحاور.

وفيما يلي استعراضاً لأهم ملامح مستقبل التوازنات الإستراتيجية في منطقة الخليج والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة فيها.

(١) أنظر: ديب، كمال (٢٠٠٣)، *زلزال في أرض الشقاق: العراق ١٩١٥-٢٠١٥*، بيروت، دار الفارابي، ص ٢٤٦. وأيضاً: غالبريث، بيتر (٢٠٠٧)، *نهاية العراق*، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ٥٠١-٥٠٠. وأيضاً: السامرائي، نعمان عبد الرزاق (٢٠٠٧)، *أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق دائم*، العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض. وأيضاً: القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مرجع سابق، ٣١٥-٣٢١. وأيضاً: بيترسون، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

المبحث الأول

دول الخليج العربية ومستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج

تعتبر دول الخليج العربية السُّتُّ أول وأكثر المعنيين في مستقبل أمن الخليج وتوازنات الإستراتيجية التي يمكن أن تشهدها المنطقة مستقبلاً. وإذا ما نظرنا إلى خيارات الترتيبات الأمنية لدول الخليج العربية نجد العديد من المحاولات الجادة والحقيقة لتطبيق وإنجاح الخيارات الوطنية والعربية عبر محاولة الارتكاز على تطوير القدرات العسكرية والدفاعية لدول الخليج العربية عبر تعزيز وتطوير قوة "درع الجزيرة" سعياً لإيجاد قوة عسكرية مشتركة قادرة على حماية دول الخليج العربية^(١).

ورغم تمتّع دول الخليج العربية بثروات اقتصادية ومالية كبيرة ناتجة عن تمتّعها بثروات نفطية هائلة، ورغم قدرتها الكبيرة على الإنفاق العسكري، إلا أنها تعاني من ضعف واضح في قدراتها العسكرية مقارنة بدول الإقليم الأخرى وخصوصاً إيران، والعراق سابقاً، ومقارنة مع الوجود العسكري الأمريكي حالياً، وتوضح الجداول التالية بعض المؤشرات والبيانات الخاصة بدول الخليج العربية وقدرتها الاقتصادية والعسكرية.

جدول (١) بيانات عامة عن دول مجلس الخليج العربية لعام ٢٠٠٦

الدولة	عدد السكان (نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	ميزانية الدفاع (مليار دولار)
الإمارات	٢٦٠٢٢١٢	١٤٢	٢,٥٨
البحرين	٦٩٨٣٤٥	١٥,٥	٠,٤٧٨

(١) البابطين، عفراء أحمد (٢٠٠٩)، الدور المرتقب للإدارة الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣، ص ٤٩.

٢٥,٤	٣٤٣	٢٧٠١٩٥٩٩	السعودية
٣,٢٧	٣٦,١	٢١٠٢٢٢٩	عمان
٢,٣٣	٥٣,٨	٨٦٣٠٥١	قطر
٤,٥١	٨٧,١	٢٤١٨٦٤٨	الكويت
٣٨,٥٦٨	٦٧٧,٥	٣٦٧٠٤٠٨٤	المجموع

المصدر: مركز الخليج للأبحاث

جدول (٢) النفقات العسكرية لدول الخليج العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٠) مليون دولار

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المجموع
الإمارات	٢٩٢٥	٢٨٨٢	٢٩٠٩	٢٨٥٣	٢٦٢٩	٢٥٥٩	-	٢٥٨٥٩
البحرين	٣٣٧	٣٥٦	٣٥٧	٤٩١	٤٩١	٤٨٣	٤٥٨	٣٩١٤
السعودية	٢٠١١٢	٢١٤٢١	١٨٨٠٥	١٨٩٤٤	٢١٠٦٠	٢٥٣٧٢	٢٩٠٣٢	٢١١٢٤٣
عمان	٢٠٩١	٢٤٣٩	٢٥٢٠	٢٦٦٧	٣٠١١	٣٦٥٢	٣٠٩١	٢٤٨٩٧
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٣٠٨٢	٣٠٢٩	٣١٢٦	٣٣٦٩	٣٦٧٩	٣٩٠٩	٣٨٣٦	٣٢٣٥٦
المجموع	٢٨٥٤٧	٣٠١٢٧	٢٧٧١٧	٢٨٣٢٤	٣٠٨٧٠	٣٥٩٧٥	٣٦٤١٧	٢٩٨٢٦٩

المصدر: الكتاب السنوي لمعهد (Sipri) للأبحاث لعام ٢٠٠٧ : <http://www.sipri.org/yearbook>

دول الخليج العربية ومشكلة بناء التوازن الاستراتيجي الإقليمي

انطلاقاً من البيانات والأرقان السابقة التي تظهر الضعف الواضح لإمكانيات الخليجية مقارنة مع إمكانية الفاعلين الإقليميين الآخرين (الولايات المتحدة وإيران) ومن هنا فإن بناء التوازن الاستراتيجي في المنطقة يعتبر مشكلة كبيرة تواجه هذه الدول، فتوازن القوى في النظام الإقليمي الخليجي يبدو صعب التحقق للأسباب التالية:

أولاً: الاختلال الكبير في التوزيع النسبي للقوة بين دول الإقليم وهو الأمر الذي يفضي بالضرورة إلى توازن غير حقيقي أو غير مستقر للقوى. وهناك ثلاثة أبعاد لهذه المقوله: الأول مادي، يرتبط بطبيعة المقومات المادية، الجغرافية والبشرية والاقتصادية. والثاني معنوي، يتعلق بمستوى القدرات والخبرات، والتصنيع العسكري، والبحوث الأمنية، والعلوم العسكرية عامة. والثالث سياسي، يتجلّى في منظومة التحالفات الخارجية التي ترتكز عليها الدولة، أو مجموعة مئوية من الدول، بحيث تسخر هذه التحالفات (التي ليس بالضرورة أن تتضمن بعداً دفاعياً) في تعزيز نقلها الجيوسياسي^(١).

فعل صعيد المقومات المادية، يبرز التوزيع النسبي لحجم الكتلة الديموغرافية بين دول النظام الإقليمي الخليجي، باعتباره بعداً جوهرياً، تأصيلياً أو تأسيسياً، لمشكلة توازن القوى في هذا النظام. وعلى الرغم من التحولات الطفيفة التي حدثت في العقود الماضية في خارطة التوزيع النسبي للكتلة الديموغرافية بين دول الإقليم، إلا أن الندرة السكانية بقيت سمة ملزمة لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين حافظت كل من إيران والعراق على تفوقهما النسبي، حيث تجاوز عدد سكان إيران، وفق آخر تعداد رسمي ٦٦ مليون نسمة، في حين وصل حجم الكتلة الديموغرافية في العراق ٢٨,٩ مليون نسمة. وكانت القفزة الأساسية على مستوى الداخل

(١) مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٩)، *العراق والخليج: السياسات السياسية والإستراتيجية*، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٦، ص ٢٨.

الخليجي، قد حدثت في المملكة العربية السعودية، التي ارتفع سكانها إلى ٢٨،٦ مليون نسمة، وفقاً لآخر تعداد سكاني تم تنظيمه، في حين بدت الدول الأخرى في الإقليم بعيدة عن هذه الأرقام. ونتيجة لندرة عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي، بات من الصعب عليها تكوين جيوش قوية قادرة على الدفاع عنها، خاصة مع عدم توجهها لتعبئة السكان للانخراط في الخدمة العسكرية. وثمة تقاؤت آخر لا يقل اتساعاً، يرتبط بمستوى القدرات التسلحية. وعند الانتقال إلى مسألة الخبرات القتالية والإنتاج الحربي، نجد أن المعطيات أصبحت تميل لمصلحة إيران، بعد أن تم تفكير صناعات العراق العسكرية، وبنيتها التحتية في هذا المجال، على مدى السنوات اللاحقة لحرب الخليج الثانية. ولا بد من الإشارة في الوقت ذاته إلى برامج التصنيع العسكري الحديثة في كل من السعودية ودولة الإمارات^(١).

أما على صعيد المقوم السياسي، بما هو عنصر في معادلة حساب القوة، واستتباعاً توازن القوى داخل النظم الإقليمية، فيمكن القول إن هذا المقوم يرتكز إلى منظومة التحالفات الخاصة بالدولة، اعتماداً على كل من: المكانة الجيوستراتيجية. والختار الأيديولوجي (جاذبية الختار). والقوة الاقتصادية، حيث يُسَيِّل رأس المال إلى نفوذ سياسي. إن التحالفات الخارجية، المتينة والمتماسكة، للدولة تشكل عنصراً أصيلاً في وزنها الجيوسياسي العام، الأمر الذي يعزز من نقلها النسبي في معادلة التوازن الإقليمي.

ثانياً: وإضافة إلى التباين الكبير في التوزيع النسبي للقوة بين وحدات النظام الإقليمي الخليجي، تتبدى المعضلة الأخرى لختار توازن القوى في إنعاشه لمناخ الاستقطاب السياسي، ودفعه باتجاه حرب باردة إقليمية، ترمي بظلالها السالبة على فرص التعاون والتعايش الإقليمي^(٢).

(١) مرهون، عبد الجليل، العلاقات الخليجية - العراقية: قراءة في الإشكالية الجيوسياسية، صحيفة الرياض، العدد ١٤٨٩٣، ٣ ابريل ٢٠٠٩م.

(٢) المرجع السابق.

ثالثاً: إعطاء دور أكبر للموازن الخارجي: تتجلى المعضلة الثالثة لهذا الخيار، على الصعيد الإقليمي الخليجي، في دفعه الضمني لعدد من وحدات النظام للارتکاز إلى الموازن الخارجي، للحفاظ على أمنها. بيد أنه بالنسبة للعلاقات الخليجية العراقية، على وجه التحديد، فإن قضية الموازن الخارجي منقية، وذلك بفعل استناد منظومة تحالفات كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

رابعاً: إمكانية انزلاق دول المنطقة إلى سباق تسليح مموم: تتبدى المعضلة الرابعة لخيار توازن القوى، في خطر نشوب سباق تسليح إقليمي. وهذا ما شهده الخليج لسنوات طويلة، مقترباً في ذلك من نموذج إقليم أميركا اللاتينية، الأكثر تماثلاً من النظام الخليجي، من حيث البنية، وخارطة انتشار القوة، ودور القوى الخارجية، وتحديداً الولايات المتحدة. وبذلك يمكن القول توازن القوى الإستراتيجي يbedo معضلة أساسية في معادلة النظام الإقليمي الخليجي^(٢).

ومن هنا وفي ظل عدم التوازن الشديد والفجوة الواسعة بين مصادر القوة المادية النسبية المتمثلة في الثروة النفطية لدول الخليج العربية ومستوى قوتها العسكرية وبين مصادر القوى والثروة لدى الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة وخاصة إيران التي تزايدت قوتها ونفوذها بعد احتلال العراق، تجد الدول الخليجية نفسها أمام الخيار الصعب من أجل تحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الأطراف، وهو التعامل مع التهديدات والمخاطر من بعض دول المنطقة بالاعتماد على مصادر قوة مساندة خارجية سواء من خلال التحالفات مع الولايات المتحدة أو مع الدول الأوروبية أو حتى مع روسيا أو الصين أو تركيا^(٣).

(١) سنتناول الحديث عن إستراتيجية الموازن الخارجي بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) مرهون، العراق والخليج: السياسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) الشعراوي، عطا السيد (٢٠٠٨)، التعاون الأمني بين الناتو ودول الخليج: الفرص والقيود، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٥، ص ٩٤.

القوة النووية الإيرانية والخيارات الخليجية

تبعد ضرورة التحالفات الخارجية لدول الخليج أوضح وأكثر إلحاحاً في ظل سعي إيران للحصول على القوى النووية، فإيران النووية تبدو الخيار الأكثر سواءً للدول الخليجية لما يحدهه ذلك من خلل هائل في التوازنات الإستراتيجية في الخليج والمختلة أصلاً لصالح إيران حالياً، ففي هذه الحالة لن تجد دول الخليج مناساً من أن تدخل في أقرب وقت في إطار منظومة (مظلة نووية) أمريكية أو متعددة الأطراف لحماية نفسها، وثبتت حقوقها ونفوذها في منطقتها ومحيطها المباشر، وسوف تعتمد الخيار النووي مستقبلاً، وربما تجأ كذلك إلى (تدويل) أمن الخليج بالدخول في تحالفات مع دول قريبة سياسياً من طهران حتى تؤمن الذات من مخاطر نشوب أي صراعات مستقبلية بين أمريكا وإيران^(١).

كما يجب الإشارة إلى أن دول الخليج العربية لا ترى أن الخط النووي يأتي من إيران وحدها، وإنما من إسرائيل أيضاً، ومن هنا نطالب دول الخليج العربية إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحث المجتمع الدولى على الضغط على إسرائيل - وهي القوة النووية غير الشرعية الوحيدة في المنطقة حالياً - لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن، والتأكيد على أن امتلاك إسرائيل للقدرات النووية من أكبر مصادر تهديد الأمن والسلام في المنطقة وعامل تشجيع للأطراف الأخرى في المنطقة لتطوير وامتلاك القدرات النووية مما سيقود إلى حالة من سباق التسلح الخطير^(٢).

(١) غالى، إبراهيم (٢٠٠٩)، *الحوار الأمريكي - الإيراني المرتقب وأمن الخليج*، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣ ، ص ٤٣ . وأنظر أيضاً: كوردمان، أنتونى، (٢٠٠٨)، *إيران: دول ضعيفة أم مهيمنة*، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص ٨٦.

(٢) فتوح، عطا السيد (٢٠٠٩)، *ثوابت خليجية في المسألة النووية الإيرانية*، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٦ ، ص ٦٩.

التالية:

وفي مواجهة التهديدات الإيرانية القائمة والمحتملة تجد دول الخليج نفسها أمام الخيارات

أولاً: تطوير القدرات العسكرية والتحالف مع الولايات المتحدة: في غياب جواب مؤكد لحل قضية الملف النووي الإيراني غير السلمي ولخطورة هذا الملف، فإنه يجب على دول الخليج الدعوة تطوير قدراتها الصاروخية ضد إمكانية استخدام إيران أسلحة الدمار الشامل ضد دول الخليج خاصة في مجال التصدي للصواريخ البالستية، كما يجب إحياء فكرة التعاون الداعي بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية التي تم طرحها في التسعينيات من القرن الماضي كخيار أ مثل لمواجهة التهديدات المحتملة من الجانب الآخر من الخليج^(١).

ثانياً: اللجوء إلى إشراك أطراف دولية متعددة في أمن الخليج: قد يكون من الخيارات المتاحة أمام دول الخليج العربية العمل على إشراك أطراف من خارج المنطقة معنية بأمن الخليج واستقراره - وخصوصاً الاتحاد الأوروبي - في منتدى إقليمي لأمن الخليج على غرار نموذج المنتدى الإقليمي لدول آسيا، أو العمل على إقامة "اتحاد" جديد من "قوى الضامنة" للأمن في الخليج، وبينما لا يمكن لأسباب سياسية وعسكرية محلية، أن يضطلع الاتحاد الأوروبي أو الصين أو اليابان أو الهند، في المستقبل القريب، بدور مماثل للدور الذي تلعبهقيادة المركزية للقوات الأمريكية أو الأسطول الخامس الأمريكي أو الخدمات العسكرية الأمريكية الأخرى في المنطقة، أو أن يسعى أن يحل محلها، لكن يمكن لتلك الأطراف أن تساهم في حماية أمن المنطقة والحفاظ على التوازنات الإستراتيجية القائمة فيها. ومن هنا فإن على دول الخليج العربية بذل

(١) السويدان، صابر محمد (٢٠٠٨)، متطلبات تعزيز قدرة دول مجلس التعاون على مواجهة التهديدات المحتملة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤١، ص ٦٧. وانظر أيضاً: بيترسون، جون، (٢٠٠٨)، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص ٢٥-٢٢٧.

المزيد من الجهد لتعزيز التعاون الأمني مع هذه الأطراف الخارجية لبناء نظام أمني إقليمي متعدد الأطراف، وتعزيز ذلك من خلال اتفاقيات ثنائية أو جماعية^(١).

ثالثاً: خيار ضمان مظلة نووية خارجية: يعتبر الرئيس الأمريكي أوباما وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون من أوائل الذين حاولوا تسويق هذا الخيار لحماية المنطقة من خطر القوة النووية الإيرانية على أمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وأن تتضمن المظلة تعهداً بالرد المدمر في حال تعرضت إيران لإحدى هذه الدول بضربة أولى، وينطلق هذا العرض أساساً من مبدأ أنه لا يمكن مطالبة الدول الخليجية وال العربية بعدم السعي لامتلاك قوة نووية رادعة في حال حصلت إيران على القدرات النووية^(٢).

رابعاً: خيار شراء قابل نووية: يرى خبراء الاستراتيجيا أنه ليس على دول الخليج العربية الانتظار لسنوات إلى حين يتم بناء برنامج نووي خاص بها لموازنة القوى النووية الإقليمية، حيث يمكنهم شراء هذا السلاح من الدول النووية الأخرى، وقد رصدت محاولات سعودية لتفحص هذا الخيار لا سيما عبر باكستان. ويعتقد عدد من المحللين العسكريين والخبراء في المجال الأمني أن السعودية أو الدول الخليجية عموماً ستتجأ إلى خيار شراء قابل نووية بدلاً من الدخول في المجال النووي من الصفر، خصوصاً وأنه من الصعب إنشاء مثل هذه البرامج في ظل الرقابة الشديدة لوكالة الطاقة الذرية والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى^(٣).

خامساً: الخيار التركي: تشكل تركيا أحد أهم القوى الفاعلة في المحيط الجغرافي لمنطقة الخليج خاصة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون

(١) رايزنر، يوهانس، (٢٠٠٨)، المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص ٢٠٦.

(٢) باكير، علي حسين (٢٠٠٩)، السعودية وخيارات الرد على إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٩، ص ٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.

استثناء، ومن هنا فإن دول الخليج العربية يمكنها الاستفادة من هذا الواقع وتعزيز علاقتها مع

تركيا لسبعين رئيسين^(١):

١) تحقيق توازن إقليمي مع إيران: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكانها وقوتها العسكرية

مشابه جداً لما تملكه إيران، مما يؤهلها للعب دور مهم في تحقيق توازن جيوستراتيجي

مع إيران، وبذلك سيكون من الطبيعي أن تتجه دول الخليج العربي لفتح بوابة التواصل

ال استراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعوداً

جيسياسياً منسجماً مع طبيعة المنطقة وإرثها التاريخي وبعيداً عن الحساسيات. في

الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدم نموذجاً مغايراً عن

النموذج الصدامي، الانتهازي والابتزازي الذي تقدمه إيران.

٢) حل المشكلات والأزمات الإقليمية: حيث يمكن لدول الخليج العربية الاعتماد على تركيا

في هذا السياق، خاصةً أن صعودها إقليمياً لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو على

حساب أحد الأطراف الإقليميين، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة الولايات

المتحدة وحلف الأطلسي لها خلال حرب أفغانستان والعراق، إلا أنها لم تفعل على عكس

اللاعب الإيراني الذي لم يمانع ولن يمانع عقد أي صفقة على حساب دول الخليج

العربية والدول العربية عموماً. ومن هذا المنطلق فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين

المحليين، الإقليميين والعالميين، سيكون مفيداً جداً لدول الخليج العربية.

(١) باكير، علي حسن (٢٠٠٨)، نحو علاقات تركية خلессية إستراتيجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٩،

ص ٤٩.

المبحث الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل التوازنات الإستراتيجية في الخليج

يلاحظ المتتبع للاستراتيجيات الأمريكية في الخليج أنه لا يمكن عزل هذه الاستراتيجيات عن استراتيجيات أخرى مرتبطة بالمحيط الإقليمي لدول الخليج العربية ولا سيما ما يجري في العراق وما يتصل منه بطبيعة السياسة الإيرانية وتوجهاتها الفكرية المناوئة للسياسة الأمريكية، تقابلها نظرة سياسية أمريكية تتظر إلى توجهات تلك السياسات على أنها تأتي من باب التظير الفلسفى القائم على أساس البنى الثقافية السائدة ليس في المحيط الإقليمي للخليج فحسب بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى المنظومة الثقافية في المجتمعات العالم الثالث وموقع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنظومة^(١).

ومنذ احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لتسويق فكرة فائدة بقائها في العراق كعنصر لا بد من وجوده لحفظ التوازن ومنع اندلاع الحرب الأهلية في العراق وبالمزايا الاقتصادية المغربية عبر الاستثمارات البالغة ثمانية عشر مليار دولار رصدها الإدارة الأمريكية لإعادة إعمار العراق، ناهيك عن الاستثمارات الاقتصادية المتأتية من إنشاء اقتصاد قطاع الخدمات العراقي عبر مصاريف القوات المسلحة الأمريكية في العراق. كما أنها وجدت أن الشعب العراقي كقطاعات طائفية وعرقية بينها احتكاكات كثيرة وذات أبعاد إقليمية تؤثر على بناء المجتمع العراقي الواحد، ولذلك افترضت بأنها ستكون بحاجة إليها ولقواتها لحفظ التوازن بينها^(٢).

(١) مشعل، عبد الواحد (٢٠٠٩)، السياسة الأمريكية - الخليجية وتشابك الإرادات، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣، ص ٢٤.

(٢) القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مرجع سابق، ص ٣١٥.

ويعتبر المتغير العراقي أو بتعبير أدق المتغير الأمريكي في العراق هو الأكثر بروزاً في منظومة متغيرات الأمن الخليجي، وقد أفرز مجموعة معطيات ذات صلة: يتمثل المعطى الأول في انتشار قوات أمريكية ذات ثقل مقدم في شمال الخليج العربي، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة. وسيقود هذا المعطى بدوره إلى جملة نتائج هي: إعادة صياغة مقاربة الانتشار العسكري الأمريكي في الداخل الخليجي، ومن ثم إعادة رسم موقع هذا الداخل في خارطة الوجود العسكري الأمريكي في الساحة الدولية، علماً بأن الولايات المتحدة لن تتعامل مع دول الخليج العربية ك جهة واحدة بل كمجموعة دول ذات خيارات متفاوتة، بيد أن النتيجة تبقى واحدة، أو قريبة من التماثل في مغزاها الإستراتيجي الأخير^(١).

أما المعطى الثاني للمتغير الأمريكي في العراق فيتمثل في إمكانية قيام أول دولة فرالية متعددة القوميات في الشرق الأوسط، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك دولة اتحادية ذات طبيعة خاصة هي دولة الإمارات العربية المتحدة، وسيرمي هذا المتغير بتداعيات أكيدة على البيئتين الأمنية والسياسية لكل من تركيا وإيران وسوريا بل باكستان أيضاً، وفيما يتعلق بمقاربة الأمن في الخليج فإن التداعيات المحتملة على إيران وباكستان سترمي بنفسها بصور عدة على معادلة هذا الأمن^(٢).

ويتمثل المعطى الثالث للمتغير الأمريكي في العراق في استحداث نماذج سياسية ستتشكل موضع استقطاب إقليمي، حيث ستحظى بدعم البعض ومعارضة البعض الآخر، ولا يبدو أن دول المنطقة ستكون على موقف موحد منها، وهذا الاستقطاب حول المقولات والنماذج سيرمي بتداعياته على معادلة الأمن في الخليج. أما المعطى الرابع فيتمثل في إمكانية تحول العراق إلى

(١) مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٦)، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، ص ٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

منتج نفطي خارج منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) أو غير متقييد بصورة كبيرة بسياساتها، وسيرمي ذلك في حال حدوثه بتداعيات ملموسة على موقف أوبك التفاوضي كما على السياسات النفطية لدول المنطقة بما لذلك من متضمنات سياسيات واقتصادية ستلامس جوهر مقولات الأمن في الخليج^(١).

ويرى العديد من الباحثين أنه وبغض النظر عن الجدل الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط، فإن من المؤكد أن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يظلون لسنوات مقبلة يعتمدون على نفط المنطقة، لذا فإن قضية أمن الطاقة يجب أن تأتي ضمن أولويات الإدارة القادمة، لا سيما أن هناك أطرافاً دولية كثيرة معنية بهذا الملف، ويمكن لواشنطن أن تقوم بدور أكثر فاعلية في حشد الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف من خلال إحكام هيمتها على منطقة الخليج^(٢).

وإجمالاً فإن الولايات المتحدة ترغب في ترسیخ نمط جديد من السيطرة على النفط يسمح لها باستخدامه كسلاح في صراعها الدولي مع الصين واليابان وأوروبا، وهو ما يتطلب سيطرة عسكرية وسياسية على النفط، وتكون شركات النفط الأمريكية الطامعة في استغلال احتياطي النفط العراقي هي الأكثر استفادة بحكم سيطرة الولايات المتحدة على العراق^(٣).

ومن هنا ترکز العديد من الدراسات على أن الوجود العسكري الأمريكي في النظام الإقليمي الخليجي ليس هدفه أمن الخليج وإنما هدفه استعراض القوة العسكرية الأمريكية أو لا وزيادة القوة التفاوضية الأمريكية مع القوى الاقتصادية المستقبلية ثانياً، لذلك فإن الولايات

(١) المرجع السابق، ص ٨-٩.

(٢) بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (٢٠٠٩)، إدارة الرئيس أوباما وهموم العالم العربي: وجهة نظر خلنجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢، ص ٤.

(٣) المرشد، أحمد (٢٠٠٨)، الواقع الأمريكية للبقاء في الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٢ ، ص ٢٦.

المتحدة هي معضلة الأمن والتوازن الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي، وبخاصة أنها تتعامل مع الملف الأمني الخليجي تعاملًا عسكريًا بحثاً وتركز على الشق العسكري مع تجاهل تام للأبعاد السياسية والإنسانية والمجتمعية، فقد حولت الولايات المتحدة النظام الإقليمي الخليجي إلى ثكنة عسكرية أمريكية مكونة من سلسلة من القواعد والمنشآت والمطارات والموانئ والمستودعات المكدسة بكميات ضخمة من الأسلحة والمعدات التي يمكن استخدامها في مهام عسكرية طارئة وعاجلة، حيث يعتبر الخليج أكبر قاعدة للقوات العسكرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة، وهناك أكثر من ٢٠٠ ألف جندي أمريكي، أي ربع القوات المسلحة الأمريكية، على أرض العراق وفي الدول المحيطة مجهزون بأحدث الأسلحة وآخر التقنيات ومدعومون بأكثر من ٧٥٠ طائرة مقاتلة و ٢٥٠ طائرة هيلوكوبتر ونحو ١٦٠٠ دبابة، علاوة على حاملات الطائرة المقيمة بشكل دائم وعلى متتها ١١ ألف جندي أمريكي مجهزة بحوالي ٥٠٠ صاروخ كروز^(١).

والقضية التي يواجهها المخططون العسكريون في وزارة الدفاع الأمريكية حالياً وكذلك الدول الخليجية هي صلة شبكة المرافق العسكرية بالبيئة الأمنية الإقليمية، فقد تم تأسيس هذه البنية التحتية العسكرية الواسعة انطلاقاً من التسليم بأن الولايات المتحدة بحاجة لإنجاز مجموعة من المهام السياسية والعسكرية^(٢):

- (١) ضمان تدفق أعداد كبيرة من القوات التقليدية إلى المنطقة لحمايتها من التهديدات الخارجية.
- (٢) معالجة الحالات الطارئة الإقليمية مع نشر قوات متقدمة بسرعة وامتلاك منشآت لأسلحة وقوات خاصة قادرة على توجيه ضربات دقيقة.

(١) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) رسيل، جيمس (٢٠٠٨)، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج في القرن ٢١، مجلة آراء حول الخليج، ص ٢٢.

٣) ردع القوى الخارجية عن تهديد المنطقة بالقوات العسكرية أو استخدام تلك القوات لإيجاد بيئة

سياسية قسرية قادرة على زعزعة استقرار المنطقة.

والملاحظ هنا أن الولايات المتحدة حاليًا تبني منطق أن لها "حقوقاً سيادية" وليس

"مصالح حيوية" في منطقة الخليج، ولا شك أن الفرق كبير جداً بين الحقوق السيادية والمصالح

الحيوية، فالحقوق السيادية تتضمن أن الولايات المتحدة جزء عضوي وأصيل وليس غريباً

وخارجياً أو وافداً على النظام الإقليمي الخليجي، فالمؤسسة العسكرية الأمريكية تعتقد أن

لوشنطن الحقوق نفسها التي تتمتع بها الدول الخليجية، وللشعب الأمريكي الامتيازات نفسها التي

تتمتع بها شعوب المنطقة. فالولايات المتحدة حسب الخطاب الأمريكي الجديد هي شريك كامل

في الحاضر والمستقبل وفي النفط وفي الثروة وفي البقاء بشكل دائم^(١).

إستراتيجية الموازن الخارجي

أفرز الغزو الأميركي للعراق كماً كبيراً من المتغيرات التي لامست جوهر الأمن في

الخليج، وأثرت فيه بعمق. وقد تجلت إحدى هذه المتغيرات في تشكيل وجود عسكري أمريكي

متقدم في بلاد الرافدين، وذلك لأول مرة في التاريخ. وعلى نحو مبدئي، أريد لهذا الوجود أن

يصبح الأكثر تقدماً على صعيد القوة الأميركية في المنطقة، وينهض تالياً بالدور الظليعي فيما

يمكن تعريفه "بالموازن الخارجي" في معادلة أمن الخليج. وتحديداً، فإن الوجود الأميركي في

العراق سيمثل دور التقل موازن لقوة الإيرانية^(٢).

فقد دفع الواقع الجديد في منطقة الخليج إلى إثارة سؤال مهم ومحوري هو: من سيقوم

بدور "الموازن الخارجي" في ظل تفاقم ما تشعر به دول المجلس من تهديدات إيرانية متصاعدة،

(١) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) مرهون، عبد الجليل، أمن الخليج مقوماً برافعة أميركية، صحيفة القبس الكويتية، العدد ١٢٩٧٤، ١١ يوليو

. ٢٠٠٩

وغموض في الأدوار المستقبلية بعراقي غير مستقر على ضوء تطورات ما بعد توقيع الاتفاقية الأمنية العراقية - الأميركية، وفي ظل ما هو معلن من مراجعات أميركية لاستراتيجياتها، وفي مقدمتها الإستراتيجية الأمريكية في الخليج^(١).

ويتمثل مفهوم أو إستراتيجية "الموازن الخارجي" (Foreign Balancer) أحد أقدم مفاهيم الأمن وصوره التي سادت على صعيد دولي. وهو قد وجد ترجمته التاريخية في الخليج في القوة البريطانية، وقبلها البرتغالية، وإن على نحو أقل تبلورا. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا المفهوم مازال مفهوما إشكاليا، وليس ثمة اتفاق حول تعريفه في الأدبيات الأمنية المتداولة. ولعل البعد الأهم في هذه التشكيلة هو مدى إمكانية أن تكون القوة بمفهومها العسكري مجرد موازنة للدولة بتقليها الكلي، الذي لا تمثل القوة العسكرية سوى أحد عناصره، حيث تبرز العناصر الأخرى للقوة ديموغرافياً واقتصادياً وجغرافياً، فالقوة العسكرية الأمريكية في المنطقة ليست تعبيراً موازياً للولايات المتحدة كدولة^(٢).

ولم يكن خيار الموازن الخارجي مطروحاً على صعيد المقاربات الأمريكية الخاصة بأمن الخليج قبل الغزو الأميركي للعراق، ذلك أن مثل هذا الخيار يقتضي بالضرورة وجود دولة تحصن بكثافة الآلة العسكرية الأميركي المراد بها موازنة الخصوم الإقليميين أو الدوليين، تماما كما هو حال الوجود العسكري الأميركي في غرب أوروبا وكوريا الجنوبية واليابان. وهذه نماذج لا نظير عالمي لها، باستثناء ما كان لدى القوة السوفيتية في بعض دول حلف وارسو. ويبدو واضحاً اليوم أن الوجود العسكري الأميركي في العراق قد اقترب من هذا الخيار، وإن لم يصل إليه تماما، وإن القوة الأمريكية قد غدت النقل الموازن للقوة الإيرانية، أو هي في سبيلها

(١) إدريس، محمد السعيد، إشكالية "الموازن الخارجي" في الأمن الإقليمي الخليجي، صحيفة آوان الإلكترونية، العدد ٤٠١، ٢٦/١٢/٢٠٠٨: ٢٠٠٨/١٢/٢٦، <http://www.awan.com/pages/oped/153943>

(٢) مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٩)، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣، ص. ٥٨.

لأنه تصبح كذلك. وهذا هو التحول الأكثر مركزية في البيئة الجيوسياسية لخليج ما بعد حرب العراق^(١).

وسوف تتمثل إحدى البديل المتاحة أمام الولايات المتحدة في اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) للحضور عسكرياً للمنطقة والمساهمة مع قواتها المنتشرة فيها في خلق موازن خارجي في مواجهة القوة الإيرانية. وقد سعت الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠٤ لإدخال الناتو ليكون طرفاً في ترتيبات أمن الخليج، سواء انطلاقاً من البوابة العراقية أو بمعزل عنها. لقد كان الرهان متراكزاً على إعطاء الحلف دوراً عسكرياً كاملاً في العراق، وحيث أن ذلك لم يحدث نتيجة للمعارضة الفرنسية، فقد كان التعاون الأمني مع السلطات العراقية بدلاً جزئياً لذلك الخيار. بيد أن الأهم بمعايير الحسابات الكلية لأمن الخليج هو أن تحرك الناتو لعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي سوف يبعد الطريق لحضوره في المنطقة. والناتو يهتم هنا بتجربة الاتفاقيات الأمنية التي عقدت بعد حرب الخليج الثانية بين دول المجلس وعدد من القوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة. وقد يكون الأمر الأكثر دلالة هو توصل الحلف إلى اتفاق يقود لنشر قوات تابعة له في الخليج وبحر العرب، وعند هذه النقطة تحديداً يكون الناتو قد ساهم في رسم خيار الموازن الخارجي^(٢).

الانسحاب من العراق

قد يكون سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي علامة فاصلة في معايير السياسة والتاريخ، لكنه ليس في المعايير الإستراتيجية، ذلك أن العراق قد عزل استراتيجياً وحيث قوته

(١) مرهون، أمن الخليج مقوماً برافعة أميركية، مرجع سابق.

(٢) مرهون، عبد الجليل، أمن الخليج في ظل متغير جديد، صحيفة الرياض السعودية، العدد ٤، ١٣٩٢٠، أغسطس ٢٠٠٦م. وأيضاً:

- Thakur, Ramesh Chandra., (2006), **The United Nations, peace and security : from collective security to the responsibility to protect**, Cambridge [England] ; New York : Cambridge University Press, p238-240.

منذ حرب الخليج الثانية، والمتغير الاستراتيجي الذي سيكون أمن الخليج معنياً فيه في حال تحققه هو تحول العراق إلى حاضنة متقدمة لموازن عسكري خارجي تمثله القوة الأمريكية في الخليج، على النطء ذاته الذي تمثله كوريا الجنوبية واليابان في شرق آسيا، وفي حال حدث ذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق النوعي والمتقدم سيتمثل التقل الذي يوازن القوة العسكرية الإيرانية، وبذلك فإن انسحاباً واسعاً لقوات الولايات المتحدة من العراق يعني بالضرورة انتقاء خيار "الموازن الاستراتيجي الخارجي" كدليل للسياسة الأمريكية في المنطقة^(١).

ومن هنا فإن توسيع عملية المماطلة في الخروج من العراق، يبدو ضرورياً (حسب الرؤية الأمريكية) إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الإدارة الأمريكية لا يمكنها التخلص عن مكسباً إستراتيجياً بحجم هذا المكسب، إضافة إلى أن الوجود الأمريكي في العراق يرتبط بملفات أخرى من بينها الصراع العربي الإسرائيلي وحاجة الولايات المتحدة إلى الضغط على سوريا لاتخاذ خطوات إضافية في تسوية هذا الصراع، كما أن الملف الإيراني في العلاقات مع الولايات المتحدة يتداخل مع الملفين العراقي وملف الصراع العربي - الإسرائيلي، بفعل التدخل الإيراني في الشأن العراقي من جهة، والدعم الإيراني لحركات المقاومة لإسرائيل من جهة أخرى، مما يعني أن الانسحاب يمكن أن يبعد الولايات المتحدة عن الساحة لتبقى حقائق الجغرافية والتاريخ هي الحكم في توازنات القوة في المنطقة، يضاف إلى ذلك خشية العديد من الدول المجاورة للعراق من أن يكون الانسحاب الأمريكي عاملاً لزيادة نفوذ إيران وتركيا في المنطقة واتساع دورهما الإقليمي^(٢).

(١) مرهون، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) الريبيعي، كوثر عباس (٢٠٠٩)، العراق وإدارة أوباما بين العسكر والاقتصادي وتوازنات المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣، ص ٣٣.

إن أي من الخيارات الخاصة بالانسحاب من العراق لم تذهب إلى القول بإنها الوجود الأمريكي ومغادرته من دون إقامة قواعد ارتکاز، يمكن الاستناد إليها في إدامـة المقاربة الأمريكية الراهنة لأمن الخليج. وقد ظهر ذلك من خلال طرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما شعار الانسحاب التدريجي المتـسارع للقوات الأمريكية من العراق، مع الإبقاء على (العدد الكافي) من الجنود وفقاً للمعاـدة الأمـنية العراقـية الأمريكية، التي صـادقـ عليها البرـلمـان العـراـقي في ٢٧ نـوفـمبر من عـام ٢٠٠٨^(١).

وتـرىـ بعد التـحلـيلـاتـ أنـ الـولاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ تـسـتـهـدـفـ منـ هـذـاـ الـاـتـفـاقـ إـدـماـجـ العـراـقـ فـيـ الـمـنـظـومـةـ الـغـرـبـيـةـ بـشـكـلـ خـاصـ عـلـىـ كـافـةـ الـمـسـتـوـيـاتـ،ـ عـلـىـ غـرـارـ تـجـربـةـ الـيـابـانـ وـالـأـمـانـيـاـ بـعـدـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ،ـ فـمـنـ النـاحـيـةـ السـيـاسـيـةـ،ـ تـسـعـيـ الـوـلاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ إـلـىـ إـقـامـةـ نـظـامـ لـبـرـالـيـ غـيرـ مـعـادـ لـلـمـصـالـحـ الـغـرـبـيـةـ،ـ وـيـتوـافـقـ مـعـ تـوجـهـاتـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ تـجـاهـ قـضـائـاـ الـمـنـطـقـةـ،ـ أـمـاـ اـقـتصـادـياـ فـإـنـ عـمـلـيـةـ تـحـوـيلـ اـقـتصـادـهـ إـلـىـ اـقـتصـادـ الـسـوقـ،ـ وـإـدـماـجـهـ فـيـ الـمـنـظـومـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـعـالـمـيـةـ يـجـعـلـ نـمـوـ الـاـقـتصـادـ الـعـرـاـقـيـ مـرـتـبـ أـسـاسـاـ بـالـاـقـتصـادـ الـأـمـريـكـيـ،ـ وـيـضـمـنـ سـيـطـرـةـ الشـرـكـاتـ الـأـمـريـكـيـةـ عـلـىـ إـنـتـاجـ وـتـصـدـيرـ الـنـفـطـ،ـ وـيـفـتـحـ الـأـسـوـاقـ الـعـرـاـقـيـةـ أـمـامـ الـمـنـتجـاتـ الـأـمـريـكـيـةـ^(٢).

وـمـنـ هـنـاـ فـإـنـ تـعـالـمـ الـوـلاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ مـعـ الـمـلـفـ الـعـرـاـقـيـ سـيـحدـدـ مـسـتـقـلـ الـأـمـنـ فـيـ النـظـامـ الـإـقـلـيمـيـ الـخـلـيجـيـ وـشـكـلـ تـواـزنـاتـ الـقـوىـ الـإـسـترـاتـيـجـيـةـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ،ـ فـالـوـضـعـ السـيـاسـيـ وـالـأـمـنـيـ غـيرـ الـمـسـتـقـرـ وـالـمـعـقـدـ وـالـغـامـضـ فـيـ الـعـرـاـقـ يـجـعـلـ الـأـمـنـ فـيـ الـخـلـيجـ غـامـضاـ وـمـعـداـ وـغـيرـ مـسـتـقـرـ،ـ وـقـابـلـاـ لـكـلـ الـاحـتمـالـاتـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـاحـتمـالـاتـ غـيرـ الـمـقـبـولـةـ وـغـيرـ الـمـعـقـولـةـ،ـ السـارـةـ

(١) مرـهـونـ،ـ مـسـتـقـلـ السـيـاسـةـ الـأـمـريـكـيـةـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ،ـ مـرـجـعـ سـابـقـ،ـ صـ٥ـ٩ـ.

(٢) عـيـلانـ،ـ أـزـهـارـ مـحـمـدـ (٢٠٠٩ـ)،ـ قـرـاءـةـ فـيـ مـضـمـونـ الـمـعـاهـدـةـ الـعـراـقـيـةـ-ـ الـأـمـريـكـيـةـ طـوـيـلـةـ الـأـمـدـ وـالـمـخـاطـرـ الـمـتـرـبـةـ عـلـيـهـ،ـ مـجـلـةـ آـرـاءـ حـولـ الـخـلـيجـ،ـ العـدـدـ ٦٠ـ،ـ صـ٦ـ٤ـ.

منها، وغير السارة، والملف العراقي متقلب وسيظل كذلك لفترة طويلة قادمة وسيطرح السؤال حول شكل العراق الجديد ودوره وموقعه، وإلى متى سيستمر الاحتلال؟ فاستمرار الاحتلال العراق هو أكبر معضلة تواجه الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، فالاحتلال لا يساهم بأي شكل من الأشكال في الاستقرار، ويضاعف الشكوك حول النيات الأمريكية، وما الذي تريده وشنطن وما الذي تخططه بالنسبة للعراق والنظام الإقليمي الخليجي. فالواضح أن الخلل الأمني العسكري الإقليمي غير طبيعي بوجود عراق محلي وضعيف عسكرياً وغير مستقر سياسياً، وإيران قوية عسكرياً وتسعى إلى تطوير قدرات نووية وصاروخية وترغب في استغلال الفراغ السياسي والإقليمي^(١).

الولايات المتحدة وإيران النووية

يرى العديد من المختصين والباحثين في مجال العلاقات الدولية أن قضية الملف النووي الإيراني تشكل أكثر الملفات تعقيداً أمام الاستراتيجيات المستقبلية للولايات المتحدة في منطقة الخليج، إذ أن عملية إفشال تحول إيران إلى قوة إقليمية نووية لم تتم بتلك السهولة المنتظرة، بل هي قضية صعبة ومعقدة ومتباينة سوف تجبر الولايات المتحدة على تغيير إستراتيجياته السابقة ضمناً لإيجاد علاقة جديدة مع الطرف الإيراني وسعياً لتحقيق مصالحة طويلة الأمد تجمع بين الانفتاح والحذر والحوار غير المشروط بين الطرفين^(٢).

فمن المنظور الاستراتيجي فإن الولايات المتحدة تنظر بعين الريبة لامتلاك إيران قدرات نووية، حيث أن دولة كإيران بنظمتها السياسية الحالي لا يمكن للولايات المتحدة أن تثق بها، فهي تدرك في منظورها لأمن المنطقة وتوازنات القوى الإستراتيجية المستقبلية فيه أن إيران

(١) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) البابطين، غراء أحمد (٢٠٠٩)، الدور المرتقب للإدارة الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣، ص ٤٨.

تعمل على امتلاك السلاح النووي، وأن مهمتها أصبحت منع حصول عمل كهذا، حيث أن إيران النووية سيكون لها بالغ الأثر في أمن المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها لأنها ستعمل على ابتزاز المنطقة بما تملكه من قدرات كما أن ربط إيران بالإرهاب يجعل الإستراتيجية الأمريكية ترتكز على أهمية عدم امتلاك دول - تعتبرها وشنطن إرهابية - للسلاح النووي لما له من تأثير قوي في فرص دعم جماعات تعتبرها وشنطن إرهابية وتهدد مصالحها^(١).

كما أن الولايات المتحدة تدرك خطورة إيران النووية على أمن المنطقة، حيث بإمكانها أن تนาفس الولايات المتحدة في الهيمنة على المنطقة وتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي لنفوذ الولايات المتحدة في الخليج. فالناظرة الأمريكية لتوازن القوى في المنطقة تتطلب ضرورة بقاء ميزان القوى في الخليج خاضع لهيمنة الولايات المتحدة ومنع أي دولة أخرى معادية لها من منافستها أو من الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي فيها. وعليه فإن الولايات المتحدة لن تجد مانعاً في المواجهة العسكرية مع إيران للحفاظ على توازن القوى الاستراتيجي في المنطقة في حالة لم تنجح المحاولات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية في ردع إيران عن امتلاك السلاح النووي، لأن إيران أصبحت اليوم في صلب الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي^(٢).

وإيران بدورها تسعى من خلال ممارساتها في المنطقة إلى الحصول على اعتراف بدورها، وبخاصة في قضايا الانتشار النووي وتأزم الأوضاع الأمنية في أفغانستان، إضافة إلى ملف الحرب على العراق، حيث يتحقق لها هذا الاعتراف العديد من أهدافها الإستراتيجية، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركتها في بناء وإدارة التركيبات الأمنية في المنطقة، وإضافة إلى ذلك

(١) بن هويدن، محمد (٢٠٠٨)، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١. وأيضاً:

- Caravelli, Jack., (2007), **Nuclear insecurity : understanding the threat from rogue nations and terrorists**, Westport, CT : Praeger,p125.

تريد اعترافاً من الولايات المتحدة وحلفائها بأنها القوة الإقليمية الرئيسة إن لم تكن المهيمنة في المنطقة، وهذا الطموح الإيراني لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية يمكن الاستناد فيه إلى نماذج من التصريحات والمقولات الصادرة عن مسؤولين إيرانيين، منها ما قاله القائد السابق للحرس الثوري: "لماذا لا تكون إيران هي حامل راية السلام والتنمية في المنطقة؟ إن المنطقة لا يمكن أن تنعم بالأمن والاستقرار في غياب إيران، وكل الدول بحاجة إلى الوجود الإيراني حتى الأميركيين"^(١).

وفي هذه الحالة، وكما يرى خبراء الإستراتيجية فإن توافق القوى الإستراتيجية بين الدول يصبح من المميزات التي ستحصل عليها والمخاطر التي ستتحملها نتيجة للدخول في سباق للتلحين أو استخدامها القوة العسكرية، أي توافق بين معدل ما تتكلفه القوة الهجومية مقارنة بمعدل القدرة الدفاعية وأيهما أقل تكلفة هو الذي يشكل سياسة الدولة، فالهجوم يضمن تعظيم القدرة النسبية للدولة وتحقيق أمن إضافي لها لمواجهة الأعداء، والدفاع يحقق أقل قدر ممكن من الخسائر، ويتحاشى في الوقت ذاته زيادة قدرات الدول الأخرى، ووفقاً لهذه النظرية فإن الولايات المتحدة وتبعاً لحسابات التكلفة والعائد، ومن دون إغفال العوامل الداخلية وبعض التحولات في البيئة الدولية اضطررت إلى تقديم الخيارات الأخرى، الدبلوماسية منها والعقابية والاحتواائية، على خيار استخدام القوة العسكرية لمواجهة إيران ونفوذها الإقليمي وطموحاتها النووية^(٢)

(١) أبو عمود، محمد سعد (٢٠٠٩)، إيران ودول الخليج العربية، علاقات متواترة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١٢٧.

(٢) غالى، إبراهيم (٢٠٠٨)، تحولات السياسة الأمريكية في الخليج العربي: إطار نظري، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٢، ص ٤٧.

المبحث الثالث

إيران واستراتيجيات توازن القوى المستقبلية في المنطقة

تحكم إيران حالياً في الكثير من ملفات منطقة الشرق الأوسط عموماً، وتأثير ذلك واضح في العراق ولبنان وفلسطين، كما أنها تعكس على حماية نفسها من خلال حركة تصنيع عسكرية متعاظمة في مسارات مختلفة، بدءاً من سلاح الجو إلى سلاح المدفعية والصواريخ وانتهاءً بالسلاح البحري، فضلاً عن توجهاتها الواضحة لامتلاك السلاح النووي، ويمكن فهم العديد من الرسائل الصادرة عن المناورات العسكرية الإيرانية المتكررة^(١).

وتبدو الظروف الدولية والإقليمية الحالية مواتية لاستراتيجية إيران الإقليمية، فقد تورّطت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حربين بالمنطقة بتكلفة فادحة في الأرواح والأموال. الأمر الذي جعل ثقة الولايات المتحدة في تأثير الحروب الاستباقية تهتز، كما أثارت ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية، وممارسات إسرائيل القمعية والتوسعية غضب الشعوب العربية والإسلامية، يُضاف إلى ذلك انتشار جاليات شيعية في العالم العربي تتطلع إلى إيران وترتبط بها بصورة ما، وقدرة إيران على تحريك بعض عناصرها الكامنة لإحداث قلاقل تخرج الحكومات العربية، كما تلوح إيران بسلاح النفط بشكل علني أحياناً، وفي هذا الإطار، فإن النفط الإيراني ليس وحده المقصود في هذه التهديدات، وإنما إمكانية اللجوء إلى وقف إمدادات نفط الخليج عبر مضيق هرمز، فضلاً عن الإمساك بورقة استهداف المصالح والقواعد الأمريكية في المنطقة في حال اشتعال الموقف بمواجهة عسكرية. هذا بالإضافة إلى معاناة الوضع العربي من انقسامات حادة إزاء قضايا دور القوى الإقليمية في المنطقة، وقضايا السلام ... وغيرها^(٢).

(١) محمد، محمد عبد الله (٢٠٠٩)، دول الخليج وأزمة الملف النووي الإيراني، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٥٢، ص ٤٥.

(٢) الجمال، أحمد مختار (٢٠٠٦)، إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٦، ص ٤٢.

وإيران ممثلها مثل أي دولة أخرى - تسعى إلى حماية كيانها وضمان أمنها ورفاه شعبها، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تستخدم الحكومة الإيرانية كافة وسائل السياسة الخارجية الممكنة، وهي الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية والإعلامية والنفسية والقوة المسلحة. ويعتقد الإستراتيجيون الإيرانيون أن مجال دولتهم الحيوي المباشر يمتد من شرق أفغانستان حتى تخوم البحر الأبيض المتوسط، وهم يريدون سيادة شيعية بقيادة إيرانية غير مباشرة على كل هذا المجال، ويعتبرون الخليج والهيمنة عليه أهم أهداف الإستراتيجية الإيرانية القديمة والحالية والمستقبلية^(١).

الخليج في الإستراتيجية الإيرانية

أدت مجموعة من العوامل أهمها: بروز مدرسة الاعتماد المتبادل بين الشعوب في ظل العولمة، وحرب الخليج الثانية إلى أن يحظى الخليج بخصوصية في الإستراتيجية الإيرانية، فقد وجد أنصار الخط المتشدد في إيران أن الفرصة قد سُنحت مرة أخرى لعودة مخططات تصدير الثورة الإيرانية، لتأخذ طريقها إلى السطح، وتمارس نشاطاً خطيراً واسع النطاق في الدولة العربية، في إطار إستراتيجية شاملة تحاول فرض الهيمنة الإيرانية تحت ستار الدين والعقيدة، ولذلك تبلور أمام القيادة الإيرانية خطاناً: ممارسة دور إقليمي منضبط لدولة أصبحت قوية نسبياً يمكنها أن تتمتع بنفوذ قوي مقبول يحافظ على مصالحها الأساسية دون تجاوز، والآخر ممارسة دور إقليمي مهمين لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة بعد انكسار القوة العراقية وحصولها (إيران) على نصر بلا حرب^(٢).

(١) فاضل، صدقة بن يحيى (٢٠٠٩)، سياسة إيران الحالية تجاه المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢، ص ٦٩.

(٢) الجمال، إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة، مرجع سابق، ص ٤٢.

وقد كان احتلال الولايات المتحدة للعراق مصدراً رئيسياً لتسويق الدور الإقليمي المتزايد لإيران، فمن ناحية وظفت إيران ظروف الاحتلال والتورط الأمريكي في العراق في بناء قوة عسكرية إيرانية حديثة، بما في ذلك احتمالات امتلاك قدرات نووية عسكرية، ومن ناحية أخرى فإن الاحتلال أضاف إلى الشيعة قوة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهي القوة التي بدأت بالسيطرة الفعلية على مقاليد الحكم في العراق، يضاف إلى ذلك أن إيران استطاعت أن تصنع وتشكل روابط وثيقة بينها وبين نظم عربية وفاعلين من غير الدول بصورة دفعت إلى زيادة التفوذ الإيراني في التحكم أحياناً في شكل التفاعلات الإقليمية^(١).

ومن الواضح أن القيادة الإيرانية قررت أن تمارس عملية مساومة وإكراه واسعة النطاق، للحصول على دور باتفاقيات محددة ومكاسب زائدة بأكثر مما تمارس دوراً حقيقياً تملية عليها مصالحها بالمعنى الواسع لتلك المصالح، واستمر البحث الإيراني عن دور إقليمي تهيمن من خلاله على دول المنطقة، بدعوى أنها الدولة الأقوى في توازنات القوى الإستراتيجية في المنطقة والأقدر على صياغة الأمن الإقليمي بعيداً عن آية تدخلات من خارج إطار الخليج. كما تدرك إيران خصوصية العلاقات الخليجية الأمريكية، وأن الموقف الخليجي بناء على ذلك سيكون من أهم التحديات التي تواجه الملف النووي الإيراني، لذلك حرصت على اتباع سياسة الترغيب والترهيب مع هذه الدول، ففي إطار سياسة الترغيب حرصت إيران مبكراً على طمأنة الدول العربية الخليجية إلى برنامجها النووي وقدراتها العسكرية الجديدة، وأكّدت أن الدول العربية الخليجية غير مستهدفة من هذه القرارات، كما حرصت على تقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة للدول المجاورة، والانخراط في منظومة أمن إقليمي تحقق المصالح المشتركة لكل

(١) بدر، بدر محمد (٢٠٠٨)، مؤتمر تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في منطقة الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٨، ص ١٢.

الدول الخليجية. وقد حرص الإيرانيون على توصيل هذه المعانى إلى كبار المسؤولين الخليجيين، سواء عن طريق زيارات قام بها عدد كبير من المسؤولين الإيرانيين، أو من خلال كبار المسؤولين الخليجيين الذين قاموا بزيارة طهران^(١).

إلى جانب سياسة التعاون والطمأنة، اعتمدت إيران أيضاً سياسة الترهيب وإظهار أعلى قدر من الحزم والقوة لمواجهة أي تهديد، وقد تولى مسؤولية إلاغ هذه الرسالة (هاشمي رفسنجاني) رئيس مجمع تشخيص النظام في زيارته التي شملت سوريا والكويت، حرص على أن يبعث برسائل مبكرة إلى دول الخليج من دمشق قبل أن يصل إلى الكويت، ففي تهديد ضمني بضرب دول الخليج العربية قال (رفسنجاني) إن أي هجوم تشنه الولايات المتحدة على إيران، بسبب برنامجها النووي، سيزعز عز الاستقرار في المنطقة، وقال: "إننا لا نسقط من حسابنا احتمال عدوان أمريكي تحت أي ظرف، لكننا في الوقت نفسه نؤكد أن هذا لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة أو مصلحتنا"، وجدد تأكيده أن أغراض البرنامج النووي الإيراني سلمية، وأنه سيفيد المنطقة التي ستعاني أيضاً "بعض أضرار ضربات عسكرية، وأن الضرر لن يمس إيران وحدها، بل المنطقة والجميع". ولكنه حرص على التقليل من حدة هذا التشدد أثناء زيارته للكويت، فقال في مؤتمر صحفي قبل مغادرته لها: "إن دول مجلس التعاون ستقف مع إيران وليس ضدها في أي هجوم عسكري من الغرب، نافياً أن تكون طهران تتوي مهاجمة أية أهداف خليجية حيوية، أو حتى قواعد عسكرية أمريكية"^(٢).

ومن الواضح أن إيران تسعى من خلال امتلاك برنامج نووي قد يتم تطويره عسكرياً إلى حماية دورها الإقليمي وضمان تفوقها في توازنات القوى الإستراتيجية في المنطقة، وتوسيع

(١) إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٦)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٥)، يونيو ٢٠٠٦م، ص ١٠٤.

(٢) مرجع سابق، ص ١٠٥.

هذا الدور ليكون للجمهورية الإسلامية حضوراً لا يقل وهجاً عن الهالة النووية المعطاة للهند، وإسرائيل، وباكستان. كما حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية، ولا يزال تألفها على حالة كونها مخزناً ضخماً للغاز، والنفط، ذات موقع جغرافي حساس، وجهزت جبهات تساعده على شحن نفوذها الإقليمي بالمزيد من الحيوية والصمود. ويشير الكثير من الإيرانيين أن الطموحات السياسية للرئيس (محمود أحمدى نجاد) وهو المتشدد الذي تغلب على المرشح صاحب الخبرة السابقة (هاشمي رفسنجاني) في الوصول إلى رئاسة البلاد قد ركزت على موضوع السلاح النووي لتعزيز مساعيه إلى عرش السلطة الإيرانية، فلقد تمكن (نجاد) من تجاوز النخبة الحاكمة بالتوسل إلى الشارع الإيراني من خلال الحقوق الإيرانية في الحصول على الطاقة النووية كسبب ومرتكز أساسى لحملته الانتخابية لإحياء المثل الثورية، وتعزيز قاعدته بين الأوساط العسكرية، وبذلك أصبح المفهوم السائد لدى قطاع كبير من الإيرانيين، هو أن إيران صاحبة التاريخ العريق والحاضر الظاهر بالإمكانات الهائلة يتم تجاهلها من قبل أعدائها وبخاصة الولايات المتحدة، وعليه فمن حقها أن تصبح دولة نووية قوية، اعتقاداً منهم بأن إيران عندئذ ستلال الاحترام الذي تستحقه من العالم، وإعلانها لاعبة أساسية كقوة جيوبوليتيكية في المنطقة يحقق الاعتراف بها كجمهورية إسلامية قوية^(١).

القوة الإستراتيجية الإيرانية

في نظرية سريعة للقوة الإستراتيجية الإيرانية نجد أن الدخل القومي الإيراني عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالي (١٥٦) مليار دولار أمريكي، يُنفق منه على الأمور الدفاعية حوالي (٤١،٤) مليار دولار، أي أن نسبة الإنفاق العسكري تبلغ حوالي (٢٨،٢٪) من الدخل القومي الإيراني. ويبلغ تعداد السكان في إيران زهاء (٦٨،٦٦،٠١٧) مليون نسمة، جُدّد منهم في القوات المسلحة

(١) مجموعة مؤلفين (٢٠٠٩)، *المشروع الإيراني الإقليمي والنووي*، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، ص. ٦٨.

النظامية زهاء (٤٢٠) ألف مقاتل، وفي القوات الاحتياطية زهاء (٣٥٠) ألف احتياطي، كما يُقدر تعداد مقاتلي الحرس الثوري الإيراني ب (١٢٥) ألف مقاتل من كافة صنوف الأسلحة. وتبلغ قدرة إيران على إنتاج الأسلحة الكيميائية حوالي ألف طن سنوياً على الأقل، وهي دولة موقعة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والثابت أيضاً أن تكون إيران تملك بالفعل ترسانة صغيرة من الأسلحة البيولوجية، والثابت أن إيران تنتهج توزيعاً جغرافياً للأسلحة البيولوجية مخالفًا لتوزيع مثيلتها النووية، ففي حين تتوزع الأجهزة الأخيرة (أي النووية) على جغرافية إيران شماليًّاً وجنوبيًّاً، فإن أبحاثها البيولوجية ترتكز الأساسية في مدن (أصفهان)، و (همدان)، و (تبريز) ^(١).

وتمتلك إيران نظاماً متطوراً نسبياً للدفاع الصاروخي، قوامه الأساسي شبكة صواريخ (أرض جو) من طراز (S-400)، روسي الصنع، تنتشر على حدود إيران بمدى إصابة أهداف مداها (٤٠٠) كم، يمكنها التصدي بفعالية للطائرات المغيرة، ولا يمكن للقوات الأمريكية تحديد الدفاعات الأرضية الإيرانية بالسهولة التي وجدتها في حروبها السابقة في الصومال، ويوغوسلافيا، وأفغانستان، والعراق. كما أن المنشآت النووية الإيرانية محمية بشبكة إضافية من الصواريخ الروسية من طراز (S-200)، وهي توفر شبكة دفاع ثانية حول الأهداف الإستراتيجية الإيرانية. وقد اشتريت إيران مجدداً حوالي (٣٠) صاروخاً أرض جو طراز (تور إم ١)، روسية الصنع، لتكون حلقة ثالثة في الدفاع الجوي ضد الطائرات، وتحديداً حول المنشآت النووية. كما تمتلك إيران قدرات نقل الأسلحة غير التقليدية بالصواريخ، وأدخلت تطويراً على برنامجها الصاروخي تم بموجبه اعتماد (الوقود الصلب) بدلاً من الوقود السائل لدفع الصاروخ (شهاب ٣) الذي يبلغ مداه حوالي (١٨٠٠) كلم، وأدى اعتماد الوقود الصلب إلى دفع الصاروخ

(١) كاخيا، إسماعيل إبراهيم (٢٠٠٩)، إيران تتحدى موازين القوى العالمية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، ص ١١٢.

إلى زيادة سرعة انطلاقه، وهي ميزة فائقة الأهمية، بالإضافة إلى ذلك، فقد سمح هذا التطوير بتحميل رؤوس الصواريخ (شهاب ٣) بحمولة إضافية كيميائية كانت أو بيولوجية مما ضاعف من القدرة التدميرية للصاروخ المعدل. ولأن الصاروخ (شهاب ٣) الذي يُعد نسخة معدلة من الصاروخ الكوري الشمالي (نورونج) يعاني من ارتفاع نسبي لهامش الخطأ في دقة إصابة الأهداف (يبلغ حوالي ٥ كم)، يدفع ذلك إلى الاعتقاد بنجاعة الصاروخ في حال تحميته برؤوس غير تقليدية، ولذلك يعتبر التطوير المدخل على الصاروخ (شهاب ٣) تطويراً يستهدف أساساً تعظيم القدرة على نقل الأسلحة غير التقليدية^(١).

إيران والعائق الأمريكي أمام هيمنتها على الخليج

من الثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وستبقى أهم العوائق أمام الهيمنة الإيرانية على توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج وخصوصاً في ظل حالة الالتفاف الواضحة بين إيران ودول الخليج العربية. ورغم أن توازنات القوى بين إيران والولايات المتحدة تميل بشكل واضح لصالح الولايات المتحدة التي تحاصر الخليج وإيران بجيوشها وجودها العسكري، من كل مكان تقريباً، فمن الشرق أفغانستان، ومن الشمال أوزبكستان، ومن الغرب العراق، ومن الجنوب أسطول المحيط الهندي، إلا أن رد الفعل الإيراني على أي محاولة أمريكية لمحاجمة إيران سيكون هائلاً وكارثياً على منطقة الخليج والمصالح الأمريكية فيها^(٢).

ومن هنا تظهر أهمية التوجهات السياسية والدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة وخصوصاً في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث أن بروز احتمالات تبني دبلوماسية "الصفقة الشاملة" مع الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما سوف يدفع إيران إلىبذل الجهود القصوى

(١) المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢) فاضل، سياسة إيران الحالية تجاه المنطقة، مرجع سابق، ص ٦٩.

من أجل تعزيز موقفها التفاوضي بما يجعلها ترفع سقف مطالبها في حالة الانخراط بترتيبات الصفة بين الجانبين بما يضمن لإيران دوراً فاعلاً في توازنات القوى الإستراتيجية المستقبلية في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً، حيث يتوقع أن تعمل إيران على تصعيد سياساتها التخلية في العالم العربي وخصوصاً في ساحات المواجهة الرئيسية المتمثلة في العراق ولبنان وفلسطين إضافة لتحالفها الاستراتيجي مع سوريا^(١).

وعموماً فإن ظهور المشكلة الإيرانية في مستقبل الأمن الإستراتيجي الخليجي بمساهمة أمريكية قد يضع المنطقة في سوء حسابات وسلوكيات ستهدد منها نتيجة لتغيير الخريطة الإستراتيجية للمنطقة، إذا أن التفوق الواضح للجيش الإيراني في ما يتعلق بتوازنات القوى في منطقة الخليج وذلك بعد القضاء على القوة العراقية، من المؤكد أنه سيعزز الإستراتيجية الأمريكية بأن الطريق الوحيد للاستقرار الإقليمي والحفاظ على توازن القوى الإستراتيجية في المنطقة هو القضاء على التأثير الإيراني الذي يمكن أن يتضاعف في حال امتلاك سلاح نووي من قبل إيران^(٢)

(١) بن صقر، إدارة الرئيس أوباما وهموم العالم العربي: وجهة نظر خليجية، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) هياجنة، عدنان (٢٠٠٨)، أثر السياسات الأمريكية في مستقبل أمن الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤١، ص ٥٢.

المبحث الرابع

العراق الجديد ومستقبل التوازنات الإستراتيجية في الخليج

جاء احتلال العراق ليشكل زلزاً وصدمة ليس لل العراقيين فحسب، بل للخليجيين والعرب

ودول العالم جمِيعاً، ففي غضون أسبوع ابتلعت الولايات الأمريكية أقوى دولة عربية على الخليج، مما أوجَدَ فراغاً استراتيجياً واضحاً في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط عموماً، فقد كان العراق يشكل عامل توازن قوي ضد إيران^(١).

ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل أصبح العراق دولة (فاشلة) بالمعنى الاستراتيجي، فبعد

أكثر من ست سنوات على احتلاله، لا زال العراق يعاني من عدم تحقق المقومات الحقيقة للدولة فهو محتل وفقد للسيادة ومؤسساته السياسية والهيكل الإدارية والتنظيمية ومختلف جوانب الحياة العامة تتأثر مباشرة بغياب هذه السيادة^(٢).

ويمكن القول أن بيئة الأمن الداخلي العراقي سترمي بتداعياتها على دائرة واسعة ضمن المحيط الجغرافي المجاور للعراق، وسيكون لأي مناخ عراقي غير مستقر تأثيراته المباشرة في دول الجوار، وبالذات دول الخليج العربية، حيث تتوزع جماعات الانقسام والعنف السياسي بينها وبين العراق، بل أن بعضها ينتمي إلى تنظيمات ممتدة ضمن عموم المنطقة، وليس في هذا الامتداد تطور جديد بمعايير التاريخ، إذ كانت هذه سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة فيها، فالشيوعيون والقوميون بأجنحتهم المختلفة والإخوان المسلمين والإسلاميون الشيعة كلهم امتلكوا تنظيمات وحركات ممتدة بين العراق والخليج، بل كانت ممتدة أبعد من ذلك، بيد أن

(١) البرصان، أحمد (٢٠٠٨)، *أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة "الشرق الأوسط الجديد"*، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٠، ص ٧٩.

(٢) حيدر، محمد سيف (٢٠٠٨)، *المأزق الأمريكي في عراق ما بعد "الفوضى البناءة"*، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٤، ص ٥٥.

الفرق بين التجربة التاريخية والتجربة الراهنة، يكمن في اعتماد العنف السياسي المسلح خياراً موحداً للتنظيمات الدينية السرية المنتشرة بين الخليج والعراق، ضمن أدوات متماثلة ومرحلة زمنية موحدة، وفي ظل فراغ سياسي واستراتيجي تعانبه العلاقات الخليجية والعراقية وإنفلات أمني واسع النطاق يعيشه العراق^(١).

فالعراق يمر حالياً فيما يبدو بمخاض سياسي لا يمكن توقع نتائجه الفعلية سواء في المستقبل القريب أو البعيد لأن القوى السياسية العراقية نفسها لا تزال في طور التشكيل، ولا يبدو أن كثيراً منها وصل بعد إلى اعتقاد رؤى واضحة حول الدور العراقي المستقبلي في الخليج العربي، وتتطلب هذه الظروف المختلفة والمتغيرة الاتفاق حول استراتيجيات خليجية متৎقة تمكن دول الخليج العربية من مواجهة أي تغيرات طارئة في المنطقة^(٢).

وفي هذا السياق يمكن فهم تحذير الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) حين كشف عن إستراتيجيته الجديدة في العراق عام ٢٠٠٧، لدول الخليج العربية ومصر والأردن من أن "هزيمة الولايات المتحدة في العراق ستخلق ملاذات آمنة للإرهاب، بما يمثل تهديداً استراتيجياً لبقاء هذه الدول"، وكذلك تأكيد نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) أن فشل واشنطن في العراق لن تقتصر آثاره فقط على العراق، بل ستتأثر منه الولايات المتحدة والدول والحكومات المعتدلة في الشرق الأوسط بأسره^(٣).

القوة العسكرية العراقية الجديدة

لا يمكن بأي حال من الأحوال المقارنة بين القوة العسكرية العراقية الحالية والقوة العسكرية العراقية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً بعد دخول القوات

(١) مرهون، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

(٢) الجنفاوي، مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) الشايжи، الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١١٨.

الأمريكية العراق و سقوط بغداد وإعلان الحاكم المدني الأميركي بول بريمر بحل ما تبقى من

الجيش العراقي و تم تشكيل جيش عراقي جديد مكون من ١٧ فرقة لكل فرقة ٤ ألوية بالإضافة

إلى القوات للبحرية والجوية و الحرس الوطني، ويمكن تفصيلها فيما يلي^(١):

١) القوة البرية العراقية: تتكون من ١٧ فرقة لكل فرقة ٤ ألوية وحالياً تملك القوة البرية ١٧٢ دبابة قتال رئيسية كما تعاقدت الحكومة العراقية على شراء ١٤٠ دبابة أبرامز أمريكية تتسللها

في آب ٢٠١٠ ويسلم العراق ١٤٠ أخرى في ٢٠١١ وعند الانسحاب الأميركي الكامل تصل

عدد الدبابات ٧٠٠ دبابة أبرامز كما تملك القوات البرية العديد من المدرعات وناقلات الجنود

وقطع المدفعية.

٢) القوة الجوية العراقية: تتكون القوة الجوية العراقية من ١،٦٠٠ فرد ، على الرغم من عدم

امتلاكها حالياً طائرات مقاتلة إلا أنها تملك طائرات تدريب ونقل بالإضافة إلى مروحيات

هجومية ولوجستية. وتحظى القوة الجوية لاقتناء ما يصل إلى ٩٦ طائرة مقاتلة من نوع إف ١٦

حتى عام ٢٠٢٠ وطائرات فرنسية من نوع ميراج.

٣) القوة البحرية العراقية: تتشكل القوة البحرية العراقية من ٨٠٠ فرد من المخطط زيادتهم إلى ٢٥٠٠

وقد تعاقدت الحكومة العراقية مع إيطاليا لشراء ٤ سفن متوسط مهمتها الاعتراف

وحماية السواحل العراقية وعدد طاقم الواحدة منها ٣٢ بحاراً وتسلم العراق ٢ منها.

ويلاحظ من خلال هذه الأرقام أن الجيش العراقي الجديد (وبمعزل عن أي وجود

عسكري أجنبي في العراق) لا يمكن أن يشكل أي تهديد لأن دول الخليج في المستقبل القريب

بل على العكس فإن قوى إقليمية خلنجية مثل إيران قد تشكل تهديد مستقبلي للعراق في حالة

انسحاب القوات العسكرية الأمريكية منه.

(١)<http://www.globalsecurity.org/military/world/iraq/nia.htm>

غياب العراق أخطر من حضوره

أضحت غياب الدولة في العراق وحالات الانقسام وعدم الاستقرار الذي يشهدها العراق

حالياً بمثابة الخطر الأكبر الذي يهدد أمن دول الخليج العربية، ولربما أخطر مما كان عليه الحال

قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ويمكن أن نضيف إلى ذلك عملية الانسحاب المتفق

عليها للقوات الأمريكية من العراق، فعلى افتراض أن هذا الانسحاب يمكن أن يتحقق بشكل ما

خلال السنوات القادمة، فهذا يعني زيادة حالة الغموض والتعقيد في الحالة العراقية وبالتالي زيادة

التهديدات التي يمكن أن تواجهها دول الخليج العربية انطلاقاً من العراق^(١).

فمن الناحية الإستراتيجية يمكن القول أن العراق المحتل والفاقد لاستقلاله وسيادته،

والذي يدار من قبل السفير الأمريكي في بغداد هو أمر غير طبيعي وغير مريح، كذلك فإن

العراق مجرد من جيشه والضعف عسكرياً يخل بالتوازنات العسكرية والأمنية الإقليمية.

فالعراق الضعيف عسكرياً يعني إيران القوية عسكرياً. هذه المعادلة الأمنية المختلة لا تتحقق

الأمن والاستقرار الإقليميين، فلا يمكن تصور الأمن بعرق من دون جيش وطني إلى جانب

إيران تمتلك جيشاً نحو ٥٠٠ ألف جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأحدث الأسلحة

التقليدية وغير التقليدية. وهذا الاختلال الفج في موازين القوى العسكرية والحيوية لا يشكل

أرضية صالحة للأمن والتوازنات الإستراتيجية في منطقة الخليج^(٢).

ومن هنا فإن الوضع الذي آلت إليه التطورات العراقية يخدم مصالح إيران، مع الأخذ

بالاعتبار أن الوجود العسكري الأمريكي يمثل في وجه منه مصدر تهديد مباشر لإيران أيضاً،

ومن هنا ترى إيران أن الوضع الأمثل لها هو استمرارية الوضع القائم ولكن مع خروج

(١) الجغلوبي، خالد عايد (٢٠٠٩)، مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢، ص ٤١.

(٢) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

الاحتلال. إذ يسيطر الشيعة على المقدرات السياسية في الدولة، كما يهيمنون تقريباً على المؤسسات الأمنية والاقتصادية، كما أن سيناريو تقسيم العراق لو تحقق لن يمثل خطر كبيرة على المصالح الإيرانية في العراق، إذ يعني هذا وجود دولة أو دويلة شيعية خالصة في جنوب العراق. ولكن يبقى الوضع القائم أخف وطأة من التقسيم بالنسبة للمصالح الإيرانية في العراق الجديد^(١).

وفي المحصلة النهائية فإنه لا توجد مصالح واحدة أو متطابقة لدول جوار العراق، لكنه بالضرورة متلاصقة، على الأقل مرحلياً في المدى القصير، فهناك توافق جواري ضمني - باستثناء إيران - على استمرار الاحتلال ما دام الوضع الأمني والسياسي غير مستقر، وما دامت أيضاً المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية غير مؤهلة للسيطرة على الأوضاع، وذلك حتى يتحمل الاحتلال مسؤولياته المتربطة على ما جرى للعراق بسببه، وأن الانسحاب العاجل للاحتلال ستتبعه مباشرة مطالب عراقية وأمريكية بضرورة اضطلاع أطراف أخرى بالمسؤولية الأمنية، وليس لدى الدول الخليجية والعربية عموماً استعداد أو إرادة لذلك حالياً، أما إيران فهي تتطلع إلى خروج الاحتلال حتى يصبح الوضع الأمني العراقي تحت سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة ونفوذها منفردة، في ظل روابط وامتدادات إيرانية داخل المجموعات الشيعية من تلك الميليشيات، وهي الأكثر عدداً والأعلى تنظيماً وتدريباً وتسليحاً من بين مجمل الميليشيات والمجموعات المسلحة في العراق^(٢).

ومهما كانت الخيارات، فإن المعضلة العراقية تبقى بيد الولايات المتحدة وهي التي أخذت على عاتقها مسؤولية الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، وهي المسئولة عن التعامل مع

(١) راشد، سامح (٢٠٠٨)، خريطة الجوار العراقي بعد ٥ سنوات من الاحتلال، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٤، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

هذه المعطلة، وعليها أن تقرر بشكل حاسم إما نقوية العراق أو إضعاف إيران، فالواضح الوحيد هو أن الخل الأمني العسكري الإقليمي غير طبيعي بوجود عراق محظوظ ضعيف عسكرياً وغير مستقر سياسياً، وإيران قوية عسكرياً وتنصي إلى تطوير قدران نووية وصاروخية وترغب في استغلال الفراغ السياسي الإقليمي^(١).

وأياً كان الوضع في العراق من زاوية خروج أو استمرار الاحتلال لفترة أخرى، فالواضح أن التطور السياسي في العراق لا يزال أقل مما ينبغي لبناء دولة مستقرة ومتناهكة مقومات البقاء والحياة بسلام، سواء أكانت فيدرالية أو غير ذلك، وهو ما يكرس أهمية دور دول الجوار، ليس في التعامل مع العراق الجديد سياسياً في المحافل والفعاليات الإقليمية والدولية وإنما في إسباغ الشرعية عليه فقط، لكن أيضاً وهذا هو الأهم - في اتجاه حث العراق بل والضغط عليه لضبط بوصلة التطورات السياسية كيلا تخرج عن النطاق الآمن لأية دولة، وربط التطور في المواقف السياسية والدبلوماسية من الدولة الجديدة بالالتزام القائمين عليها بهذه الحدود، خاصة في ظل ضيق الخيارات والبدائل المتاحة أمام دول الجوار العراقي (عدا إيران) للhilولة دون مزيد من التضارب وعدم الاستقرار السياسي، حتى لا ينضم الوضع السياسي إلى الأمني في تدهوره وخروجه على السيطرة^(٢).

(١) عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٢) راشد، خريطة الجوار العراقي بعد ٥ سنوات من الاحتلال، مرجع سابق، ص ٦٠.

المبحث الخامس

إسرائيل ودورها في التوازنات المستقبلية الخليجية

لعبت الأهمية الجيوسياسية لدول الخليج العربية دوراً في دفع إسرائيل لممارسة دور حيوي في منطقة الخليج العربي، سواء في ظل السلم والأمن الخليجي أو ظل الصراع والنزاع والأزمات، وكان لها دور في معظم الأحيان في تركيبة وإشعال فتيل التزاع كلما سُنحت فرصة للتهيئة أو السير باتجاه الأمن والاستقرار، فإسرائيل تدرك أهمية منطقة الخليج العربي في دعم الموقف العربي في النزاع العربي - الإسرائيلي، ووُجدت في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م سلاح النفط الخليجي، مثلاً حياً على ذلك، وأيضاً تعتبر أن استقرار الخليج يعني زيادة الوفرة المالية والنفطية في المنطقة على حساب أنها ناهيك عن خططها المستمرة للتدخل في شؤون الدول الخليجية ، ومحاولة الحصول على فوائد تجارية ونفطية تعزز من دورها الاقتصادي في الشرق الأوسط عموماً.

لذا لم تكن تتوانى إسرائيل عن لعب دور مميز في مختلف حروب الخليج التي شهدتها المنطقة، ولا كذلك عن المشاركة في صياغة وتحديد المفهوم الغربي والأمريكي لأمن الخليج وفقاً للمصالح الإسرائيلية ، ولو بشكل غير مباشر ، كما نجحت في تسويق نفسها بعد حرب الخليج الثانية كدولة متقدمة تمد يدها للسلام وتسعى إلى الأمن والاستقرار الإقليمي مع كافة دول المنطقة، خاصة دول الخليج العربية، ولم تكن تنتظر توقيع اتفاقية سلام مع الفلسطينيين بقدر ما كانت تصبو إلى تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، لمشاركة الولايات المتحدة في بسط هيمنتها على ثروات ونفط المنطقة ، بعد تدمير العراق وإخراجه من معادلة موازين القوى الشرق أوسطية^(١).

(١) العجمي، فهد فلاح (٢٠٠٥)، أثر التفاعلات السياسية الإقليمية على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ٩٤-٩٥.

وتستمر إسرائيل دوماً بالربط بين أنها الاستراتيجي وأمن الخليج، وقد سبق لها قصف المفاعل النووي العراقي في الثمانينات وتأكد حالياً على ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران باعتبارها تشكل خطراً على أنها ومصالحها، فليران تدعم حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأن تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد تجاه إسرائيل تقدم لها مسوغات التحرير ضد إيران، كما أن إسرائيل سعت وتسعى من أجل تعزيز وجودها في العراق ما بعد صدام حسين، بحيث يكون لها موضع قدم في منطقة الخليج، ولعب دور فاعل في توازنات القوى الإستراتيجية في هذا الإقليم، وخصوصاً أن إسرائيل هي الدولة الأقوى في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن امتلاكها أكثر من ٢٠٠ رأس نووي مما يجعلها مصدر التهديد الأول للأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل عام بما فيه منطقة الخليج بطبيعة الحال^(١).

وفي سعيها نحو التحكم بمعطيات التوازنات الإستراتيجية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، تتبنى إسرائيل إستراتيجية ثابتة تستند إلى ضرورة منع أي دولة عربية من الحصول على ركائز متكاملة للقوة، وهذا الأمر ينطبق على الجميع وليس على (دول الطوق) فقط، فإسرائيل بنت تصورها للتفوق في ميزان القوى الإستراتيجي على التفوق العسكري على الجميع، ولما وجدت أن للقوة المسلحة حدوداً، راحت تطرح مشروع (الشرق الأوسطية) الذي يراد منه أن تقود إسرائيل المنطقة برمتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لذا فهي ستحاول محاربة أي دولة خليجية تسعى إلى بناء قدرات اقتصادية فوق العادة أو حيازة إمكانات عسكرية كبيرة، فهي تعارض دوماً حصول دول الخليج على أسلحة متقدمة^(٢)

(١) إبراهيم، حسنين توفيق (٢٠٠٨)، **الخليج ومعضلة البحث عن الأمن**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٢، ص. ٢٨.

(٢) حسن، عمار علي (٢٠٠٨)، **جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي- الإسرائيلي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٦، ص. ٢٦. وأيضاً : Fortmann, Michel., (2004), **Balance of power : theory and practice in the 21st century**, Stanford, Calif. : Stanford University Press, p250.

أما الجانب الثاني من القضية ف يتعلق بحضور الصراع مع إسرائيل بشدة في منتصف المسافة الواقلة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، بما يجعله مؤثراً في علاقة الطرفين، الآتية والآتية، ويجعل واشنطن تتصرف دوماً على أساس هذه المعادلة، بحيث لا ينفصل لديها على مستوى التكتيكات والاستراتيجيات أمن إسرائيل عن تحديد علاقتها بدول الخليج العربية، كما لا يمكن لصناع القرار في دول الخليج أن يتصرفوا بمعزل عن إدراك هذه المعادلة الإستراتيجية وهم يبنون سياساتهم مع الولايات المتحدة. ويتصح ذلك من خلال مثال ما جرى في العراق، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية للغزو الأمريكي للعراق هو حماية أمن إسرائيل، وأدى الاحتلال إلى تأثير سلبي فادح في أمن دول الخليج العربية ومنطقة الخليج بشكل عام^(١).

ويتعلق الجانب الثالث من القضية بالعداء المتصاعد بين إيران وإسرائيل والذي يؤثر في كل الأحوال في أمن المنطقة وطبيعة التوازنات الإستراتيجية المستقبلية فيها، لا سيما وأن الولايات المتحدة صاحبة النفوذ والهيمنة الأكبر في الخليج سواء ارتبطت بالنفط أو بالقواعد العسكرية تشارط إسرائيل عداءها لإيران، وتحطط معها علنياً لمواجهة إيران، وهنا تخشى دول الخليج العربية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة سريعة إجهاضية للبرنامج النووي الإيراني بما قد يؤدي إلى انتشار الغبار الذي إلى أجواء المنطقة ووصوله إلى غرب الخليج، أو القيام بعمل عسكري شامل وواسع النطاق ضد إيران، بما يجعل إيران تنفذ تهديقاتها بضرب القواعد العسكرية وتجمعات الجيوش الأمريكية في جميع أنحاء الخليج ، بما قد يؤدي إلى إدخال المنطقة بدوامة عنف لا تنتهي^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦.

ومما يدعم نظرية الدور الإسرائيلي في مستقبل ما ذكره بعض المحللين من أن الولايات المتحدة تعمل تجاه الشرق الأوسط في مسارين: الأول هو تمكين إسرائيل من فرض مشروعها بالمنطقة، والثاني هو العمل على إعادة هندسة الخرائط السياسية في المنطقة بالشكل الذي يجعلها أكثر توافقاً مع مصالحها، وهذا المسار الثاني كما يرى هؤلاء المحللون – يتضمن القيام بمهنتين : الأولى هدم بعض ما هو موجود من هيكل وبنى سياسية ونظامية، والثانية بناء هيكل وبني أخرى جديدة وبديلة، وتعد إيران من الدول المعرضة لهم (١).

وبشكل عام يمكن تلخيص أبعاد التحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج العربية في ثلاثة أبعاد

هي (٢) :

(١) بعد السياسي: ويتمثل في إعداد الأبحاث والدراسات السياسية الإسرائيلية الخاصة بمنطقة الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية.

(٢) بعد الاقتصادي: ويتحاور حول إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة تلعب فيها دول الخليج دوراً مركزياً.

(٣) بعد العسكري: ويتبادر في طرح إسرائيل أكثر من مرة خططاً للتدخل العسكري في منطقة الخليج إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

وبطبيعة الحال يمكن القول أن الصراع العربي الإسرائيلي وارتباطه بأمن الخليج كان وما زال حاضراً في المدرك الإسرائيلي أكثر منه في الذهنية العربية، وهذا الصراع هو الذي

(١) محمد أبو النور ، شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية، صحيفة البيان الإماراتية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٢ - العدد ٦٠٣ ، نقلأ عن الرابط التالي :

<http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm>

(٢) عبد العزيز، هبة محمد (٢٠٠٨)، إسرائيل وال العلاقات الأمريكية - الخليجية: الرؤية والمخاوف، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤، ص ٣٩.

يصوغ الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه منطقة الخليج العربي، وهي الإستراتيجية التي تؤثر بدورها وبحكم اتساقها مع الإستراتيجية الأمريكية بصورة أو أخرى في تشكيل طبيعة العلاقات ومسارات التفاعلات في بنية النظام الإقليمي الخليجي. وكما هو معروف فإن الإستراتيجية الإسرائيلية للمنطقة العربية ككل تقوم على تجزئتها إلى دولات وكيانات صغيرة وهامشية وعدمية التأثير في النطاقين الإقليمي والدولي، وقد صبت الحروب المتعاقبة في منطقة الخليج في خانة إضعاف دول المنطقة واستنزافها، وبالتالي تغيير موازين القوى الإستراتيجية في المنطقة لصالح إسرائيل، التي يهمها أن تبقى منطقة الخليج والوحدات السياسية فيها معرضة باستمرار لضغط هائل من التوترات والصراعات الداخلية التي تشغله عن الصراع العربي الإسرائيلي^(١).

ولا يمكن هنا تجاهل الخدمة الكبيرة التي قدمتها الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، حيث تخلصت إسرائيل من العدو الرئيسي لها في المنطقة والفاعل الإستراتيجي الأبرز في معادلة موازنات القوى الإستراتيجية في المنطقة، بما كان له من نقل في الصراع العربي الإسرائيلي، وكان من نتائج ذلك حدوث حالة اختراف من بعض دول الخليج العربية للتطبيع مع إسرائيل دبلوماسياً وتجارياً، ومحاولة إسرائيل الدخول إلى بوابة الخليج عبر السياحة والتجارة والمنتديات الديمقراطية أو الاقتصادية في مسعى لإشراك (الحكومات الصديقة) لواشنطن في المنطقة في ظل منظومة إقليمية تحقق لإسرائيل النفوذ السياسي والأمني في منطقة الخليج والوصول إلى مخطط تقني وحداثها إلى كيانات سياسية صغيرة (خاصة المملكة العربية السعودية من أجل إتمام تحبيدها في الصراع العربي – الإسرائيلي، ووقف دعمها للفلسطينيين سياسياً واقتصادياً وإعلامياً على المدى البعيد^(٢).

(١) السقف، سقف عمر (٢٠٠٨)، أمن الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي: حدود الاشتباك بين النفط والسياسة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٦، ص ٢٤.

(٢) الزبيدي، مفید (٢٠٠٨)، علاقة أمن الخليج بإسرائيل في ظل توترات المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٦، ص ٢٧.

إسرائيل كموازن إقليمي لإيران

إن الدعوة البحرينية لتأسيس المنظمة الأمنية الشرق أوسطية عندما أعيد طرحها في مؤتمر "حوار المنامة" الخاص بأمن الخليج، (١٣ - ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨) كان واضحًا منها أنها تتعامل مع إيران كمصدر للتهديد، وأنها تريد إدخال إسرائيل كموازن إقليمي للخطر الإيراني، وهي الفكرة التي سبق أن طرحت من جانب متفقين خليجيين طالبوا باللجوء إلى المظلة النووية الإسرائيلية لمواجهة خطر امتلاك إيران المحتمل للسلاح النووي^(١).

اللجوء إلى إسرائيل كموازن إقليمي أو اللجوء إلى تركيا للقيام بهذا الدور على نحو ما حدث أخيراً من توقيع مجلس التعاون وتركيا على مذكرة تفاهم استراتيجي، ربما يدخل دول المجلس في طريق مسدود، لأن إسرائيل مازالت مرفوضة شعبياً بسبب جرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، ولأن التطبيع لن يسبق بأي حال التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، كما أن تركيا لا يمكن أن تكون موازناً ضد إيران بسبب كثافة العلاقات التعاونية بين تركيا وإيران. أقصى ما يمكن أن تقوم به تركيا هو دور الموازن بين الدول أعضاء المجلس وإيران أو بينها وبين العراق^(٢).

هذه المعضلة تفرض على دول مجلس التعاون العودة مجدداً إلى البحث في جذور المشكلة الأمنية الخليجية والوعي بأن الأمن الإقليمي الحقيقي لا يمكن تحقيقه من دون مشاركة جماعية لدول الإقليم، ومن دون إرادة حرة تفرض التعاون المشترك، لكن هذا لن يتحقق من خلال الركض في البحث عن موازن خارجي غير مأمون أو التورط في برامج تسليحية مكثفة تستترف ما بقي من موارد من دون مردود أمني حقيقي، بل يتحقق من خلال توجه استراتيجي

(١) إدريس، محمد السعيد، إشكالية "الموازن الخارجي" في الأمن الإقليمي الخليجي، صحيفة آوان الإلكترونية، العدد ٤٠١، ٤٠١: ٢٦/١٢/٢٠٠٨ <http://www.awan.com/pages/oped/153943>

(٢) المرجع السابق.

خليجي لتدشين الخطوة الأولى والحقيقة في طريق الأمن الجماعي، بتحويل مجلس التعاون إلى كتلة مندمجة عسكرياً واقتصادياً سياسياً، وبعدها يبدأ الحوار الإقليمي في شأن مفهوم راسخ ومشترك وتعاوني للأمن، يقوم على قاعدة «توازن المصالح» التي تفرض التعاون والاعتماد المتبادل كأساس للأمن، بدلاً من قاعدة "توازن القوى" المسئولة عن تفجر الصراعات، والتسابق على الإنفاق العسكري وال الحاجة الشديدة للموازن الخارجي الذي لم تكشف التجربة العملية إلا عن حقيقة واحدة هي أنه كان يعمل دائماً لتحقيق مصالحه حتى ولو كانت على حساب الدول الحليفة له في المنطقة^(١).

(١) المرجع السابق.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

تكمن أهمية موازين القوة كمفتوح لفهم التفاعلات الدولية والإقليمية من حقيقة أنه لم تكن هناك في معظم فترات التاريخ قواعد ملزمة وأدوات تنفيذية عامة تخضع لها علاقات الدول، كما هو الحال في ظل وجود القانون الداخلي للدول، فأي شخص يقوم بارتكاب جريمة داخل دولة ما فإنه يعلم يقيناً أنه قد خالف القانون، وأنه قد يتم إلقاء القبض عليه وإنزال العقاب به، أما على المستوى الدولي، فإن ذلك لا يحدث إلا في حالات إستثنائية لا يمكن اعتبارها قاعدة عامة، فالدول قد تهاجم الدول الأخرى، أو تحاصرها اقتصادياً، وربما تحتلها، دون أن تجد بالضرورة ما يعيقها عن فعل ذلك، ما دامت امتلكت القوة والسيطرة التي تحقق لها تحقيق هذا الهدف.

ومن هنا فإن الرادع الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على سلوك الدول على مستوى التفاعلات الخارجية دولياً وإقليمياً هو موازين القوى مع الأطراف الأخرى المتضررة، فالقدرة الإستراتيجية لأي دولة لا يمكن مواجهتها إلا بالقوة الإستراتيجية للدول الأخرى فقط ، التي قد تتخذ الشكل الدبلوماسي أو الاقتصادي أو العسكري حسب طبيعة الوضع الدولي أو الإقليم، وبالتالي، لا تمتلك الدول خيارات كثيرة بعيدة عن ضرورة الاعتماد على قوتها الذاتية، وأحياناً قوة الأطراف الإقليمية أو الدولية المتحالفة معها، للتعامل مع معطيات التنافس الدولي والإقليمي. ويرى العدد من المحللين الإستراتيجيين أن العقود الأخيرة وخصوصاً منذ انتهاء الحرب الباردة قد شهدت نوعاً من التبلور لما يسمى مجازاً قواعد لعبة تحيط بسلوكيات الدول، وتنظم بعض أنماط علاقتها، في ظل ما يبدو أنه قيم عالمية كالتدخل الإنساني والأمن الجماعي، وضبط التسلح والاعتماد المتبادل، وهو ما جعل العالم أقل فوضى بكثير مما كان عليه في مراحل سابقة، لكن انصباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بالقرية الآمنة المحكومة بالقانون، فلا تزال القوة تستخدم استناداً على رؤى الدول لمصالحها الخاصة،

ولا يزال من المتعذر الاستناد على نوايا أو أخلاقيات الآخرين، وبالتالي ظلت قدرات الدول هي المعيار الأكثر استقراراً . فلم تعد الدول- بفعل التطورات الحديثة- تفترض دائماً أن الآخرين سوف يهاجمونها عند أول فرصة سانحة، كما كان الحال في الغابة، لكنها لا تملك إلا أن تكون مستعدة لمواجهتها إذا قامت بذلك.

ولا يخرج النظام الإقليمي الخليجي عن قواعد اللعبة المذكورة أعلاه، فهو يشهد منذ عدّة عقود حالة من عدم الاستقرار والتخبّط الذي فرضته الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية على حد سواء، فهذا الإقليم يمتلك أهمية قصوى سواء للدول المشكلة لنظامه الإقليمي أو للقوى الدولية الكبرى ب مختلف أطامعها السياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية، في ظل حالة من انعدام التكافؤ والتوازن بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم فيما بينها وكذلك بين هذه الوحدات السياسية والقوى الدولية الأخرى ذات المصالح الحيوية في الإقليم.

وبذلك كانت محاولات الهيمنة وفرض النفوذ هي السمة السائدة للتفاعلات الإستراتيجية داخل الإقليم منذ الانسحاب البريطاني منه في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وحالة الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب في معادلات توازن القوى داخل الإقليم، مما ساهم في ظهور عدة محاولات لملء هذا الفراغ، بدأها إيران في منتصف السبعينيات معتمدة على الدعم الأمريكي المطلق مقابل لعب دور الشرطي المتحكم بالتفاعلات الإقليمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية في الإقليم.

ولكن سقوط النظام الإيراني المتحالف مع الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ ، وتتامي القوة العراقية نهاية السبعينيات خلق نوعاً من التناقض والتوازن بالقوى داخل الإقليم بين القوتين العراقية والإيرانية، وهو الأمر الذي فرض حتمية التصادم بين قوتين تسعى كل منهما لفرض هيمنتها ونفوذها على باقي دول المنطقة وخصوصاً دول الخليج العربية الضعيفة نسبياً مقارنة بالقوة الإستراتيجية العراقية أو الإيرانية.

وحقيقة التفوق الاستراتيجي هذه هي التي دفعت العراق بعد فشله في إخضاع القوة الإيرانية بعد ثمان سنوات من الاصطدام العسكري المباشر، إلى التحول إلى دول الخليج العربية، ومحاولة فرضاليمنة والنفوذ عليها مستقيمة من الاحتلال الكبير في توازنات القوى بين العراق وبين هذه الدول. إلا أن العراق وقع هنا بأكبر الأخطاء الإستراتيجية، وهو تجاهل معدلات الارتباط بين توازنات القوى الإقليمية وتوازنات القوى الدولية، فكان العراق ذاته هو الضحية عندما خرج من معدلات التوازن الإقليمي لتحول محله الولايات المتحدة التي انتقلت من دور الموازن الخارجي بين العراق وإيران وباقى دول الخليج العربية إلى دور الموازن الإقليمي من خلال تواجدها العسكري المباشر في الخليج.

ونظراً للتباين النسبي بين طرفي التوازن الإقليمي الجديد إيران والوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة، وذلك لغير صالح إيران، فقد بدأت إيران بمحاولة بناء قوة عسكرية أكبر بالاعتماد على السلاح غير التقليدي من خلال السعي الواضح لامتلاك السلاح النووي، وهو الأمر الذي إذا ما تحقق سيمنح إيران نوعاً من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا الأمر سيكون من شأنه خلق فجوة شاسعة بالتوازن الاستراتيجي بين كل من الولايات المتحدة ودول الخليج العربية وكذلك بين إيران وهذه الدول التي ستكون بكل الأحوال الضحية المباشرة لهذا التوازن الجديد.

أما بالنسبة للعراق ومستقبله، فهو يشكل حالة من الغموض الاستراتيجي في المنطقة، فرغم مرور أكثر من ست سنوات على انهيار النظام السابق - الذي لعب دوراً كبيراً في توازنات الإقليمية خلال أكثر من ثلاثة عقود - لا زال مستقبل العراق ودوره في المعدلات الإقليمية غير واضح المعالم، وخصوصاً طبيعة العلاقة بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكذلك طبيعة العلاقة بين العراق الجديد ودور الجوار سواء العربية الخليجية أو إيران.

وانطلاقاً من هذه الحقائق سعت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية للواقع المستقبلي لتوازنات القوى بين أطراف المعادلة الخليجية حالياً، وهم : إيران التي كانت ولا تزال تمثل أحد أهم أقطاب التوازن العسكري في المنطقة، ودول الخليج سواء على الصعيد الجماعي للدول الست أو على صعيد كل دولة خلессية بمفردها والتي كانت ولا تزال أيضاً الطرف الأضعف في هذا التوازن الإقليمي، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت منذ عام ١٩٩١ طرفاً فاعلاً في معادلة الأمن الخليجي، وتعزز هذا الدور مع الاحتلال العسكري للعراق عام ٢٠٠٣، مما أوجد واقعاً جديداً في المنطقة يتمثل بالوجود العسكري الأمريكي سواء في دول الخليج العربية من خلال القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في هذه الدول، أو في العراق الذي تحول من طرف أساسي في معادلة توازن القوى الإستراتيجية الخليجية في العقود الثلاث الأخيرة، إلى مجرد طرف هامشي تابع للدور الأمريكي بالمنطقة، والذي يمكن أن يتحول مستقبلاً إلى أداة عسكرية أمريكية في الخليج، وبالشكل الذي يعيد إلى الأذهان الدور الإيراني في الخليج في السبعينيات من القرن الماضي، عندما لعبت إيران دور شرطي المنطقة الموجه أمريكيًا بما يتاسب مع مصالح الولايات المتحدة وبما يضمن مواجهة النفوذ السوفيетي في الخليج آنذاك.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

أولاً: تعاني منطقة الخليج منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من حالة واضحة من الخلل في توازنات القوة الإقليمية سواء بين دول الخليج العربية وإيران، أو بين إيران وال伊拉克 الذي فقد مكانته كأحد أقطاب التوازن في الخليج قبل الحرب.

ثانياً: ازداد الاحتلال في موازين القوى الإقليمية على إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة فاعلاً أساسياً في معادلة توازن القوى الإقليمية، ولم تعد مجرد موازن خارجي كما كانت في السابق.

ثالثاً: تعقدت معادلة توازنات القوى في الخليج مع تطوير إيران قدراتها العسكرية، وسعيها لامتلاك قدرات عسكرية غير تقليدية، في ظل الوجود العسكري الأمريكي المكثف في العراق، وحالة الضعف التي تعاني منها دول الخليج العربية عسكرياً واستراتيجياً، إضافة إلى الغياب التام للقوة العسكرية العراقية من هذه المعادلة.

رابعاً: في ظل المعادلة الجديدة والمعقدة لتوازن القوى في الخليج، أصبحت أهم أولويات دول الخليج العربية أن تبقى منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما أن من مصلحتها كذلك ألا تشهد المنطقة مواجهات عسكرية جديدة بسبب التوجهات النووية الإيرانية.

خامساً: أصبحت دول الخليج العربية معنية بشكل مباشر بتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه إيران، وهي إن كانت تحبذ تسوية الملف النووي الإيراني بطرق سلمية، إلا أنها حريصة في الوقت نفسه أن لا تكون هذه التسوية بين الولايات المتحدة وإيران على حساب مصالح هذه الدول التي تعتبر الأضعف في معادلة توازن القوى الإقليمية.

سادساً: كان للضعف الاستراتيجي العربي في الخليج، وكذلك غياب القوة العسكرية العراقية، الدور الأكبر في فسح المجال لإسرائيل لتصبح عنصراً أساسياً في معادلة توازن القوى الإقليمي الخليجي، خصوصاً وأنها تتمتع بدعم أمريكي كامل من أجل مواجهة الأطماع الإيرانية في الخليج.

سابعاً: إن التفكك الطائفي والعرقي الذي يعيشه العراق قد يقود المنطقة إلى صدام طائفى شيوعي-سندي، وتصبح المواجهة بين إيران والدول العربية الخليجية حتمية، ولكنه قد تكون كارثية في ظل الاختلال الواضح في توازن القوى بين الجانبين، إلا أن العامل الأمريكي في معادلة التوازن هذه قد يشكل العائق الأهم أمام إيران للدخول في مثل هذه المواجهة، كما أن قدرات الدول العربية الخليجية وإمكانياتها الإستراتيجية مقارنة مع الإمكانيات الإيرانية قد يشكل عائقاً مهماً آخرأ.

ثامناً: إن الانسحاب الأمريكي من العراق إذا ما تم كما أعلنت عنه الولايات المتحدة في عام

٢٠١١ قد يضفي المزيد من التعقيد والغموض على معادلة توازن القوى الإقليمي، في ظل حالة

غياب الدولة في العراق، وتحكم إيران الواضح في السياسة العراقية، إضافة بالطبع إلى

استمرارية حالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراق حالياً.

تاسعاً: أصبحت مسألة الأمن في الخليج معقدة ومتدخلة بحكم تعدد القضايا والأطراف المحلية

الإقليمية والدولية المرتبطة بها، وإذا كانت الخليج قد شهد العديد من الحروب في السابق، والتي

لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن، فإن هناك الكثير من التهديدات القائمة حالياً والمحتملة

مستقبلًا، والتي تنذر بما هو أسوء في حال استمرت المشكلات الراهنة من دون حلول جذرية

وتحقيقية.

تاسعاً: بناءً على المعطيات السابقة، فإن مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج

وفي ظل حالة التعقيد والغموض التي تشوب معادلة التوازن الإقليمي يمكن أن تتخذ أحد

السيناريوهات التالية:

- **السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم:** والذي تهمين فيه على معادلة توازن القوى الإقليمي

قوتان رئيسيتان هما إيران بالاعتماد على قوتها العسكرية التقليدية ومحاولات تطويرها وكذلك

امتلاك السلاح النووي، والقوة الثانية هي الولايات المتحدة من خلال تواجهها العسكري المباشر

في العراق وبباقي أنحاء الخليج، وبالاعتماد أيضاً على إسرائيل كأداة مساعدة للهيمنة الأمريكية.

وفي ظل معادلة التوازن هذه، ستلعب دول الخليج العربية دوراً هاماً وتابعاً فقط، كما أن

مصيرها سيكون مرتبط بمستقبل التفاعلات بين القوتين الرئيسيتين في معادلة التوازن، مما

يجعلها مضطرة للانحياز إلى أحد الطرفين، لأن الحياد في مثل هذه المعادلة، سيجعل منها

الخاسر الأكبر في حالة حصول أي مواجهة بين الجانبين، إذا ما افنته للغطاء والحماية من قبل

أحد القوتين، وهنا فإن انحيازها سيكون بالضرورة إلى جانب الولايات المتحدة عطفاً على ماضي العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة وكذلك طبيعة علاقاتها مع إيران.

- السيناريو الثاني: دخول دول الخليج العربية إلى معادلة التوازن: من خلال تطوير قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الذاتية بعيداً عن الولايات المتحدة، وذلك بالاستفادة من عقد شراكات أمنية مع قوى كبرى مؤثرة في النظام الدولي وفي مقدمتها روسيا والصين وفرنسا والاتحاد الأوروبي عموماً، إضافة إلى إمكانية تطوير التعاون مع حلف الناتو وهو ما بدء فعلاً منذ عام ٢٠٠٥، عندما أبدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه مباحثاتها مع مسؤولي الناتو استجابة لطروحات الناتو بخصوص قضايا منطقة الشرق الأوسط. ويشترط بهذا التوجه أن يكون توجهاً خليجياً جماعياً -طبعية الحال- يتم من خلال إطار مجلس التعاون الخليجي بعد أن يتم تفعيل بنود التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي بين هذه الدول وخصوصاً قوات درع الجزيرة التي يمكن أن تتحول -إذا ما توافرت الإرادة الحقيقية والإدارة السليمة- إلى جيش خليجي موحد يمتلك إمكانيات هائلة وذلك عطفاً على القدرات المالية التي تمتلكها دول الخليج العربية، وعلاقتها المتغيرة مع أكبر الدول المصدر للسلاح في العالم. وبذلك يمكن أن تلعب دول الخليج دوراً أساسياً في معادلة توازن القوى المستقبلية في المنطقة وخصوصاً في موازنة الكفة الإيرانية.

- السيناريو الثالث: انسحاب الولايات المتحدة من معادلة التوازن: وذلك من خلال انسحابها من العراق، وتفكك بعض قواعدها العسكرية الأخرى في أنحاء الخليج، وعودتها لعب دور الموازن الخارجي، بحيث تعمل على تقوية العراق الجديد باعتباره حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة وتقديم الدعم العسكري اللازم لإعادة بناء قوة عسكرية عراقية قادرة على تحقيق نوع من التوازن في مواجهة القوة العسكرية الإيرانية، وبنفس الوقت تحقيق نوع من التوازن مع دول

مجلس التعاون الخليجي إذا ما اختارت أن تصبح قوة عسكرية مؤثرة في الخليج مستقبلاً، أما في حالة صعوبة القضاء على النفوذ الإيراني في العراق وتحويله إلى حليف استراتيجي لها، فإن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى إضعاف إيران سواء من خلال توجيهه ضربة عسكرية مباغته، أو الاستمرار في حالة الحصار الاقتصادي والسياسي، ومراقبة برامج التسلح الإيرانية، أو اللجوء أخيراً إلى نقوية دول الخليج العربية مجتمعة أو أحد هذه الدول وخصوصاً المملكة العربية السعودية لخلق حالة جديدة من التوازن الاستراتيجي في الخليج.

- السيناريو الرابع: التخلّي التام عن توازنات القوى وسياسات التنافس والصراع: وذلك من خلال سعي جميع الأطراف المعنية في الخليج إلى بلورة صيغة جماعية توافقية لتحقيق الأمن في الخليج، بحيث تراعي هذه الصيغة مصالح مختلف الأطراف وتتبدّل ما يمكن أن يكون لدى بعضها من هاجس ومخاوف مشروعة، فالعراق يعني من تدخلات بعض الأطراف الإقليمية في شؤونه لتحقيق أجندات خاصة، ودول الخليج الصغيرة لديها هواجس تجاه القوة الإقليمية الكبيرة التي لها طموحات تتعدي حدودها، وإيران لديها هواجس من الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة، خاصة في ظل الحديث عن قواعد عسكرية دائمة في العراق، وفي هذا السياق تبرز أسس مهمة يجب أن تكون من مرتكزات الأمن في الخليج مثل الالتزامات المتبادلة بين كل الدول الخليجية بشأن احترام استقلال الدول وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلاً عن الالتزام بتسوية أي خلافات بالطرق السلمية وبعيداً عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعموماً فإن أية صيغة جماعية للأمن في الخليج قد تأخذ شكل اتفاقية للأمن والتعاون، يتم في إطارها إنشاء منتدى للأمن في الخليج، بحيث يكون إطاراً مؤسسيًّا للتشاور وتبادل المعلومات، واستشعار الأزمات والمشكلات المحتملة وإيجاد السبل الكفيلة بمنع تفجرها أو معالجتها في حال حدوثها.

وفي نظرة متخصصة في هذه السيناريوهات الأربع، نجد أن السيناريو الأخير يعتبر مثالياً إلى حد بعيد، ويصعب تحقيقه في ظل الظروف الراهنة أو حتى في المستقبل القريب، وخصوصاً أن انعدام الثقة هو السمة الأساسية في التفاعلات الخليجية خلال العقود الأربع الماضية، ومن الصعب بناء الثقة بين الأطراف المختلفة في الخليج خلال فترة قصيرة قادمة.

أما بالنسبة للسيناريو الثالث، فإننا نرى من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مكتسباتها في الخليج ومغادرته طواعية، بعد كل الخسائر التي تكبدها سواء مادياً أو بشرياً أو معنوياً للحصول على هذه المكتسبات، وهي إن كانت ستتسحب من العراق وتنهي احتلالها العسكري له، فإن البديل سيكون بناء قواعد عسكرية دائمة في العراق مع تعزيز القواعد العسكرية الأخرى في الخليج. كما أن تقوية دول الخليج العربية أو حتى العراق الجديد قد يكون من شأنه تشكيل خطر على الحليف الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهو إسرائيل، وهذا ما قد يحول دون لجوء الولايات المتحدة إلى هذا الخيار.

وإن كان سيناريو تطوير دول الخليج العربية لقدراتها العسكرية من خلال بناء شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية لمواجهة التفوق العسكري الإيراني يعتبر نوعاً ما سيناريو قابل للتحقق في المدى المنظور، إلا أننا نرى أن السيناريو الأول المتمثل باستمرار الوضع القائم واقتصر توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج على كل من الولايات المتحدة وإيران هو السيناريو الذي يمكن أن يحكم التفاعلات الإستراتيجية في منطقة الخليج خلال العقد القادم على الأقل، وخصوصاً أن الولايات المتحدة – وإن كانت تصرح بعكس ذلك – تبدو قانعة بهامش التحرك الإيراني في الخليج سواء من خلال علاقاتها مع دول الخليج العربية أو من خلال دورها ونفوذها في العراق الجديد، أو حتى من خلال بناءها لبرامج التسلح الحديثة، مما يخلف انطباع واضح بأن الولايات المتحدة ترغب بالمحافظة على هامش معين من العلاقات مع إيران كبديل

للاصطدام المباشر، وخصوصاً أن المصالح الإيرانية والأمريكية في الخليج تبدو متوافقة رغم كل ما يشاع عن الاختلاف بينهما بدليل أن سقوط حكومة طالبان وسقوط النظام العراقي كان يخدم مصالح الطرفين بنفس الوقت، وربما يساعد على ذلك إدراك إيران لقواعد اللعبة الدولية في علاقاتها مع الولايات المتحدة ومصالحها في الخليج، وهذا ما يتيح للطرفين إبرام صفقة ضمنية تضمن فيها إيران للولايات المتحدة تحقيق مصالحها في الخليج والشرق الأوسط والمتمثلة بالنفط وأمن إسرائيل وبالمقابل نcessح الولايات المتحدة المجال لمساحات أكبر من التحرك الإيراني في المنطقة، بحيث لا تتعارض مع المصلحة الأمريكية الإسرائيلية فيها، ولا تشكل ضغطاً كبيراً على دول الخليج العربية.

التوصيات

يرى الباحث بصفته أحد أبناء دول الخليج العربية أن على هذه الدول السعي للحصول على مكانة مميزة ضمن معايير التوازن الإستراتيجي في الخليج من خلال الإجراءات التالية:

(١) ضرورة الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال تفعيل السوق الخليجية المشتركة والعملة الخليجية الموحدة إضافة للاتحاد الجمركي الخليجي، وكذلك توحيد الوزارات الخليجية المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، كوزارات الاقتصاد والعمل والتخطيط والتنمية وغيرها.

(٢) ضرورة العمل على تحويل قوات درع الجزيرة إلى قوة عسكرية خليجية موحدة، تشمل جيوش الدول الخليجية الست بالكامل، والعمل على توحيد وزارات الدفاع أو إنشاء هيئة أركان مشتركة لدول الخليج، إضافة لتفعيل اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك لعام ٢٠٠٠، ومشروع تحديث وتطوير الإستراتيجية الأمنية الشاملة التي تم إقرارها في الدوحة في مايو ٢٠٠٨م.

(٣) لجوء دول الخليج العربية إلى بناء تحالفات سياسية وعسكرية مع كل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، لتعزيز القدرات العسكرية والبرامج التسليحية لهذه الدول، إضافة لضمان غطاء عسكري تقليدي أو نووي، خصوصاً في حال امتلكت إيران القوة النووية.

- ٤) إعادة النظر في طبيعة العلاقات الخليجية الأمريكية، والعمل على تحويلها من مجرد علاقات تهيمن عليها الولايات المتحدة إلى علاقات تحفظ نوع من التوازن والتحالف الحقيقى بين أطرافها، إضافة إلى إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة وتعديلها بما يتواضع مع مصالح دول الخليج العربية ومستقبل شعوبها.
- ٥) تفعيل سبل الحوار بين دول الخليج العربي وإيران في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك العسكرية، والعمل على بناء أسس حقيقة لتبادل الثقة بين الجانبين، وحل القضايا العالقة بينهم، وخصوصاً قضية الجزر الإماراتية والخصومة الطائفية الآخذه بالاتساع يوماً بعد يوم، إضافة إلى إطلاع إيران دول الخليج العربية على تطورات برامجها التووية وإثبات سلمية هذه البرامج.
- ٦) زيادة الاهتمام الخليجي بالعراق الجديد، وتقديم كافة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي له، والمساهمة في جهود الاعمار وإعادة البناء في العراق بشكل أكبر، وتوطيد العلاقات الخليجية مع كافة القوى الأطياف السياسية العراقية وب مختلف انتساباتها للحيلولة دون التفرد والهيمنة الإيرانية على العراق مستقبلاً.
- ٧) توطيد علاقات دول الخليج العربية مع محيطها العربي الذي يشكل البعد الإستراتيجي الأوسع لهذه الدول، مع الاهتمام بزيادة التأثير الخليجي في الدول العربية التي تتمتع بعلاقات قوية جداً مع إيران، للتخفيف من حدة التغلغل الإيراني في هذه الدول، إضافة لقطع الطريق أمام هيمنة إيران علىحركات الإسلامية المقاومة لإسرائيل مثل حركة حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني.
- ٨) تعزيز العلاقات الخليجية التركية، وتفعيل مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكرية مع تركيا، بالاستناد إلى التراث الحضاري والديني الذي يجمع الجانبين، واستغلال التوجهات الإيجابية التركية في علاقاتها مع الدول العربية عموماً.

ABSTRACT

This study aimed to shed light on the strategic balance of power in the Arabian Gulf region in light of fact of the turbulent situation in the region, and sought to provide a vision for the future reality of the balance of power between the parties in the equation is the Gulf, and they are: Iran, which still represents one of the main poles of the military balance in region, and the Gulf States, both at the collective level of the six countries or on the level of each Gulf state alone, which was and still is the weaker party in the regional balance, as well as the United States, which since 1991 has become an active party in the equation of Gulf security, and enhance this role with the occupation Iraq's military in 2003, in addition to Iraq, which shifted from a key party in the equation of the strategic balance of forces in the Gulf last three decades, to just one side of the marginal continued U.S. role in the region, and finally Israel, which is the most serious factors of instability in the Middle East in general.

The study attempted to answer a series of questions such as:

First: What are the main features of the political and strategic realities in the Gulf, with the beginning of the twenty-first century?

Second: What are the main regional and international factors and variables that have contributed to the shaping of the current strategic reality in the Gulf?

Third: What are the main parties which have nominated for the formation of future strategic balance of power in the Gulf?

Fourth: What are the main features of the future balance of power equation in the Gulf?

Fifth: What are the results that may come from this new equation for the balance of power? Will it lead to a balance of war or the balance of peace in the region?

The study concluded a set of results including:

First: the Arabian Gulf region since the Gulf War in 1991 experiencing a clear case of imbalance in regional balances of power, both among Gulf Arab states and Iran, or between Iran and Iraq.

Second: increased imbalance in the regional balance of power after the American occupation of Iraq in 2003, where the United States has become an essential actor in the equation of balance of regional powers.

Third: The equation of balance of power in the Gulf complicated with Iran's development of military capabilities, and its attempts to acquire non-conventional military capabilities, in the presence of U.S. military presence in Iraq, under the situation of vulnerability experienced by Gulf Arab states militarily and strategically.

Fourth: The future of the strategic balance of power in the Gulf region in a state of complexity and confusion about the regional balance equation can take one of the following scenarios:

- The first scenario: the status quo: it has dominated the two major forces on the regional balance of power equation; Iran which based on conventional military force and attempts to develop and own nuclear weapons, and the second force is the United States through a direct military presence in Iraq and the rest of the Gulf, depending upon on Israel as a tool of American hegemony.
- Scenario II: Gulf Arab countries to enter the equation to balance: through the development of their political, military and economic self away from the United States, taking advantage of a security partnerships with major powers influential in the international system, particularly Russia, China, France and the European Union in general.
- The third scenario: the withdrawal of the United States from the equation of balance: through withdrawal from Iraq, the dismantling of some other military bases across the Gulf, and a return to play the role of external balancer, working to strengthen the new Iraq as a strategic ally of the United States to provide military support for the reconstruction of Iraqi military force capable of achieving the kind of balance in the face of military force in Iran.

- Scenario IV: complete abandonment of the balance of powers and policies of competition and conflict: through the pursuit of all parties concerned in the Gulf to the elaboration of a collective consensus to achieve security in the Gulf, so this formula takes into account the interests of various parties and wasted what could be some of the obsession and the legitimate concerns .

The researcher finds that the first scenario of continuing the status quo and limiting the balance of strategic forces in the Gulf of the United States and Iran is the scenario that can be governed by strategic interactions in the Gulf region over the next decade at least.

At the end of this study, the researcher recommended a series of recommendations:

- 1) the need to accelerate economic integration of GCC in all areas.
- 2) the need to work to transform the Aljazeera defense forces into a military power, including a unified Gulf armies of the six states in full.
- 3) Gulf Arab states need to build political and military alliances with both Russia and China and the European Union.
- 4) review the nature of relations between Gulf States and United States, and the revision of bilateral agreements with the United States.
- 5) activating the ways of dialogue between the Arab Gulf states and Iran in all fields: political, economic, social and cultural as well as military, and work to build confidence between the two sides.
- 6) increased attention to the Gulf in the new Iraq, and to provide all kinds of political and economic support him, and to contribute to the reconstruction efforts and reconstruction in Iraq even more.
- 7) the consolidation of relations with Gulf Arab states surrounding Arab countries, which is the broader strategic dimension to these countries.
- 8) promote ties between GCC and Turkey, and activate the areas of political, economic and military with them.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ) الكتب:

- أبو خزام، إبراهيم، (١٩٩٩). **الحروب وتوزن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان.**
- أبو غزالة، محمد عبد الحليم، (١٩٩٥)، **درع وعاصفة الصحراء، حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي ،** مطبعة أخبار اليوم التجارية ، القاهرة.
- أحمد، فاروق يوسف (١٩٨٥)، **القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية،** القاهرة، مكتبة عين شمس.
- إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٠)، **النظام الإقليمي للخليج العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الأسطل، كمال محمد، (١٩٩٩)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية،** سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الأشعل، عبد الله، (١٩٧٨)، **قضية الحدود في الخليج العربي،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- آل ثاني، منى سحيم (٢٠٠٧)، **قطر: التحولات السياسية والإستراتيجية- صعود الدولة الحديثة،** بيروت.
- آل ثاني، فهد (٢٠٠٠)، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيولوبيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي،** عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- آل ثاني، منى سحيم، (٢٠٠٠)، **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج (١٩٤٥-١٩٧٣)،** المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- بدوي، محمد طه، (١٩٧٦). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الإسكندرية،** المكتب المصري الحديث.

- برکات، نظام وأخرون (١٩٨٩)، **مبادئ علم السياسة**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان.
- البستكي، نصرة عبد الله ، (٢٠٠٣)، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- جلال، محمد نعمان، (٢٠٠٤)، **الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الحديثي، خليل إسماعيل، (١٩٩١). **الوسط في القانون الدولي**، جامعة بغداد ، بغداد .
- حماد، مجدي وآخرون، (١٩٨٥). **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- الداود، محمود علي، (١٩٨٠)، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت، (١٩٨٥)، **النظريات المتصاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للترجمة والنشر ، ط١.
- رجب، يحيى حلمي، (١٩٩٩). **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- رجب، السيد (١٩٩٢)، **قوة الدولة: دراسات جيو استراتيجية**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- السبكي، آمال (١٩٩٩)، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٧٩-١٩٠٦)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- سرحال، أحمد (١٩٩٠)، **النظم السياسية والدستورية**، بيروت: دار الفكر العربي.
- سعدون، شوكت (٢٠٠٧)، **عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي، النظري والتطبيقي**، عمان، دار ورد للنشر والتوزيع.
- السماك، محمد زهر (١٩٨٨)، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**، بغداد، مديرية الكتب والطباعة والنشر .
- سليم، محمد سيد، (١٩٨٩)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سويم، حسان (٢٠٠٣)، **قصة الحرب في العراق: الأهداف والخطط السياسية والاستراتيجية**، يوميات القتال، والدروس والخبرات المستفادة، القاهرة.

- شدود، ماجد محمد (٢٠٠١)، العلاقات السياسية الدولية، دمشق، منشورات جامعة دمشق.
- الشلق، أحمد (١٩٩٩)، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة: مطبع الدوحة الحديثة.
- صالح، حسن عبد القادر (١٩٧٦)، المظهر الجغرافي لقوة الدولة، الجامعة الأردنية، عمان.
- طلاس، مصطفى وآخرون (١٩٩١)، الإستراتيجية السياسية العسكرية، الجزء الأول، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق.
- عبد القادر، علي أحمد (١٩٨٦)، مقدمة في النظرية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
- العبد الله، رضوان، (١٩٩٤). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي ، في : العرب في الاستراتيجيات العالمية ، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية ، عمان.
- عبد الله، عبد الخالق، (٢٠٠٦)، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- عبيد، نايف علي، (٢٠٠٧)، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- العتيبي، غالب عوض (٢٠٠٤)، دول الخليج والجزيرة، مكتبة المعارف، بيروت.
- العجمي، ظافر، (٢٠٠٦). أمن الخليج العربي: تطوره وأشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- العصيمي، محمد دخيل ، (١٩٩١)، الكويت : تاريخ ، أحداث ، تحرير ، وثائق ، أشعار ، الكويت : المؤلف، ط١.
- العيفي، فتحي، (٢٠٠٥)، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- علي، محمد كاظم، (١٩٨٩)، العراق في عهد عبد الكريم قاسم: دراسة في القوى السياسية والصراع الإيديولوجي، مكتبة اليقظة العربية.
- العيدروس، محمد حسن (١٩٨٣)، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت.
- العيدروس ، محمد حسن ، (١٩٨٥). العلاقات العربية الإيرانية ١٩٧١-١٩٢١ ، الكويت : منشورات ذات السلسل.

- الفرا، علي و عسکر، فاروق (١٩٩٨)، **مقدمة في البحث العلمي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- الفيل، محمد رشيد، (١٩٨٨)، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، رابطة الاجتماعيين، الكويت.
- قاسم، ذكرياء (١٩٧٤)، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١**، معهد البحوث والدراسات العربية.
- القحطاني، شيخة غانم (١٩٩٧)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- القحطاني، عبد القادر، (٢٠٠٨)، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة.
- القصاب، عبد الوهاب (٢٠٠٧)، **احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الكiali، عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٠)، **الموسوعة السياسية**، ج ١ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الكiali، عبد الوهاب وآخرون، (١٩٩٠). **الموسوعة السياسية**، ج ٤ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمد، مصطفى (١٩٩٥)، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر .
- مرهون، عبد الجليل، (١٩٩٧)، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر ، بيروت.
- مقداد، إسماعيل صبري، (١٩٨٥). **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق** ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية.
- مقداد، إسماعيل صبري (١٩٨٥)، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت، منشورات ذات السلسل.
- مقداد، إسماعيل صبري (١٩٨٢)، **نظريات السياسة الدولية**، جامعة الكويت، الكويت.

- منصور، ممدوح محمد مصطفى، (١٩٩٧). **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأساق الدولية**، الإسكندرية، مكتبة المدبولي.
- المنوفي، كمال (١٩٨٧)، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، شركة الريبيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، الكويت.
- مورجنثاو، هانز، (١٩٦٤). **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، القاهرة، الدار القومية.
- المومني، محمد أحمد (٢٠٠٦). **استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية**، دار الكتاب الثقافي، اربد.
- مهنا، محمد نصر (١٩٨٣)، **في السياسات العالمية والاستراتيجية: دراسة تحليلية**، القاهرة، دار المعارف، ص ١٥.
- النعيمي، عبد الرحمن، (١٩٩٤)، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- مقاد، إسماعيل صبري، (١٩٨٤)، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، شركة الريبيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٧)، **أمن الخليج وقضايا التسلح النووي**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة.
- ناي، جوزيف، (٢٠٠٣) **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق الجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان.
- نصور، أديب، (١٩٩١). **ميزان الدول: دراسة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى**، جامعة قاريونس.
- النوري، أمين (١٩٨١)، **مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي - عسكري**، بيروت: معهد الإنماء العرب.
- هدسون، مايكيل (٢٠٠٤)، **سياسات السلام الأمريكي في العراق والشرق الأوسط**، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ب) الدوريات:

- إبراهيم، أحمد، (٢٠٠٦). أميركا في العالم العربي: الوجه والقاعد، مجلة المجلة، العدد .١٣٧٩
- إبراهيم، حسن بن توفيق (٢٠٠٨)، الخليج ومعضلة البحث عن الأمن، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٤٢
- أبو الحديد، محمد (١٩٦٩)، الحركة الوحدوية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، بناير.
- أبو عامود، محمد سعد (٢٠٠٩)، إيران ودول الخليج العربية، علاقات متواترة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، أبريل ٢٠٠٩ م.
- إدريس، سماح وآخرون (٢٠٠٣)، محور الشر، مجلة الآداب، المجلد ٥٠، العدد ٤/٣.
- إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٦)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٥)، يوليو ٢٠٠٦ م.
- الأشعل، عبد الله، (٢٠٠٥). العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد .٥٨
- آل نهيان، شمة بنت محمد بن خالد، (١٩٩٩). تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد .٢٤٦
- الأنصاري، عبد الحميد، (٢٠٠٦). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد .١٨٦
- أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦ ، يوليو ١٩٩٢ م.
- البابطين، عفراي أحمد (٢٠٠٩)، الدور المرتقب للإدارة الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٥٣
- باكير، علي حسين (٢٠٠٩)، السعودية وخيارات الرد على إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٥٩

- باكير، علي حسن (٢٠٠٨)، نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٩.
- بدر، بدر محمد (٢٠٠٨)، مؤتمر تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في منطقة الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٨.
- البدراوي، مغازي، (٢٠٠٦). النwoي الإيرani ونفاد صبر المجتمع الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٧.
- البرisan، أحمد (٢٠٠٨)، أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة "الشرق الأوسط الجديد"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٠.
- بلال، محمد، (١٩٩٠). القوة في العلاقات الدولية ، جذلية الغف ، و المصلحة في السياسة، مجلة الوحدة، المجلد (٧)، العدد (٧٤).
- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (٢٠٠٩)، إدارة الرئيس أوباما وهموم العالم العربي: وجهة نظر خليجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢.
- بن هويدن، محمد (٢٠٠٨)، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٢.
- تقرير، (٢٠٠٨). الملف النووي الإيراني قطار بلا كوابح، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٢.
- ثابت، أحمد (٢٠٠٧)، إنهيار الإستثناء الأخلاقي للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، مجلة شؤون عربي، العدد ١٣١.
- جاد، عماد (٢٠٠٢)، العلاقات الخليجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خليجية، المجلد ٤ ، العدد ٢٩.
- الجمال، أحمد مختار (٢٠٠٦)، إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٦).
- الجنفاوي، خالد عايد (٢٠٠٩)، مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢.

- حسن، عمار علي (٢٠٠٨)، جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٦.
- حيدر، محمد سيف (٢٠٠٨)، المأذق الأمريكي في العراق ما بعد "الفوضى البناءة"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٤.
- الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٦). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢.
- ديب، كمال (٢٠٠٣)، زلزال في أرض الشقاقي: العراق ١٩١٥-٢٠١٥، بيروت، دار الفارابي.
- راشد، سامح (٢٠٠٨)، خريطة الجوار العراقي بعد ٥ سنوات من الاحتلال، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٤.
- الربيعي، كوثر عباس (٢٠٠٩)، العراق وإدارة أوباما بين العسكر والاقتصادي وتوازنات المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣.
- رسيل، جيمس (٢٠٠٨)، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج في القرن ٢١، مجلة آراء حول الخليج.
- الرشيدی، حسن، (٢٠٠٢)، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم، مجلة البيان، المجلد (١٧)، العدد (١٧٩).
- زرنوقة ، صلاح سالم (٢٠٠٢)، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٨).
- الزعبي، حلمي عبد الكريم (٢٠٠٠)، مستقبل النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة تقديرات الاستراتيجية، العدد ١٣٥-١٣٦.
- الزيات، الخليج النووي، (٢٠٠٦). التساؤلات الأربع حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٠، ص ٦٠.
- الزيدي، مفيد (٢٠٠٨)، علاقة أمن الخليج بإسرائيل في ظل توترات المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٦.

- السقاف، سقاف عمر (٢٠٠٨)، **أمن الخليج والمصراع العربي - الإسرائيلي: حدود الاشتباك بين النفط والسياسة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٦.
- السلطاني، إسماعيل (٢٠٠٢)، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٢٥، العدد ٢٨٣.
- سليم، محمد السيد، (١٩٨٩). **مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية**، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، المجلد ١٧ ، الكويت.
- السويدان، صابر محمد (٢٠٠٨)، **متطلبات تعزيز قدرة دول مجلس التعاون على مواجهة التهديدات المحتملة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤١.
- سويلم، حسام (٢٠٠٠)، **التوازن الإستراتيجي: ماذا يعني؟ وما أبعاد الخلل فيه بين العرب وإسرائيل؟: البعد الجيوسياسي و البشري للتوازن الإستراتيجي**، مجلة الحرس الوطني، المجلد ٢١، العدد ٢١٥.
- سويلم، حسام، (٢٠٠٦). **ماذا بعد إعلان إيران نووية؟**، مختارات إيرانية، العدد ٧٠.
- الشعراوي، عطا السيد (٢٠٠٨)، **التعاون الأمني بين الناتو ودول الخليج: الفرص والقيود**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٥.
- العاني، مصطفى، (٢٠٠٦) **إيران بين التسلح الروسي والتهديد الأمريكي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس عشر، ينایر.
- العاني، مصطفى، (٢٠٠٥) **الخليج وبوادر سباق تسلح جديد**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠.
- غالبريث، بيتر (٢٠٠٧)، **نهاية العراق**، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- عبد الله، عبد الخالق، **التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة**، التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، دار الخليج للصحافة والطباعة ، الشارقة، ٢٠٠٢.
- عبد العزيز، هبة محمد (٢٠٠٨)، **إسرائيل و العلاقات الأمريكية - الخليجية: الرؤية والمخاوف**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٢.
- عبد العظيم، صلاح، (٢٠٠٧)، **مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن: أجواء النشأة وتحديات الحاضر**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٣٠.

- عثمان، كامل (٢٠٠٠)، **توازن القوى و المصالح في ظل النظم العالمية**، مجلة الدفاع، العدد .٢٠٠٠ ، ١٧٠
- عطوان، خضر عباس (٢٠٠٢)، **الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد أفغانستان: مكانة القوة في منظور القوة العظمى**، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد ٤.
- العيفي، فتحي (٢٠٠٢)، **أمريكا والعراق، جذور الأزمة والصراع**، كراسات إستراتيجية، العدد (١١٩).
- العقاد، صلاح، (١٩٩٣)، **مجلس التعاون الخليجي في إطاره الإقليمي والدولي**، الندوة العلمية الرابعة "دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني.
- عكاشة، سعيد، (٢٠٠٥). **مأزق المشروع النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد ٦٣، أكتوبر ٢٠٠٥ م.
- العكيم، حسن حمدان (١٩٩٩)، **الأمن والاستقرار في منطقة الخليج - دراسة استشرافية**، مجلة قضايا خليجية، العدد ٣.
- علوى ، مصطفى ، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، في: ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- علي، علي المليجي، (٢٠٠٧). **الملف النووي الإيراني: تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات**، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٩.
- عودة، جهاد، (١٩٩٣). **إشكاليات الأمن الإقليمي ومصادر القوة**، في: دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وتحمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني.
- العيسوي، أشرف، (٢٠٠٥). **العراق الجديد في الرؤية الخليجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد .١٦٢
- عيلان، أزهار محمد (٢٠٠٩)، **قراءة في مضمون المعاهدة العراقية- الأمريكية طولية الأمد والمخاطر المترتبة عليه**، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٦٠.

- العنزي، عبد الله (١٩٩٦). *أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات*, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٨٣).
- غالى، إبراهيم (٢٠٠٨)، تحولات السياسة الأمريكية في الخليج العربي: إطار نظري، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٤٢.
- غالى، إبراهيم (٢٠٠٩)، الحوار الأمريكي - الإيرانى المرتقب وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٣.
- فاضل، صدقة بن يحيى (٢٠٠٩)، سياسة إيران الحالية تجاه المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢.
- فتوح، عطا السيد (٢٠٠٩)، ثوابت خليجية في المسألة النووية الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٦.
- كاخيا، إسماعيل إبراهيم (٢٠٠٩)، إيران تتحدى موازين القوى العالمية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧.
- كشك، أشرف محمد . (٢٠٠٣). تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٤.
- مجموعة مؤلفين (٢٠٠٩)، المشروع الإيراني الإقليمي والنوي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧.
- محمد، محمد عبد الله (٢٠٠٩)، دول الخليج وأزمة الملف النووي الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢.
- محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥). *السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمدي نجاد*، مختارات إيرانية العدد ٦١ أغسطس ٢٠٠٥ م.
- مخimer، أسامة فاروق، (٢٠٠٥). *الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية*، مختارات إيرانية، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٥ م.
- مراد، خليل (١٩٨٥)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي، مجلة دراسات الخليج العربي، مجلد ١٧ ، العدد الأول.

- المرشد، أحمد (٢٠٠٨)، **الدّوافع الأمريكية للبقاء في الخليج**، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٤٢
- مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٦)، **أمن الخليج والمتغير الأمريكي**، مجلة المستقبل العربي، العدد .٣٢٨
- مرهون، عبد الجليل زيد، **الدفاع الخليجي المشترك وفرص الدور العربي**، جريدة الرياض، العدد ١٣٧٣٨، الجمعة ٤ المحرم ١٤٢٧هـ - ٣ فبراير ٢٠٠٦م.
- مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٩)، **العراق والخليج: السياسات السياسية والإستراتيجية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٥٦
- مرهون، عبد الجليل (٢٠٠٩)، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الخليج**، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٥٣
- مشعل، عبد الواحد (٢٠٠٩)، **السياسة الأمريكية - الخليجية وتشابك الإرادات**، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٥٣
- نافذة على الفكر العسكري، (٢٠٠٢)، **الصواريخ البالستية تغير موازين القوى في الشرق الأوسط**، مجلة الحرس الوطني، العدد .٢٤١
- هويدى، أمين (١٩٩١)، **مفهوم استخدام القوة في ظل النظام العالمي الجديد**، مجلة العربي، المجلد ٣٤، العدد .٣٩٧
- هياجنة، عدنان (٢٠٠٨)، **أثر السياسات الأمريكية في مستقبل أمن الخليج العربي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد .٤١
- هيلترمان، جوست آر، (٢٠٠٥). **وضع إيران النووي وجروح الحرب**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس.

ج) فصل في كتاب:

- بدران، ودود، (١٩٩٤)، **الرؤية الأمريكية لأمن الخليج** ، في كتاب "أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات" ، مركز البحث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ م.
- بيترسون، جون، (٢٠٠٨)، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن إقليمي: سلاح ذو حدين** ، في كتاب: النظم الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
- الدخيل، خالد (٢٠٠٢)، **الانعكاسات السياسية والثقافية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الجزيرة والخليج العربي**، في كتاب: انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- راينر، يوهانس، (٢٠٠٨)، **المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي**، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
- السعدون، جاسم (٢٠٠٢)، **أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج**، في كتاب: انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- سليم، محمد السيد (١٩٩٤)، **الرؤية السعودية لأمن الخليج**، في: عبد المنعم المشاط، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- الشابي، عبد الله (٢٠٠٨)، **الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي**، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.
- صقر، عبد العزيز (٢٠٠٣)، **القوة في الفكر الإستراتيجي**، في كتاب: مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير، تقرير ارتياحي استراتيجي سنوي صادر عن مجلة البيان.

- العلوى، مجدى (٢٠٠٢)، الآثار السياسية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج، في كتاب: انعكاسات الحادى عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث، دبى.
- القرنى، بهجت (١٩٩٤)، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، في: بهجت قرنى وعلي الدين هلال: السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- كوردزمان، أنتونى، (٢٠٠٨)، إيران: دول ضعيفة أم مهيمنة، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبى.
- المهيري، سعيد حارب، (١٩٩٩). مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الإنجازات)، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبى.
- د) الرسائل الجامعية:**
- البديوى، محمد، (٢٠٠٥)، دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من ١٩٩٠م - ٢٠٠٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الحربي، سليمان، (٢٠٠٧)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الأمن الإقليمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- ست ابوها، ماهر عايد، (١٩٨٩). مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.
- العجمى، فهد فلاح (٢٠٠٥)، أثر التفاعلات السياسية الإقليمية على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العواملة، خالد، (١٩٩٢)، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

هـ) الصحف:

- حسنین، محمد عبده، الملف النووي الإیرانی فی ٢٠٠٨: مزید من العقوبات وتراجع الحل العسكري، صحیفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٩٣، ٢ يناير ٢٠٠٩.
- طارق الحميد، إیران "أصبح فی الخليج"، صحیفة الشرق الأوسط، العدد ٩٩٩٨، ١٣ ابریل ٢٠٠٦.
- العتیبی، غسان سلیمان، السياسة الإيرانية، صحیفة القبس، العدد ١٢٠٤٢، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.
- العرب، طلال عبد الكریم، الخنوع العربي والصلف الإیرانی، صحیفة القبس، العدد ١٢٠٣٠، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦.
- محمد، محمد عبدالله، دواعی التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب، صحیفة الوسط البحرينیة، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣.
- مرھون، عبد الجلیل، أمن الخليج بین نظریات ثلاث (٢)، صحیفة الرياض، العدد ١٣٧٧٣، ٢٠٠٦/٣/١٠.
- مرھون، عبد الجلیل، أمن الخليج في ظل متغير جديد، صحیفة الرياض السعودية، العدد ١٣٩٢٠، ٤ أغسطس ٢٠٠٦.
- مرھون، عبد الجلیل، أمن الخليج مقوماً برافعة أمیرکیة، صحیفة القبس الکویتیة، العدد ١٢٩٧٤، ١١ يولیو ٢٠٠٩.
- مرھون، عبد الجلیل زید، العراق الجديد وقضیة الأمان في الخليج.. قوة استقرار أم بؤرة توتر، صحیفة الرياض، العدد ١٣٣٨٨، ١٨ فبراير ٢٠٠٥.
- مرھون، عبد الجلیل، العلاقات الخليجية - العراقية: قراءة في الإشكالية الجيوسياسية، صحیفة الرياض، العدد ١٤٨٩٣، ٣ ابریل ٢٠٠٩.
- مرھون، عبد الجلیل، متغيرات الأمن في الخليج، جريدة الرياض، العدد ١٤٢٩١، ١٠ أغسطس / آب ٢٠٠٧.
- صحیفة الرياض، العدد ١٣٩١٧، ١ أغسطس ٢٠٠٦.
- صحیفة الرياض، العدد ١٣٩٠١، ١٦ يولیو ٢٠٠٦.

- صحيفة الوطن، العدد ١١١٥، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة الرأي، العدد ١٣٢٣٦، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
- صحيفة القبس، العدد ١٢٤٨٨، ٧ مارس ٢٠٠٨.
- صحيفة الوطن الكويتية، العدد ١١٦٨٥، ٢٧ يوليو ٢٠٠٨.
- صحيفة الوطن الكويتية، العدد ١١٧٣٧، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

و) موقع إنترنت:

- أبو النور، محمد، **شرق أوسط جيد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية**، صحيفة البيان الإماراتية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٢ - العدد ٦٠٣ ، نقلًا عن الرابط التالي :
<http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm>
- إدريس، محمد السعيد، **إشكالية "الموازن الخارجي" في الأمن الإقليمي الخليجي**، صحيفة آوان الإلكترونية، العدد ٤٠١ ، ٢٦/١٢/٢٠٠٨ :
<http://www.awan.com/pages/oped/153943>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Amin, S H., (1984), **Political and strategic issues in the Persian-Arabian Gulf**, Glasgow, Scotland : Royston, 1984.
- Bahgat, Gawdat, (1999), **Persian Gulf Security at the Turn of the Century: Opportunities and Challenges**, Defense Analysis, Vol.15, No.1.
- Brunn, Stanley D., (2004), **11 September and its AftermathThe Geopolitics of Terror**, London: Routledge.
- Ehteshami, Anoushiravan., (2007), **Globalization and geopolitics in the Middle East: old games, new rules**, London: Routledge.
- Fortmann, Michel., (2004), **Balance of power : theory and practice in the 21st century**, Stanford, Calif. : Stanford University Press.
- Little, Richard., (2007), **The balance of power in international relations : metaphors, myths, and models**, Cambridge, UK : Cambridge University Press.

- Martin, Lenore G., (1984), **The unstable Gulf : threats from within**, Lexington, Mass. : Lexington Books.
 - Nye, Joseph Samuel., (2002), **The paradox of American power : why the world's only superpower can't go it alone**, Oxford : Oxford University Press, cop.
 - Rajaee, Farhang., (1993), **The Iran-Iraq war: the politics of aggression**, Gainesville: University Press of Florida.
 - Ross, Steven T., (1969), **European diplomatic history, 1789-1815: France against Europe**, Garden City, N.Y., Anchor Books.
 - Sheehan, Michael J., (1996), **The balance of power: history and theory**, London, Routledge.
 - Sadik, Muhammad T., & Snavely, William P., (1972), **Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: colonial past, present problems, and future prospects**, Lexington, Mass., Lexington Books.
 - Souza, Philip De., (2006), **War and peace in ancient and medieval history**, Cambridge: Cambridge Univ. Press.
 - Thakur, Ramesh Chandra., (2006), **The United Nations, peace and security : from collective security to the responsibility to protect**, Cambridge [England] ; New York : Cambridge University Press.
 - Williams, Michael J., (2007), **Power in world politics**, London, Routledge.
-
- Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, 2001:
<http://encyclopedia.com/html/T/ThirdW1or.asp>
 - Encyclopedia Britannica,2003:
<http://www.britannica.com/>
 - <http://www.globalsecurity.org/military/world/iraq/nia.htm>